حازم هاشم

صور من الفساد الجامعى



دار الشروق




صور من
الفساد الجامعى

الطبعـة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣

فاكس . ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس 93091 SHROK UN

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

فاكس . ٨٦٧٥٥٥ - تلكس SHOROK 20175 LE

حـازم هاشـم

صـــور من
الفسـاد الجـامعى

دار الشروقــــ



مقدمة المؤلف

هذه وقائع كانت متفرقة وجمعها هذا الكتاب ، وهى وقائع تناثرت فى مقالات صحفية عن بعض ما حدث فى جامعاتنا ، بدءا بأعرق جامعاتنا وحتى أحدثها ! ، وميزة أن تخرج الوقائع فى كتاب يجمعها أن الكتاب شاهد وذاكرة ، والصورة عندما تجتمع أجزاؤها يسهل على المرء أن يلم بالداء ومخاطره ، بدلا من أن يطالع بين الحين والحين بعضا مما حاق بجامعاتنا من فساد ، فينسى القارئ بعض ما قرأ كلما تقادم العهد ، حتى تفاجئه واقعة جديدة فيفزع ثم يستسلم لمن يشيعون دائما أن مثل هذه الحوادث « مؤسفة وفردية وعارضة » ! ، وحتى إذا كانت كذلك فإن دلالتها هى الأهم ، ولا يجوز لأحد أن يصرخ ويستصرخ الهمم بدعوى أن نشر مثل هذه الوقائع يضر بسمعة جامعاتنا ويسىء إليها ! ، إن رجال الجامعة هم بالضرورة الأحرص من أى إنسان فى هذا الوطن على سمعة جامعاتهم ، وحرصهم هذا أولى بأن يتجلى فى سلامة الممارسات داخل الجامعات والالتزام بالقوانين والأعراف والتقاليد الجامعية ، ولست أزعم أن الوقائع الواردة فى هذا الكتاب يمكن لها أن تلوث جامعاتنا ورجالها جميعا ! ، لكن الأغلبية الجامعية الصالحة تسىء إليها هذه القلة التى

تنحرف فى الممارسات الجامعية إلى حد الإقدام على أفعال حرّمها القانون !
وقد كشفت الكثير خلال سنوات عملى الصحفى مما هو انحراف جامعى واضح ، ربما لأننى لست من أنصار القاعدة المصرية المستقرة الشائعة القائلة بأن ما حدث فى مصر هو فقط ما قيل ! ، وأما ما حدث ولم تعرفه الناس فهو لم يحدث وإن كان قد حدث ! ، وقد كان من اهتماماتى الملحة دائما أن أطارد بالنشر والكشف وقائع الانحراف فى الجامعات ، وأضيق الخناق بالمتابعة الملحة ومراوغة البعض بغية الفرار بجريمته أو سترها ! ، ولم يخفنى توعد البعض لى مهما كانت حظوة هذا البعض عند الدوائر المسئولة ! ، ولم تستطع أناقة الملبس ووجاهة المنصب عند البعض إخفاء سوء الأفعال ! ، وبعض من أبطال هذه الوقائع لم يتعفف عن تقديم الرشاوى وعرضها صراحة ! ، أو استجداء العطف ـ بعد النشر ـ مستصرخا إنسانيتى أن أكف عن موالاة النشر ، أو أعتذر عما نشرت ، أو أنفى حرصا على سمعة المنحرفين وذويهم ! ، لكننى لم أعبأ بكل ذلك كلما اطمأن ضميرى إلى سلامة مقصدى وصحة ما أنشر من وقائع انحراف ، ولا أزعم أن سهامى فى هذا السبيل قد أصابت كلها أهدافها ! ، كما لا يدعى أحد أنها كلها قد طاشت ! ، هناك من وقائع الانحراف فى جامعاتنا ما أخذ حقه من التحقيق والمساءلة والإدانة وهناك بعض مما أفلت به المنحرفون لأن البعض ممن فى أيديهم القرار قد آثروا التستر على هؤلاء لمصالح لا علاقة لها بالمصلحة الجامعية العامة ! ، لكننى فى كل الأحوال كنت أحس أننى قد أديت واجبى قدر الطاقة ، وقاومت

الانحراف الجامعي ما استطعت ذلك، ومازلت مؤمنا بأن رجال جامعاتنا بخير ، الاقلة بينهم يمكن أن تكون لهم كل الأماكن إلا الجامعات ! ، ولأن الجامعات المصرية هي جزء من المجتمع المصرى ، فالطبيعى أن يلحق بها بعض ما شاب الممارسات فى مرافق مصرية أخرى . لكننا جميعا علينا أن نتوخى ـ كلما أمكننا ذلك ـ أن تكون كل الصفحات بيضاء من غير سوء .

حازم هاشم
١٩٩٤



رجال الدولة يكتسحون جوائز الدولة !

وقعت هذه الجريمة الجامعية الشنعاء صباح يوم الخميس الرابع والعشرين من يونيو عام ١٩٩٣ ! وكان مسرح الجريمة مقر المجلس الأعلى للثقافة الذى يرأسه ـ كأمين عام للمجلس ـ أستاذ جامعى ذائع الصيت ! وقد تواطأت فى ذلك الصباح إرادات عديدة على ارتكاب هذه الجريمة والإعلان عن وقوعها فيما يشبه الزفة بمؤتمر صحفى دون حرج أو حياء ! وقد حشدت الصحف ـ حكومية ومعارضة ـ بعض مساحاتها البارزة لتهيئة الأذهان و إلقاء الضوء على الجريمة المرتقبة بتصريحات وأخبار رسمية من وزارة الثقافة ، وعلى لسان أمين عام المجلس الأعلى للثقافة! ورغم أن هذه الأخبار والتصريحات لم تخف أسماء المرشحين لبطولة هذه الجريمة ـ نقصد نيل جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية ! ـ ومن بينهم رئيس وزراء مصر ورئيس برلمانها ورئيس وزراء سابق ! إلا أن الذين طالعوا هذه الأخبار والتصريحات لم يتصوروا أن الجريمة يمكن أن تقع ! وأن الذين رتبوا لها يمكن لهم أن يكونوا على هذه القدرة الفائقة فى التخفف من فضيلة الخجل! .

كان المرشحون لنيل جائزة الدولة التقديرية الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور على لطفى رئيس الوزراء السابق ، ومعهم رئيس قطاع الإنتاج التليفزيونى

فى تليفزيـون جمهورية مصر العربية الحكومى « مضيفة » رجال الحكومة على شاشتـه والمنوط بتلميعهم وتزيين كافة ممارساتهم وأياديهم البيضاء على الشعب المصرى ! .

كيف كان التدبير ؟!

مشكلة الأمر أن جهات جامعية وعلمية قد رشحت ، وهذا صحيح ، ويستطيع الذين تنصلوا من الأمر فى وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة أن يعلنوا ـ كما فعلوا ـ أن لا علاقة لهم بالأمر من قريب أو بعيد ، وهذا فى حدود الشكل أيضًا صحيح ، ويمكن للكثير من المنافقين أن يعلنوا أن المرشحين الثلاثة من رجال السلطة ووجهاء الحكومة لا ذنب لهم فى ترشيح الجهات لهم ، ولكن المطلوب فى كل ذلك أن يلغى المواطن عقله ! وأن يكذب على نفسه فيمحو من إدراكه كافة الملابسات والقرائن التى تحيط بالأمر كله! . على المواطن أن يتجاهل أن وزير الثقافة وهو ضمن زمرة وزراء رئيس الحكومة ! ، وأن هذا قد اختاره وزيرًا واستماتت فى التمسك باختياره يوم أن غضب أغلب المثقفين على هذا الاختيار ! كما أن المواطن يجب عليه ألا يقف عند حقيقة أن المجلس الأعلى للثقافة من توابع وزارة الثقافة ورئيسه ـ بحكم منصبه ـ هو الوزير ! أما الحسم داخل لجان الجوائز التقديرية والتشجيعية فهو للكثرة من أعضائها من موظفى وزارة الثقافة والكثرة تغلب الشجاعة ـ كما يقولون !ـ ، وأما المعلومات الدقيقة المفصلة ـ حتى الشخصى منها ـ عن المرشحين الثلاثة ، وقد ورد منها الكثير فى تقارير مبررات ترشيح الجهات لهم ، أما هذه المعلومات عن الزواج والأولاد والتدرج فى سلك الخدمة الجامعية والوظيفية ، حتى السن فيجب

أن نقتنع بأن جهات الترشيح قد عثرت عليها بواسطة « بصاصيها » دون أن يقدمها المرشحون لها بأنفسهم ! ولما كان أحد لم يكن شريكًا أو حاضرًا أو متواطئا فى كواليس هذا الذى دبر من المواطنين السذج البلهاء ! ، فقد كان من السهل على الشركاء تبرير الأمر كله من حيث الشكل ! . مع أنه معروف عند الخبثاء ـ أو أصحاب الفطنة ـ أن البراءة التى ينجح بعض المحامين فى الحصول عليها لموكليهم ببعض الدفوع الشكلية كبطلان الإجراءات وغيرها تجعل هذه البراءة دائمًا محل شك ! . ولهذا كله لم يصدق الناس حتى الآن ـ وفيهم الكثير من الخبثاء وأصحاب الفطنة ـ أن شركاء العملية هذه لا ذنب لهم فيما جرى ! ، وأنه لا شأن لرجالات الحكومة ـ خاصة الذين غنموا جوائز الدولة التقديرية ـ بالجامعات ورؤسائها واستمرار كافة القيادات فيها والحظوة التى ينالها هذا ويحرم منها ذاك إلى آخر هذا التراث المصرى ومفرداته ! . مطلوب أن ننسى ـ أو نتناسى ـ ذلك إذا شئنا أن نستريح ونريح ، فإذا أردنا أن نغضب لما وقع ونربط بين الأشياء والملابسات بإعمال العقل فنحن نصدع رؤوسنا بدون جدوى ! ، وما تقرر هو ما كان وسيكون ! ، هل استطعنا يومًا أن نغير شيئًا مما تقرر ؟!

مبررات الترشيح العجيبة !

يسوق مجلس جامعة الإسكندرية ـ الجامعة المصرية التالية فى عراقتها التاريخية بعد الجامعة الأم ـ مبررات ترشيحه لرئيس وزراء مصر الدكتور عاطف صدقى لنيل جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية لعام ١٩٩٢ فيذكر نصًا ما يلى :

« قرر مجلس جامعة الإسكندرية فى جلسته يوم الثلاثاء الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ترشيح الدكتور عاطف صدقى ـ عالم الأمس واليوم ـ رئيس مجلس الوزراء لنيل جائزة الدولة فى العلوم الاجتماعية » .

ولنتأمل العبارة التى ألحقها مجلس جامعة الإسكندرية ـ كصفة ـ برئيس الوزراء : عبارة « عالم الأمس واليوم » ! هل يمكن لأحد يطالع هذه العبارة فلا تقفز إلى خاطره عبارة الشاعر الغنائى فى أغنية شائعة بيننا تقول : «ياحبيب إمبارح وحبيب دلوقتى » ؟! فإذا كان هذا مفهومًا فى عالم أغانى العواطف !، فهل يجوز أن تكون العبارات فى تقرير علمى لمجلس أى جامعة مرسلة مسرفة فى مبالغتها ـ فضلاً عن افتقارها للمعنى ـ كما هذه العبارة الواردة فى مبررات ترشيح رئيس الوزراء للجائزة التقديرية ؟! وأى فتح علمى أتاه المرشح بالأمس ومازلنا ننعم بنتائجه اليوم بحيث تطلق هذه العبارة عليه ؟! هل هو صاحب نظرية اقتصادية جديدة أو أسلوب غير مسبوق فى علم المالية العامة مثلاً بحيث يجتمع مجلس جامعة ـ جمعه من العلماء ـ ليقرر أنه عالم الأمس واليوم ؟! .

وفيما يستطرد مجلس جامعة الإسكندرية من مبررات ترشيح رئيس الوزراء ، إذ بنا نكتشف أن مجلس الجامعة كان يمر بحالة مشتعلة من الوجد العاطفى ! ففى الفقرة التالية مباشرة يفاجئنا جمع علماء مجلس جامعة الإسكندرية بأن مما يزكى رئيس الوزراء أنه « هو عزيز على قلب كل مصرى » !! كيف استطاع هؤلاء كتابة هذه العبارة فى تقرير رسمى جامعى بهذا العقل الواثق والقلب الثابت ؟! وكيف لم يجفل لهم رمش أو جفن وهم يسطرون هذه الكلمات ؟! .

بيان الحكومة
لمجلس الجامعة !

لو أن رئيس الوزراء قد وقف فى مجلس الشعب أو أى محفل آخر ليقدم بيان حكومته والدفاع عن أعمالها وسياساتها ، لما وفق كل هذا التوفيق الذى صادف مجلس جامعة الإسكندرية ! إذ تطوع فى تقرير ترشيح رئيس الوزراء للجائزة ببيان لحكومة الرجل فوفق فيه غاية التوفيق ! فأول ما فعله التقرير أنه قد جعل الحكومة ورئيسها شيئًا واحدًا ! ، بحيث يكتشف من يطالع التقرير أن رئيس الحكومة كان يعمل وحده ! وأن الحكومة قد تجسدت فى شخصه بحيث يحق له أن يقول ـ والتقرير علمى من مجلس جامعة ! ـ أنا الحكومة والحكومة أنا !! .

ومع أن الترشيح لجائزة الدولة التقديرية ليس مجالاً لاستعراض إنجازات أية حكومة ! فإن التقرير قد جعل من تقرير مبررات الترشيح للجائزة بيانًا لحكومة د . عاطف صدقى . فكيف كان ذلك ؟! .

يقول التقرير : « وقد استند قرار مجلس الجامعة إلى الآثار الراسخة والبصمات الواضحة التى طوع بها د . عاطف صدقى العلم فى تدبير الشئون العامة والمسئوليات التى تولاها فباتت أعظم فعالية ونفاذًا . بحكم ما أثبته من دراية فائقة كرجل دولة عرف كيف يضع علمه فى خدمة مهامه ، وفى مرحلة من أخطر وأدق وأشق مراحل التحول الاقتصادى لمجتمعنا فأفاد وأجاد ، ثم أن هذا العالم العظيم لم يصرفه موقعه السياسى الرفيع عن التمسك بتواضع العلماء » .

« واستعرض المجلس الإنجازات المشهودة له منذ تولى رئاسة الحكومة ،

فقد دأبت حكومته منذ أن تولى مسئولية الحكم على تشخيص المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها البلاد من أجل وضع العلاج الفعال للتغلب على الاختلالات الجوهرية فى الاقتصاد القومى ، والتى لم تكن وليدة لأخطاء حالية أو قريبة ، ولكن جاءت نتيجة لتراكمات على مدى أربعين عامًا من أخطاء السياسات الاقتصادية . ثم أعلنت الحكومة أن الوضع الاقتصادى لم يعد يحتمل الحلول الوقتية أو المسكنات العارضة ، وإنما لابد من العمل على التوصل إلى حلول جذرية تقضى على جذور هذه المشاكل» !

وهكذا نجد مجلس جامعة الإسكندرية فى حرارة دفاعه عن د . عاطف صدقى ـ الحكومة ـ قد أثبت براءة حكومة الدكتور من أية أخطاء أو معاناة للشعب المصرى ، وقد قضى الرجل فى الوزارة رئيسًا لها ما قضى ! والدكتور وحكومته ـ والاثنين فى واحد ـ قد أكرمت به مصر ـ وهذا من لطف الله بعباده المصريين ـ إذ جاء ليصحح أخطاء أربعين عامًا من «السياسات الاقتصادية الخاطئة » ! ومعنى ذلك أن كل الذين أداروا سياسات مصر الاقتصادية ـ وفيهم خلال الاربعين سنة التى خلت أساتذة للدكتور ـ بالأخطاء المتواصلة ! فلم يصب أحد منهم ـ ولا على سبيل السهو أو الخطأ ! ـ بسياسة صائبة !! .

ويمضى تقرير مجلس جامعة الإسكندرية ـ أو بيان حكومة الدكتور لا ندرى ! ـ فيستعرض « لقد أعدت حكومة د . عاطف صدقى الخطط لتصحيح مسار القطاع العام والتحول التدريجى للمشروعات العامة إلى القطاع الخاص ، بدءا بمشروعات المحليات فى المحافظات المختلفة ،

ولذلك يمكن القول إن السياسات الاقتصادية التى اتبعتها حكومة د. صدقى لتصحيح مسارنا الاقتصادى هى سياسات متميزة ومتزنة ومتدرجة، وعلى وضع يمكن من التغلب على الخلل الاقتصادى الذى عانت منه البلاد لفترات طويلة . وتعتبر المباحثات الأخيرة لسيادته ، والتى أسفرت عن الصياغة النهائية للاتفاق بين مصر وصندوق النقد والبنك الدوليين بحق نقطة انطلاق إلى مستقبل اقتصادى أكثر استقرارًا ، يتحقق به التوازن بين سياساتنا الاقتصادية وأوضاعنا الاجتماعية وحماية لمحدودى الدخل فى نفس الوقت » ! .

هذه عينة من الأسلوب والأسس التى قام عليها تقرير مجلس جامعة الإسكندرية ! . فالتقرير التزم عبارات مثل « وقد نجحت حكومة د . صدقى » ، و « قام مجلس الجامعة باسترجاع المنجزات التى لا يستطيع أحد إنكارها فى المجالات كذا وكذا وكذا » !

ثم ينتهى التقرير إلى أنه « من أجل هذا كله ، ولأن د . صدقى قد استطاع أن يوظف قدراته العلمية المتميزة ، ومواهبه النظرية فى الإدارة ، وشجاعته الفريدة فى المواجهة فى وضع سياسة الإصلاح الاقتصادى موضع التنفيذ الفعلى لمواجهة المشاكل الاقتصادية المتراكمة مواجهة علمية مباشرة وصريحة ، ليجعل من الإدارة المصرية العليا نموذجًا فريدًا فى الأداء العلمى والعمل المتميز ، فقد قرر مجلس جامعة الإسكندرية بالإجماع ترشيح د . عاطف صدقى أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ورئيس مجلس الوزراء لنيل جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية » ! .

وفيما يخصص تقرير مجلس الجامعة كل ـ أو معظم ـ تقريره للإشادة بحكومة الرجل والهتاف بحياة الرجل الحكومة على هذا النحو ! فإنه يفرد أربعة أسطر فقط « للإنجازات العلمية للدكتور صدقى ، كما استعرض المؤلفات والأبحاث العلمية التى أثرى بها المكتبة العربية وإشرافه على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه ، والمدرسة العلمية التى وضع أساسها ، والعدد الغفير من طلاب البحث والمريدين » !! .

لأن ما جاء فى التقرير كان بالغ « العلمية » فقد فاز رئيس الوزراء بالجائزة التقديرية ! واصطخب من اصطخب ! واحتج من احتج ! وثار بعض الأساتذة الجامعيين وعبروا عن ثورتهم بالكتابة هنا وهناك ! لكن ما تقرر كان ! .

ثانى الفائزين

إذا كان مجلس جامعة الإسكندرية قد وضع تقريره بترشيح رئيس الوزراء للجائزة التقديرية فى صفحتين فقط ، فإن التقرير الذى رشحت به الجمعية المصرية للقانون الجنائى ومجلسا جامعتى المنيا وقناة السويس رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد فتحى سرور للجائزة قد أتى فى عشر صفحات ، جمعت فأوعت كل شىء . رأت فيه الجهات الثلاث مناقب للرجل ، وقد تتبع التقرير ـ بدقة بالغة ـ تاريخ حياة رئيس مجلس الشعب منذ ولادته وحتى وضعه الحالى ، وأشهد أن د . فتحى سرور ـ وقد أورد التقرير كافة إسهاماته فى التأليف القانونى وأبحاثه فى هذا المجال وعضويته لأكثر من هيئة علمية وتدرجه فى مناصب قانونية وجامعية شتى ـ أشهد أن

الرجل يشرفه ما بذل من جهد علمى كقانونى محترف ، ضمن كوكبة من القانونيين المصريين الذين سلكوا مسلكه فى الحياة ، وربما كان الرجل يستحق الجائزة التقديرية كما يستحقها آخرون من أمثاله ، لكن ترشيحه وفوزه بالجائزة قد جاء ـ للأسف ـ ضمن عملية « اكتساح الدولة لجوائز الدولة التقديرية » ! . ولأهمية منصبه الرفيع كرئيس لمجلس الشعب ـ وهو التالى فى البروتوكول لرئيس الجمهورية ـ مما أحاط فوزه بشبهة المجاملة والنفاق ! وقد رأى الكثيرون أن صاحب هذا المنصب الرفيع كان عليه أن يطلب إلى الجهات التى رشحته للجائزة ألا تفعل ما دام باقيًا فى منصبه ، ولن يقبل أحد ادعاء العذر بأن رئيس مجلس الشعب لم يكن يعلم بترشيح هذه الجهات له ! وأنه قد فوجئ بترشيحه كما فوجئ المواطنون بفوزه ! وما دام واردا عند الآخرين ترويج أفكار المجاملة والنفاق فى الترشيح والفوز ـ أما كان أجدر برئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء أن يمنعا الذين أرادوا إلحاق هذه الشبهة بهم ؟! لكن ما تقرر ـ كان ! .

ثالث الفائزين

أمامنا التقرير الذى تضمن مبررات ترشيح رئيس الوزراء السابق ورئيس مجلس الشورى السابق الدكتور على لطفى محمود لطفى ، وقد ساقها مجلسا جامعتى أسيوط والزقازيق ، والتقرير يقع فى ثمانى صفحات « فولسكاب » حفلت باستعراض وافر لتفاصيل التفاصيل فى حياة ثالث المرشحين لجائزة الدولة التقديرية من رجالات الدولة ، وقد تتبع التقرير الحياة العلمية والوظيفية فى أوجها كوزير للمالية وحتى رئاسته للوزراء

ومجلس الشورى ، ثم عودته بعد ذلك إلى وظيفته الأصلية كأستاذ فى الجامعة ، مع مؤلفاته فى تخصصه ، وإنجازاته وابتكاراته خلال مناصبه العامة . وفى الصفحة الرابعة من التقرير وردت العبارة التالية : « ومن ثم الدور الإيجابى الفعال ، الذى تحددت معالمه فيما سبق ، للأستاذ الدكتور على لطفى محمود لطفى ، فى مختلف المواقع العلمية ، والوزارية ، والتنفيذية ، والرئاسية : أستاذًا جامعيًا ، ووزيرًا للمالية ، ورئيسًا لمجلس الوزراء ، ثم رئيسًا لمجلس الشورى ، والمجلس الأعلى للصحافة ، وللجنة الأحزاب السياسية ،هو الذى دفع بمجلس جامعة حلوان فى جلسته رقم ١٤٥ بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٩٠ إلى ترشيح سيادته للحصول على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية لعام ١٩٩١ » .

ويفهم من هذه العبارة أن جامعتى أسيوط والزقازيق قد أرادتا أن تؤصلا لفكرة ترشيح الدكتور على لطفى للجائزة التقديرية وقد سبقتهما إليها جامعة مصرية أخرى ، لكن الرجل وقتها لم يصبه الدور! وأن «شرف» ترشيح الدكتور على لطفى للجائزة التقديرية لم يكن وقفًا على جامعتى أسيوط والزقازيق ! وكيف لا والرجل قد زار ٢٢ دولة كما يرصد التقرير ! وأن فرنسا والسويد قد منحتاه جوائز ! وأنه رئيس جمعية الصداقة الكويتية المصرية ، ورئيس لجنة الاستثمارات بمركز « صالح كامل » للاقتصاد الإسلامى !

وبعد كل ذلك يندفع بعضهم ـ عن نفاق أو سذاجة ـ ليقول : «إن الدكتور على لطفى قد أصبح من المسئولين السابقين فى الدولة ! وأن ترشيح الجامعتين له لا شبهة فيه لأى نفاق لأن الرجل قد أصبح بعيدًا عن

المناصب الرسمية ! يقول البعض هذا الكلام وكأنه لا من مصر ولا يخاطب المصريين ! ، كأن رجل الدولة فى مصر ينتهى نفوذه ولا تشترى خواطره ولا يصبح أهلاً للوساطة أو التأثير الأدبى بمجرد فراقه للمناصب الرسمية؟ ! وقد يكون هذا الكلام مقنعًا للأجانب ، ولكن . . أنَّى لأهل مصر أن يقتنعوا وهم أدرى بشعابها ومسالكها ، والرجال فيها قد يفقدون مناصبهم ولكنهم أبدًا لا يفقدون نفوذهم ! ومع ذلك فإن ثالث الفائزين من رجالات الدولة ـ سابقًا أو حاليًا ـ لم يجد غضاضة فى الترشيح والفوز ! فقد تقرر هذا وكان !

حماس المنافقين
وصراخ الغاضبين

عندما أعلن عن « اكتساح رجالات الدولة لجوائز الدولة » ، انفجرت موجة من الغضب العارم فى أوساط المثقفين ! ولم تخل الصحف والمجلات ـ المعارضة والحكومية ـ من كتابات عبرت عن هذا الغضب العنيف ! كما أن اكتساح رجالات الدولة لجوائزها قد أثار بعضًا من الذين عرفوا بملاينة الحكومة ومشايعتها فى كل ما تفعل ! فحتى هؤلاء لم يستطيعوا كتمان احتجاجهم وإن جاء فى كتابات لا تتسم بعنف رد الفعل ! . لقد آثر هؤلاء ألا يقطعوا الخيط الذى يربطهم بالحكومة ، لكن ما حدث استفزهم فلم يمكنهم احتمال عذاب الصمت وكتمان الشهادة ! ولا تعوزنا الأمثلة من صنف الغضب العارم أو صنف الاحتجاج الهادئ ، فمن الصنف الأول كان لكاتب هذه السطور مقاله بعنوان « جوايز كل واشكر » الذى نشرته

مجلة « إبداع » الثقافية الشهرية التى تصدر عن هيئة الكتاب فى عددها الصادر فى أغسطس ١٩٩٣ ـ رقم ٨ وكان نصه :

(لماذا لم يحصل رئيس وزراء السويد ـ ولا رئيس برلمانها ـ على جائزة نوبل مع أن الأكاديمية التى تمنحها سويدية ؟! ، والسويد لا تخلو من جامعات ، والجائزة سويدية لحمًا ودمًا ، وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد أن نؤكد أن جامعات السويد والمؤسسة المانحة لنوبل (زى القرع تمد لبره) حتى الآن ، فالذين يحصلون على جائزة نوبل هم من جميع أنحاء العالم إلا السويد ، ثم لماذا لا يحصل الرئيس الأمريكى ورئيس الكونجرس الأمريكى على جائزة « بوليتزر » فى الآداب مع أن هذه الجائزة أمريكية خالصة ! وحتى فى عالمنا الثالث يقفز ذات السؤال المحير بالنسبة لجائزة « الملك فيصل العالمية» ، وجائزة « صدام » فى العراق وجائزة « سلطان العويس» وجائزة « البابطين » فى الكويت، فحتى الآن لم يفز بجائزة فيصل رئيس الوزراء السعودى ولا رئيس مجلس الشورى المزمع إنشاؤه فى السعودية ! وقد كرم صدام حسين نفسه بكل ألوان الألقاب والنياشين والرتب العراقية لكنه ظل متعففًا ـ حتى الآن ـ وكذا رئيس البرلمان العراقى عن « هبر » جائزة «صدام » ! وأما سلطان العويس والبابطين فإنهما آثرا أن ينفقا من حر مالهما على جائزة باسميهما تمنح لكل الناس إلا أن ينالاها مع أن (الجايزة جايزتهم والفلوس فلوسهم)! والشهادة لله أن هذه الأسئلة لم تمر على خاطرى مجرد المرور ، لولا أن جاءنا إعلان جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية فى مصرنا العزيزة بالنبأ العظيم ! ، والنبأ فى لغة العرب غير الخبر، فالنبأ يعنى أن هناك حادثًا جللاً قد وقع سواء كان يدخل البهجة على الناس ، أو يصيبهم بالهم

والغم على أوسع نطاق ! ولأن فاجعة إعلان جوائزنا التقديرية والتشجيعية مؤخرًا قد أصابت شخصنا الضعيف بالكمد والإحباط المقيم، كما أنها قد أسلمتنا ـ بعد أن أفقنا ـ إلى حالة عقلية لم نمر بها من قبل إلا فيماندرا! كفاجعة هزيمة يونيو ١٩٦٧ وأطول زلزال ضرب مصر وما إلى ذلك ، لقد برز السؤال الذى طرحناه فى أول الكلام ، فلم نهتد إلى سبب وجيه لما يحدث فى بلاد الفرنجة أو العرب بالنسبة للجوائز، وبعد إجهاد عقلنا وإعماله اهتدينا إلى السبب، وما هو بالسبب الهين ! ، فرؤساء الوزارات والحكومات والبرلمانات الخواجات والعرب ليسوا كرئيس وزرائنا ورئيس برلماننا فى معزتهم على أبناء شعوبهم فردًا فردًا وكل أحد باسمه ! ، وهذا يؤكد تقصير الجامعات فى تلك البلاد عن رصد ظاهرة « المعَزّة » هذه عند مواطنى هذه الشعوب! . أما جامعاتنا المصرية فقد انشغلت لسنوات بقياسات درجات حرارة « المعـَزّة » التى يحملهـا كل مصرى لرئيس الوزراء ورئيس البرلمان فلما أطمأنت جامعتنا إلى سلامة قياساتها كانت المقـدمات لابد مؤدية إلى النتائج ، وهذا يؤكد سلامة المنهج العلمى اللائق بجامعاتنا العريقة وهى ترشح رئيسى الوزراء والبرلمان المصريين للجائزة التقديرية باسم الدولة، معللة ترشيح رئيس الوزراء بأنه « عزيز على كل مصرى » . ولاشك أن رئيس البرلمـان كذلك لا يقل معزة « عند كل مصرى » طبقًا للاستبيان الذى طرحتـه هذه الجامعات على أفراد الشعب المصرى من أقصى الوطن إلى أقصاه ! .

كل الذين شاركوا فى هذه « العملية الكبرى » بدا عليهم أنهم (عاملين عملة) ! ذلك أن اكتساح رأسى السلطتين : التنفيذية والتشريعية ـ دعونا

الآن من رئيس قطاع الإنتاج التليفزيونى فهذا « حالة وحده » ـ للجائزة التقديرية ، قد هبط بأقدار وكرامات وكيانات هبوطًا فظيعًا وصل إلى الانهيار ، هكذا فى ضربة واحدة سقطت هيبة منصبى رئيسى الوزراء والبرلمان ! ولن يصدق أحد بعد ذلك أن لدينا مجلسًا « أعلى » للثقافة بل حق عليه أن يكون المجلس « . . . » للثقافة ! ولم يستطع أحد ـ ولن يستطيع ـ بعد هذه (العملة) أن يبرىء ساحة وزارة الثقافة ، وهل يمكن لأى عاقل أن يأخذ ما فعلته الجامعات التى رشحت الرئيسين للتقديرية مأخذ الجد ؟! الآن حق على الجامعات القول بأن « مجالس الجامعات فى موكب النفاق » كما كتب أستاذ جامعى فى أعقاب الذى حدث فى جريدة يومية معارضة (الخميس الأول من يوليو ١٩٩٣م !) فالجامعات التى اكتشفت ـ فجأة ـ إبداعات رئيسى مجلس الوزراء والشعب بما يستحقان عليه جائزة الدولة وتقديرها : هذه الجامعات التى لم «تستح» من إعلان هذا الاكتشاف لرجلين فى أعلى مناصب الدولة هى الجامعات التى داخ كثير من العلماء والمبدعين الثقاة (السبع دوخات) حتى تلتفت بعين الرحمة إلى إسهاماتهم ! وفى فرع الدراسات الاجتماعية بالذات ـ مجال رئيسى الوزراء ومجلس الشعب . ومن هؤلاء العلماء من رحل من الحياة ومنهم من ينتظر؛ دون ينالوا أى تقدير من أى نوع ، وفوق هذا الانهيار للمناصب والأشخاص والمبانى والمعانى إذا بملهاة أخرى تعرض على مسرح حياتنا الثقافية آيتها تبرع الرئيسين بقيمة الجائزتين ، فكان هذا التبرع كالذى يفعله مقاولو الهدم للعمارات إذا تبرعوا بالأنقاض مع أن الذى هدم كان سليمًا ولايستحق الهدم !

ولأن كثيرًا من الجرائم تستطيع أجهزة البحث الجنائى التعرف على بصمات أبطالها لسبب أو لآخر ، فإن الجريمة التى نحن بصددها كانت من هذا النوع فوزير الثقافة قد أعلن ـ فى حديث معه ـ أنه كان « يتوقع المشاكل من فوز الرئيسين بجوائز الدولة ! . إن الوزير كان محتاطًا للأمر أيما احتياط . فقد أفاد فى هذا الحوار ـ (« الوفد » الخميس الأول من يوليو ١٩٩٣ م) ـ بأنه «لا يد له فى هذا الفوز العظيم ، وأن هناك مجالس جامعات قد رشحت ، وأن اقتراع لجنة الجائزة فى المجلس « . . . » للثقافة كان اقتراعًا سريًا وقد أسفر عن موافقة الأغلبية الساحقة على منح الجائزة للرجلين ، وأن رئيسى الوزراء والبرلمان لا يملكان الاعتذار عن ترشيح الجامعات لهما ، وأن المجلس « . . . » للثقافة لا يملك رفض ترشيح الجامعات ، وأن الطمأنينة كاملة على سلامة الأوراق والإجراءات مما لانملك معه إلا أن نقول : الحمد لله . . الحمد لله » .

وأما الجامعات التى رشحت فلم يصدر عنها أى كلام ، لقد فعلناها وكفى ، (أعلى ما فى خيولكم اركبوه) ، وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء ، مع تمكين رئيسى المجلسين من جائزتيهما التقديريتين يتين ، وحتى لايبلبل حاقد أو حاسد الرأى العام بترويج تهمة النفاق لصاحبى السلطتين الحاليتين ، ها نحن قد رشحنا رئيس وزراء سابق لذات التقدير وقد فازا . . مما لا نملك معه ـ نحن ضحايا الجريمة ـ إلا أن نعاود ترديد الحمد لله . . الحمد لله فى كل الأحوال ! .

وأما المجلس « . . . » للثقافة فقد أظهر لنا ـ بما لا يدع مجالاً لأى شك !ـ أن بحث إنتاج المبدعين وفحصه ـ من غير أهل السلطة حاليًا أو

سابقًا ـ قد جرى على دقة وتدقيق مدهشين ! فالجوائز التشجيعية قد حجب معظمها ـ ثمان فقط من أربع وعشرين ـ لنقص كفاءة البعض وعدم ارتفاعهم إلى مستوى التشجيع ! ولما كنت لم أشارك فى هذا الفحص والبحث فإننى أرى أن الذين لم يفوزوا بتقدير أو تشجيع قد جانبتهم الفطنة إذ تقدموا بإبداعاتهم ، بل كان عليهم أن يبحثوا لأنفسهم أولاً عن مناصب فلكل منصب (الجايزة اللى على قده) ! فليس هذا زمن العمل بل زمن (الناس الواصلة) ، وعلى كل أن يبحث عن (مواصلة) وله أجمل المنى والجوائز ! فالحمد لله . . الحمد لله . . !

وقد فاتنا فى رصد أبعاد ما حدث ونتائجه أن نشير بعين الاعتبار إلى ضحايا آخرين ـ على قيد الحياة أو ماتوا ـ وقد نالوا بعملهم وكفاحهم ـ هذه التقديرية ، فقد كان بعض هؤلاء يتيهون على زوارهم ـ أو أسرهم من بعدهم ـ بهذه التقديرية ـ فهل يجد هؤلاء وأولئك اليوم ما يبعثهم على هذا التيه ؟! وأى خيلاء بجائزة من الدولة تذهب كيفما اتفق على النحو الذى جرى ؟! . لقد بات على الذين يبدعون فى شتى فروع المعرفة والإبداع أن يبحثوا عن التقدير فى كل الجهات وعند كل الناس عدا هذه الدولة ووزارة ثقافتها ومجلسها « . . . » للثقافة !. ذلك أن الأشخاص أو المنشآت أو الجهات المختلفة ، لا أظن أن أحدًا فيها ومنها تمكنه أن يرتفع إلى هذا التدليس الإبداعى الذى فاجأ الجميع ، فأصحاب محلات الأحذية لو فكروا فى منح جائزة باسمهم لذهبت بالتأكيد إلى واحد ساهم فى تخفيض أسعار الأحذية أو ابتدع نوعًا جديدًا من النعال ، وبائع الكشرى ـ إذا فاز بتقدير زملائه باعة الكشرى ـ فلن يكون السبب إلا أنه قد ساهم فى رفع

مستوى الكشرى ! أليس هذا أجدى وأصدق ألف مرة من جوائز « كل واشكر » التقديرية وأختها التشجيعية من الدولة العلية ؟! وما دامت هناك شبكة من المصالح والوفاء للأفضال فى دولة شعارها (تراعينى قيراط أراعيك قيراطين) و (تدينى جايزة أستوزرك سنتين) ، و (تقدرنى مرة تبقى رئيس جامعة مرتين) و « تبصلى بصة أجلسك أعلى مدتين » ، والحمد لله . . الحمد لله .

كما كتب الدكتور أستاذ الجامعة صلاح العقاد مقالاً فى جريدة الوفد بعدد الخميس أول يوليو ١٩٩٣ مقالاً بعنوان « مجالس الجامعات فى موكب النفاق » قال فيه : « يعز علىَّ اختيار هذا العنوان ، ذلك أن حجم الفساد فى الجامعات ما يزال نسبيًا محدودًا بالقياس إلى هيئات حكومية أخرى ، لكن نظرًا إلى موقع الجامعة المتميز فى المجتمع المصرى باعتبارها تضم خلاصة المثقفين ، فإن أصغر خلل يصيبها تتضاعف صورته عند الناس ، كما لابد أن نفرق فى هذا المقام بين غالبية من الأساتذة المشتغلين بالحياة العلمية الرفيعة ، وأقلية يصح أن نطلق عليها فئة الأساتذة الموظفين ، وهذا الفريق الأخير هو الذى يتكالب عادة على المناصب الإدارية ، والتى يتم اختيار قادتها بالتعيين ، يستثنى من ذلك عمداء الكليات التى يجرى فيها اختيارهم بالانتخاب ، ومع أن هؤلاء العمداء يكونون أغلبية أعضاء مجالس الجامعات ، فإن الروح العامة الموروثة من نظام يوليو انعكست للأسف على تلك المجالس ، بحيث لم تعد تقوى على معارضة الرؤساء ونوابهم . وتلك هى السمة التى صارت تعم مختلف الهيئات والمصالح الحكومية ، وقد مرت مجالس الجامعات خلال الشهر الماضى

بثلاثةاختبارات تعتبر معيارًا لصلابتها فى التمسك باستقلاليتها فخرجت من هذه الاختبارات راسبة بتقدير ضعيف جدًا . ويتمثل الاختبار الأول فى هذا التسابق غير الكريم على مبايعة الرئيس لفترة ثالثة ، وتتعلق القضية الثانية بجوائز الدولة التقديرية التى استولت عليها الحكومة وقد يظن البعض أن المجلس الأعلى للثقافة هو المسئول عن منح هذه الجوائز ، وقد تقع عليه بعض المسئولية بالفعل ، غير أن المسئول بالدرجة الأولى هو مجالس الجامعات التى رشحت لجوائز الدولة فى العلوم الاجتماعية أصحاب المناصب العليا فى الدولة ، وليس صحيحًا ما يقال من أن هؤلاء المرشحين كانوا غير راغبين بدليل تنازلهم عن القيمة المالية للجائزة وهى ٥ آلاف جنيه لصندوق الطلبة . فقد كان بوسعهم أولاً أن يطلبوا إلى مجالس الجامعات التى رشحتهم سحب هذا الترشيح ، كما أن تبرعهم بالقيمة المالية لا يقف دليلاً على ترفعهم عن الجائزة ، فهناك من هو مستعد لدفع ٥ آلاف جنيه من جيبه الخاص للحصول على الميزة المعنوية التى تنطوى عليها جائزة الدولة التقديرية . وفى هذا العام سقط تمامًا برقع الحياء ، فما كادت الترشيحات فى العلوم الاجتماعية تصل إلى المجلس الأعلى للثقافة ويسقط بعضها فى الطريق ،حتى رسمت الخطة على أساس أن يحصل الدكتور صدقى على أعلى الأصوات « ٣١ » والدكتور فتحى سرور فى المرتبة الثانية «٢٨ » صوتًا ، رغم أن رئيس مجلس الشعب يأتى فى البروتوكول قبل رئيس الوزراء ، ثم يليهما رئيس وزراء سابق هو الدكتور على لطفى « ٢٦ » صوتًا. فلا يكفى الحكومة استفزاز الناس بالغلاء ، فراحت تسعى إلى استفزاز المثقفين أيضًا بهذا الاختيار فى جوائز الدولة التقديرية » !

وفى مقاله بعنوان « كلمات » بجريدة « الأخبار » فى عددها (الخميس أول يوليو ١٩٩٣) قال الكاتب محمود عبد المنعم مراد : « خطأ دستورى وسياسى وأخلاقى نجم عنه منح ثلاث جوائز تقديرية من أربع إلى رئيس مجلس الشعب الحالى ورئيس الوزراء الحالى ورئيس مجلسى الوزراء والشورى السابق ، والخطأ وقع فيه الذين رشحوهم لنيل هذه الجوائز ، والذين وافقوا على الترشيح ، والذين قرروا منحهم الجوائز ، وخطأ الذين قبلوها ، حتى ولو أن اثنين منهم قررا التبرع بالجائزة المالية » ! ثم يستطرد الكاتب محمود عبد المنعم مراد فيقول : « ثم إن هذا الذى حدث معناه قطع الطريق على العلماء والأدباء والفنانين الذين تزخر بهم البلاد ويعدون بالآلاف ، وجعلهم يشعرون بالإحباط والقلق والظن أنه مامن أحد سينال شيئًا إلا الفتات بعد أن يكون الكبار قد شبعوا وملأوا البطون ، إن الذى حدث خطأ فاحش لا يعرف المرء كيف حدث ، وكيف جاز لعلية القوم الكبار أن يفعلوه ، وكنا ننتظر أن يكونوا قدوة لغيرهم من الملايين من أفراد الشعب الذين يلتمسون القدوة من الكبار ، فإذا بهم يضربون أسوأ الأمثال . أما قول وزير الثقافة إنه غير مسئول عما حدث ، فهو قول يجعل القطة تضحك ملء شدقيها ، بل تقهقه بصوت عال ، يزعج الفيران . ياكبار القوم لا تظنوا أنكم فوق الحساب والمساءلة ، وأنكم تستطيعون أن تفعلوا كل ما بدا لكم دون أى اعتبار للآخرين » !

« الجائزة أهدرت وأهينت » !

أما الكاتب أنيس منصور فجاء فى عموده « مواقف » بجريدة «الأهرام فى عددها يوم الجمعة ٢ يوليو ١٩٩٣ » ، ما نصه : « ولو كنت من

الدكاترة عاطف صدقى وفتحى سرور وعلى لطفى لاعتذرت عن الاشتراك فى جائزة الدولة التقديرية فقد حصلوا بسبب علمهم على أقصى ما عندنا من تكريم، وكان الأكرم لهم أن يتنحوا لكى يحصل عليها علماء آخرون ، ولكن المثقفين فى مصر أحسوا أن الجائزة التقديرية قد أهدرت وأهينت . فلم تعد مطمعًا لأحد ولا أملاً ، ما دام فى استطاعة أى مسئول كبير أن يحصل عليها، فالمجاملة قادرة على خطف أكثر الجوائز احترامًا فى مصر ، وقد كانت أكثرها احترامًا » !

« جوايـز »

وتحت هذا العنوان كتب جلال عارف مقاله فى جريدة « العربى » ـ لسان حال الناصريين ـ الأسبوعية استعرض فيه الواقعة مضافًا إليها بعض الوقائع ، ثم ختم المقال بما نصه : « ويبقى وجه آخر للمأساة . وهو هذا المستوى من التدهور الذى أصاب جامعاتنا . والذى يجعل مجلس إحدى جامعاتنا العريقة يرشح عاطف صدقى لجائزة الدولة ، ثم لايجد مبررًا علميًا واحدًا لترشيحه ، فيهتف فى تقرير رسمى أنه يرشحه لأنه عزيز على قلب كل مصرى !! . ولم يبق إلا أن يقول إنه يرشحه لأنه الرجل الذى أقسم أمام مجلس الشعب أنه يشترى كيلو اللحم بثمانية جنيهات !! أى مأساة أن يحدث هذا من مجالس جامعات عريقة ، يفترض أنها تقدر قيمة العلم وقدسية الكلمة ، وأى مستقبل ينتظر شبابا يتعلم على يد هؤلاء ؟! اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه » .

عناوين معبرة !

وكان عنوان مقال الكاتب الدكتور جلال أمين فى جريدة « العربى » ـ لسان حال الناصريين ـ الأسبوعية فى عددها «يوم الاثنين ٥ يوليو ١٩٩٣» «جوائز الدولة وهذا الانحطاط السياسى » ! وقد علق فى المقال على اكتساح الدولة لجوائز الدولة ! . وفى نفس العدد تحقيق لأكرم القصاص تحدث فيه عن الوقائع والملابسات التى ترافق الترشيح للجائزة والتصويت وغير ذلك ، وكان عنوان التحقيق « جوائز الدولة للدولة . . والمبدعون يمتنعون » .

وفى جريدة « الشعب » ـ لسان حال حزب العمل ـ كتب السيد الغضبان فى عددها الصادر «يوم الثلاثاء ١٣ يوليو ١٩٩٣» مقاله تحت عنوان « الجوائز اللقيطة ـ إلغاء جوائز الفرسان الثلاثة ينقذ الموقف » !

وكتب صلاح عيسى فى الوفد بعددها الصادر « يوم الخميس الأول من يوليو ١٩٩٣ » مقالاً بعنوان « ما عادش فيها كسوف » !! وكما جاء العنوان واضح الدلالة على ما رآه الكاتب الساخر فيما حدث ! فإن المقال كان حافلاً بالسخرية الموجعة التى أكدت أن ما استحدثه الدكتوران صدقى وسرور فى العلوم الاجتماعية أن « لا حياء فى العلم ولا حياء فى المجلس الأعلى للثقافة » !

وقد رأى الكاتب الصحفى سلامة أحمد سلامة فى مقاله « حكاية الجوائز » الذى نشره الأهرام «يوم الثالث من يوليو ١٩٩٣» أنه « لا شك أن ما حدث فى توزيع هذه الجوائز إنما يعبر عن الخلل الكامن فى الأساليب التى تتبعها الدولة لتكريم النابغين من أبنائها فى مجالات الإبداع المختلفة ،

فهى أساليب تفتقر إلى الموضوعية ، وتفتح الطريق أمام المجاملات والمحسوبيات ، أو أمام ذوى الجلود السميكة من مدمنى قرع الأبواب ومحترفى « التربيطات » والمساومات ، بحيث باتت جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية أشبه بجوائز فوازير رمضان . وتفتقر إلى المستوى الرفيع المطلوب الذى يضفى على الجائزة وصاحبها هالة التكريم والتفوق » ! .

الرجل الذى انسحب

لم يستطع الأستاذ الجامعى الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ـ وهو عضو بلجنة الجائزة التقديرية ـ أن يسكت عن المهزلة أو يشارك ، فكان الوحيد الذى تقدم باستقالته من عضوية المجلس الأعلى للثقافة فى اليوم الثانى للاقتراع على الجوائز ! كما انسحب من جلسة الاقتراع معترضًا على ترشيح رئيسى مجلسى الوزراء والشعب ، وفى تصريحات له عقب هذا لجريدة « الأهالى » فى « السابع من يوليو ١٩٩٣» قال ما نصه : « استقلت احتجاجًا على المجلس الأعلى للمجاملات » ! ثم أكد د . إسماعيل صبرى عبد الله للجريدة أن اعتراضه انصب على كون الرجلين يحتلان موقعين خاصين فى الجهاز التنفيذى للدولة ، مما يعطى شبهة المجاملة لهما، بالإضافة إلى أن تقارير ترشيحهما كانت خطابة سياسية ولم ترق إلى تحليل إنتاجهما العلمى . وهنا « قررت الانسحاب ، وتدخل وزير الثقافة فاروق حسنى مؤكدًا أنهما قد اتصلا به مطالبين بسحب ترشيحهما ، ولكن الوزير ـ كما جاء على لسانه ـ أكد لهما أنهما لا يملكان هذا الحق ، وأن المجلس فقط هو الذى يملك ذلك » ! وقد علق د . إسماعيل صبرى

عبدالله بأن ذلك التبرير غير حقيقى بدليل « أننى اتصلت بالمجلس الأعلى للثقافة عام ١٩٨٥ وطلبت سحب ترشيحى ، ووافق المجلس ثم حصلت على الجائزة بعد ذلك بالمصادفة » !! .

براءة وزير الثقافة !

أما وزير الثقافة فاروق حسنى فقد سعى بعد وقوع هذه المهزلة إلى تبرئة نفسه مما حدث ! فقد كان مدركًا أن هذا الغضب العارم والاستياء العام مما حدث يخصه أولاً وقبل كل الذين شاركوا فى صنع الفضيحة ! ومن هنا كان سعيه ـ وبطلب منه ـ إلى الإدلاء للصحف بما تصور أنه صك براءته ! وها هو يعلن لمحرر جريدة الوفد فى عددها الصادر يوم « الخميس الأول من يوليو ١٩٩٣» : « توقعت المشاكل من فوز صدقى وسرور بجوائز الدولة ، وهذه أوراق براءتى » ! .

وفى الحوار الذى أجراه معه المحرر كانت إجاباته وإيضاحاته من هذه العينة ! : « المجلس الأعلى للثقافة يتلقى الترشيحات من الجهات التى تتقدم بالترشيح ، ولا يتدخل من قريب أو بعيد فى عملية الترشيح ذاتها ، وهذا العام فوجئ المجلس بأن هناك ثلاث شخصيات كبيرة مرشحة : د. صدقى و د . سرور و د . على لطفى ، وهم مرشحون من جانب جامعاتهم التى ينتمون إليها كأساتذة فى الأساس » ! .

- « رئيس الجامعة لا يرشح ، وإنما مجلس الجامعة الذى يتشكل من عمداء الكليات والمعاهد هو الذى يرشح ، ومع ذلك فالموضوع علمى بحت » ! .

- « ليس من حق المجلس الأعلى للثقافة رفض الترشيحات ، ولا من حقه أن يعترض ، لأنه ليس جهة ترشيح ، ولا جهة تقييم ، إنه جهة انتخاب أو تصويت سرى على الأسماء الواردة إليه فقط » ! .

- « ليس من حق المرشح أيضًا أن يعتذر أو ينسحب ، اللهم إلا إذا كان ذلك منذ بداية الترشيح من جانب الهيئة أو المؤسسة العلمية التى ترشحه ، أما إذا وصلت الأسماء إلى المجلس الأعلى للثقافة ، فليس من حق المرشح قانونًا أن يعتذر ، وعلى كل فقد تقدم الدكتوران سرور وصدقى باعتذار قبل إعلان الجوائز بـ ١٥ يومًا . واكتشفنا أنه ليس من حقهما قانونًا » ! .

- « كنت مدركًا أن فوزهما مشكلة ، وعدم فوزهما مشكلة أكبر ، ولقد عبرت عن قلقى للدكتور سليمان حزين عضو المجلس ، فطمأننى وقال كلمة استرحت لها . قال : سوف لا يصح فى النهاية إلا الصحيح » !

- « الاقتراع على الجائزة يكون سريًا تمامًا ، وأنا لا أملك فى عملية الاقتراع كلها غير صوتى فقط » ! .

- « الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله عضو المجلس أمسك الميكرفون يوم الاقتراع السرى على الأسماء ، وطلب استبعاد ترشيح الدكتورين سرور وصدقى ، فأوضحت له مع زملائى أعضاء المجلس أن ما يطلبه غير صحيح قانونًا ، وقد تصدت له د . بنت الشاطئ ، ود . عبد العظيم رمضان ، لكنه أصر على موقفه ، وانسحب بل واستقال من عضوية المجلس » ! .

● « إذا كانت استقالة د . إسماعيل صبرى عبد الله إحتجاجا على فوز رئيسى مجلسى الوزراء والشعب ، فالمجلس الأعلى للثقافة لم يكن فى يده أن يفعل شيئًا فى هذا التوقيت ، وربما لو أعلن الدكتور إسماعيل رأيه قبل اجتماع المجلس بفترة كافية ، لكانت المؤسسات العلمية - الجامعات - التى رشحت قد راجعت نفسها ، ومن هنا . . فلم يكن اعتراض د . إسماعيل فى محله زمنيا ، ولا كان أمام الجهة المختصة ، أما الاستقالة فهو يعرف أن المجلس يضم ٢٢ مفكرًا من خير عقول مصر ، وليس من اللائق اتهامهم بالتحيز لطرف ضد آخر ، وهل نتصور أن الدكتورين سرور وصدقى يمكن أن يمارسا ضغطًا » ؟ ! .

وهكذا . . سددت كل الأوراق والخانات ! وها هى الإجراءات والأوراق تؤكد سلامتها ما دام أحد لم يضبط متلبسًا بالضغط أو الطلب أو الإيحاء ! لكن كل ذلك لم يجعل الجريمة التى وقعت الفاعل فيها مجهول ! لأن الشعب - لا صفوته فقط - أذكى من كل هؤلاء !



رسبت الابنة فقامت قيامتهم !

لم أكن أدرى أن هذه القضية ستحتاج إلى كل هذا الجهد وطول النفس! ، فقد طالت متابعتى لها بالنشر وحصار المتواطئين فيها لأكثر من عام ونصف! كان من الواضح أن أبطالها يراهنون على السأم المصرى المعتاد! ، ثم إن بعضهم سجله حافل فى ارتكاب المخالفات وإهدار كافة اللوائح والقوانين والأعراف الجامعية ! سوء حظهم فقط أوقعهم هذه المرة فى شر أعمالهم ! ، فقد كنت واثقا ـ بالرغم من كثير يصيبنا باليأس فى بلادنا!ـ أنه لن يصح إلا الصحيح ، هكذا كان تناولى لوقائع ماعُرف بقضية جامعة طنطا ، وكان العدوان على مبدأ تكافؤ الفرص وقوانين الجامعات متمثلا فيما عُرف بمحاولات إنجاح ابنة وكيل إحدى كليات جامعة طنطا ـ بعد رسوبها فى مادة من المواد ـ رغم أنف اللوائح والقوانين! ، فكيف ظلت القضية متداولة لأكثر من عام ونصف؟! ، ومازالت بعض فصولها لم تنته بعد !

البداية برواز !

استحيينا فى بداية الأمر أن نحدد الأسماء والأماكن فى إلقاء الضوء على هذه القضية بالنشر ، كان هدفنا أن يتراجع الذين يرتكبون هذه الجريمة

عن جريمتهم وهى لم تزل فى مرحلة المحاولة بعد ، فقررنا أن نبدأ بنشر إشارة صغيرة فى برواز بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٠ كان نصها بعد عنوانها «خواطر جامعية ! » « نراقب منذ شهور هذه الجهود اللاهثة المحمومة التى يقوم بها بعض من أساتذة إحدى كليات جامعة طنطا ! ، حتى يتم تعديل درجة فى مادة رسبت فيها طالبة هى ابنة أحد أساتذة الكلية ويشغل فيها منصبًا هاما ! ، ونحن نبتهل إلى الله ألا تنجح هذه المساعى غير المشروعة لإنجاح ابنة الأستاذ فى مادة الرسوب ! ، حتى لا نضطر إلى كشف الموضوع كله بوثائقه التى أبرزها ورقة إجابة الطالبة والنتيجة التى أعلنت ! ، ثم الأوراق التى جرى تداولها حتى الآن بشأن إنجاح ابنة الأستاذ «بالعافية» ! ، مما لا يجوز أن يحدث فى جامعة ! » .

لكن تصورنا لم يكن فى محله ! ، إذ وصلت المعلومات تفيد بأن هذا البرواز الصغير لم يؤخذ على محمل الجد ! ، وظن أبطال المحاولات لإنجاح الطالبة أنهم ماضون فيما اعتقدوا أنهم أصحاب حق فيه ! ، ومع ذلك . . فإننا رأينا أن ننشر مرة أخرى بنفس منهج عدم الإساءة إلى أحد ! .

الإشارة الثانية !

البرواز التالى كان صغيرا هو الآخر ، وقلنا فيه نصًا بتاريخ «٦/ ١١/ ١٩٩٠» فى جريدة الوفد : « حذرنا فى الأسبوع الماضى من محاولات وجهود لاهثة محمومة يقوم بها أستاذ جامعى يشغل منصبا هاما فى إحدى كليات جامعة طنطا . . . . . إلخ ، ويبدو أن الأستاذ ـ ومن يشاركونه هذا السعى ـ لم يأخذوا إشارتنا الماضية بالعناية الواجبة ! ، وذرا

للرماد فى العيون قاموا بتعديل درجة الابنة بما يجعلها ناجحة فى المادة مع تعديل درجة بعض زملائها معها فى نفس المادة !، وحتى لا تعلن هذه النتيجة المعدلة ـ خجلا ـ أبلغ الطلاب الذين عدلت درجتهم شفاهة بهذا التعديل من خلال إدارة شئون الطلاب !، إن أولى المسئولين بالتحقيق فى هذه الوقائع هو وزير التعليم د. أحمد فتحى سرور ـ رئيس مجلس الشعب الحالى ـ ما دامت جامعة طنطا قد وافقت على ما جرى ! » .

دراما الرسوب والنجاح !

كان هذا هو عنوان إشارتنا الثالثة بعد إدراكنا أن أحدا لم يتحرك ! وفى هذه الإشارة الثالثة المنشورة بتاريخ «١٣/ ١١/ ١٩٩٠» بجريدة الوفد ذكرنا ما نصه « يبدو أن رجاءنا فى الأسبوع الماضى إلى وزير التعليم ـ بصفته رئيس المجلس الأعلى للجامعات ـ بأن يحقق فيما جرى بجامعة طنطا لم يجد الاهتمام الواجب !، لشواغل الوزيرا، بدليل أن الذين سعوا فى الجامعة لإنجاح ابنة .... إلخ، اطمأنوا إلى أنهم فوق الحساب والمساءلة !، حتى أنهم فعلوها وعلقوا النتيجة المعدلة !، رغم إعلان النتيجة السابقة !، وارتفعت درجة الطالبة الراسبة سبع درجات مرة واحدة حتى تنجح !، وأصبح لزاما علينا ـ وفى القريب العاجل ـ أن نكشف لوزير التعليم حقائق الموضوع ووثائقه بالكامل !» .

ولما راقبنا ردود الأفعال لما نشرناه تباعا وجدنا النتيجة محزنة !، فقد اعتبر الذين شاركوا فى العملية أنه لا يكفى ما حققوه من غنيمة إنجاح ابنة الأستاذ !، بل قرروا فوق ذلك التحرك فى اتجاه الكشف عن مصدر

معلوماتنا فى الموضوع ! ، ثم فى اتجاه تأديب وعقاب الأستاذة التى جعلت من ابنة الأستاذ راسبة ، ورفضها الصريح لكل المحاولات التى بذلت معها حتى تعدل نتيجة الابنة بنفسها ! ، مماجعلنا على يقين من أن المعركة مع هؤلاء لابد أن تكون سافرة !، وألا تكون هناك هوادة ، أو هدنة فى متابعة القضية وفضح وقائعها بالكامل ! أمام الرأى العام ووزير التعليم المؤقت الدكتور عادل عز الذى تولى وزارة التعليم بعد أن أصبح د. أحمد فتحى سرور رئيسا لمجلس الشعب .

الوقائع والأسماء بالتحديد

تحت عنوان « فى كلية الآداب بجامعة طنطا ـ ابنة وكيل الكلية ناجحة رغم أنف القوانين واللوائح » نشرت جريدة الوفد تحقيقا وردت فيه وقائع الموضوع ـ للمرة الأولى ـ بالأسماء والوثائق ! ، وزود التحقيق المنشور بتاريخ « ٢٨/ ١١/ ١٩٩٠» ببعض من الصور الزنكوغرافية لبعض الوثائق التى تكشف وتدين ، وقلنا فى هذا التحقيق :

« أصبح ثابتا الآن أمام طلاب جامعة طنطا أن نتيجة أى امتحان قابلة للتعديل والتبديل ببساطة شديدة جدا ، وأن الرسوب يمكن أن يتحول إلى نجاح ، مادام وراء هذا التعديل هوى وغرض ومادام لبعض الطلاب «ظهر قوى » ينتقل بهم من الرسوب إلى النجاح ، وفى سبيل ذلك ترتكب ألوان من المخالفات فى حق لوائح الجامعات وقوانينها وتقاليدها بلا أدنى احترام ! وهذا كله تشير إليه تفاصيل واقعة مؤسفة فى جامعة طنطا !

فعندما أعلنت نتائج امتحان دور مايو العام الحالى بكلية الآداب فى نهاية شهر يوليو ، بعد اعتماد النتائج من مجلسى الكلية والجامعة . كان ضمن طلاب وطالبات السنة الثانية فى قسم اللغة الانجليزية الطالبة التى رسبت فى مادة الدراما لتنتقل بها إلى السنة الثالثة ، ولكن والد الطالبة الدكتور رئيس قسم علم النفس بكلية الآداب لم يرض عن هذه النتيجة التى انتهت إلى رسوب ابنته ! فكانت محاولته لإنجاح ابنته الحاصلة على ٣ درجات من ٢٠ درجة فى اتجاهين : الأول : الاتصال بأستاذة المادة التى اعتذرت عن الاستجابة لطلب والد الطالبة ـ وهو فى نفس الوقت وكيل الكلية لشئون الطلاب . ثم كان الاتجاه الثانى فى الاتصال بالمصحح الثانى للمادة ـ وفقا لتشكيل لجان الامتحان المعتمدة من مجلسى الجامعة والكلية ـ الذى أبدى استعداده لتغيير درجة ابنة وكيل الكلية ، فطلب من «كنترول » السنة الثانية أوراق إجابة الطلاب فى مادتين إحداهما المادة التى رسبت فيها ابنة وكيل الكلية ، وذلك بحجة توقيعه الثانى على الأوراق المصححة ، وبينما وضع توقيعه على أوراق المادة الأولى غير منزوعة السرية ، فقد طلب رفع سرية أوراق إجابة مادة الدراما حتى يضع توقيعه، ولكن أعضاء الكنترول لم يجيبوه إلى طلبه ، فقد كان الهدف واضحا من طلبه ، فلما فشلت محاولة الاستاذ فى خدمة وكيل الكلية ، بادر إلى كتابة تقرير إلى عميد الكلية مشيرا إلى أن الطالبة ابنة وكيل الكلية تستحق ١٨ درجة ، ولم يكن من المعقول أن يكون الفرق فى تصحيح ورقة إجابة بين أستاذين ١٥ درجة ، الأمر الذى جعل عميد الكلية السابق ووكيل الكلية وزملاءهما يرفضون هذا التقرير الذى آل إلى الحفظ ! .

حجج واهية

لكن وكيل الكلية لم يفقد الرجاء ، فقد تعلل بأن أوراق إجابة طلاب السنة الثانية ـ وضمنهم ابنته ـ ليس عليها توقيع المصحح الثانى ، وكان قد ثبت أن ٩٠٪ من أوراق إجابة الطلاب فى جميع الفرق خالية من هذا التوقيع الثانى ، وهذه مخالفة للائحة الامتحانات مسئول عنها من أعلنوا نتائج الامتحانات وأقروها بهذه المخالفة ، وحاولت الكلية أن تتدارك هذه المخالفة بهدف تعديل نتيجة ابنة وكيل الكلية ، فكانت الاستدعاءات إلى الأساتذة المصححين الثوانى لوضع توقيعاتهم بسرعة لكن النتيجة كانت قد أعلنت !! كما أن التقرير الذى أعده الأستاذ الذى أراد خدمة وكيل الكلية قد اختفى تماما !!

من رئيس الجامعة
إلى المستشار القانونى

لم ييأس وكيل الكلية فى محاولته إنجاح ابنته ، فكتب إلى رئيس الجامعة ، الذى أحال الموضوع إلى المستشار القانونى ، الذى رأى تشكيل لجان محايدة لتصحيح ورقة إجابة ابنة وكيل الكلية ، مع عرض باقى أوراق إجابات زملائها على اللجنة ، ولكن تشكيل هذه اللجنة كان من السهل عليه الطعن طبقا للوائح الجامعة وقوانينها ، فلم ترسل أوراق الإجابة إلى كلية مناظرة فى جامعة أخرى ، كما أن اللجنة ضمت عضوين لم يمر عليهما ثلاث سنوات كأعضاء هيئة تدريس ، فهما أحدث من الأستاذة التى صححت المادة ، وفى غير التخصص ، ورئيس اللجنة يعمل فى كلية

تربية جامعة المنصورة وليس كلية الآداب ، كما أن الأستاذين عضوى اللجنة عضوان فى القسـم الذى يرأسه عميد كلية آداب طنطا ، فأين الحياد فى حكم هذه اللجنة ؟!

وتم المراد !!

لقد تم تعديل النتيجة ، ورفعت درجة ابنة وكيل الكلية من ٣ درجات إلى ١٠ درجات مرة واحدة لتنتقل إلى السنة الثالثة ناجحة فى مادة الدراما ، وذرا للرماد فى العيون ، فقد ذهبت اللجنة إلى المبالغة فى إنجاح طلاب زملاء ابنة وكيل الكلية فى مادة الدراما ، ونراهم راسبين فى أغلب مواد السنة الثانية ، ومن المفاجآت المذهلة أن تاريخ تعديل النتيجة واعتمادها من رئيس الجامعة لا يطابق الواقع ، حيث اعتمدت النتيجة المعدلة بتاريخ سابق حتى يتسنى مرور ٦٠ يوما على هذا التعديل بحيث يتحصن. يفضح هذا الخطاب الذى أرسله عميد الكلية الدكتور (. . .) إلى رئيس كنترول الفرقة الثانية ، يطلب فيه إعادة رصد نتيجة مادة الدراما للسنة الثانية - والمادة الراسبة فيها ابنة وكيل الكلية - بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٩٠ ، فكيف تسنى لعميد الكلية إعلان النتيجة المعدلة واعتمادها بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٩٠ ؟!!

إن تفاصيل التفاصيل فى هذه الواقعة مخجلة ، فهناك التلاعب وتزوير التواريخ والتوقيعات . والالتفاف حول كافة القوانين واللوائح ، وشبكة من المصالح تحيط بكل ذلك ، وإذا لم يتسع المجال هنا لعرض كافة ما لدينا من مستندات ووثائق لهذه الواقعة المؤسفة ، فإننا نؤكد أن نتائج الامتحانات فى بعض جامعاتنا لم تعد حجة أو وثيقة ذات شأن ، إذ

يمكـن العبث بها لأجـل خواطـر أصحـاب « الظهور القوية » !! فهل من تحقيق ؟!»

استمرار المهازل !

ســادرون فى غيهـم ـ وقد أخذتهـم العـزة بالإثم ـ فما انتابهـم الخجـل ـ حتى ـ مما فضحناه من أفعالهم!، وساعدهم فى كل ذلك أن أيا من الجهات المسئولة لم تتحرك !، مما جعل إجراءاتهم لتغطية جريمتهم متلاحقة وطائشة !، وكان علينا أن نوالى النشر تحت عنوان «استمرار المهازل» بتاريخ «٢٦/ ١٢/ ١٩٩٠» فى جريدة الوفد، وبحيث تظل الجريمة ماثلة حية عند الرأى العام حتى لايفر هؤلاء بغنيمتهم!، ونوقف عجلة الانتقام من الأستاذة التى أبت مسايرتهم !، وتوجهنا فى المنشور هـذه المـرة إلى الوزير المؤقـت للتعليم د. عادل عز موضحين الأمر على هذا النحو :

● يوم ٢٨ الشهر الماضى ، نشرنا على هذه الصفحة ما حدث فى كلية الآداب بجامعة طنطا ونجاح ابنة وكيل كلية الآداب بالجامعة رغم أنف القوانين واللوائح ! وفى المعلومات التى أوردناها حددنا الوقائع وأبطالها فلدينا الوثائق والأوراق التى تفضح ما أشرنا إليه من تزوير وتحايل جرى لإنجاح ابنة وكيل الكلية قسرا ، فمن أجلها جرى تعديل نتيجة أعلنت واعتمدت ! وحتى تتم الجريمة فقد تم « طبخ » العملية بعيدا عن مجلس الكلية ! واستبعاد الأستاذة التى قامت بالتصحيح ، ولعبت المصالح والأغراض دورها فى التنفيذ دونما وازع من ضمير أو حرص على قوانين أو أعراف وتقاليد جامعية !

ولأن الهدف كان إنجاح الطالبة الراسبة ـ ابنة وكيل الكلية ـ بأى ثمن ، فقد مر التحقيق الذى نشرناه مرور الكرام على إدارة الكلية ممثلة فى عمادتها وإدارة جامعة طنطا ممثلة فى رئيسها ، وكنا نظن أن الجامعة ستثور لكرامتها وتقاليدها لا بالجدل والدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه ، بل بأن تثوب الجامعة إلى رشدها فتلغى من تلقاء نفسها ما وقع من إجراءات تنطوى على جريمة جامعية ، خاصة وأننا قد طالبنا وزير التعليم ـ كرئيس للمجلس الأعلى للجامعات ـ بالتحقيق فى الأمر وإعادة الحق إلى نصابه ، لكن ما نشرناه بالتفصيل وفيه ما يجعل أى جامعة أو معهد للعلم فى حرج شديد . وجامعة طنطا «لا حس ولا خبر » و « ودون من طين والثانية من عجين » كما يقولون !! فقد انتقلت ابنة الوكيل إلى السنة الثالثة متخلصة من المادة التى رسبت فيها ، وبعد زيادة درجتها الراسبة سبع درجات مرة واحدة ، وكأن الأمر انتهى ـ أو هكذا ظنت كلية الآداب وجامعتها فى طنطا ـ ولأن هؤلاء قد ظنوا أنهم قد مروا بغنيمتهم وتم المراد لهم دونما تحقيق وحساب ، فقد جنحوا إلى الترهيب والتلويح بالانتقام من كل من تصوروا أنه كان مصدرا لمعلومات الوفد فى هذه الجريمة !

توقيعات .. وتوقيعات مضادة !

فبعد أن نشرنا التحقيق ، كان من الطبيعى أن يكون تعديل النتيجة الخاصة بابنة وكيل الكلية فى مادة الدراما بقسم اللغة الانجليزية مفاجأة مفزعة للأستاذة التى منحت الطالبة درجة الرسوب ، مما حدا بالأستاذة إلى التقدم بمذكرة إلى عميد الكلية ونائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب

ورئيس جامعة طنطا تتضمن احتجاجها على تعديل النتيجة فى مادتها دون أن يجرى إشراكها فى هذا الأمر ! وقد رد عميد الكلية عليها فأبدى تنصله من أى دور فيما جرى ، وأنه عدل النتيجة بمقتضى تعليمات وتوجيهات من رئيس الجامعة ومستشارها القانونى ، ثم تم إرسال أحد الأساتذة إلى طلبة السنة الثالثة التى أصبحت بينهم ابنة وكيل الكلية ، ليحدث الطلبة عن ضرورة توقيعهم على ما يفيد بأنهم لا يرغبون فى أن تقوم الأستاذة بالتدريس لهم ، وأنها تهددهم بالرسوب وما إلى ذلك مما يفيد ذعرهم من استمرارها فى التدريس ! وكان من الطبيعى أن يقع بعض الطلبة تحت هذا الضغط ، فى الوقت الذى بادر طلبة آخرون فى نفس الفرقة بالتوقيع على ما يفيد تمسكهم بتدريس الأستاذة لهم !!

نية واضحة لتنحية الأستاذة !

ثم عرفت الأستاذة من زميل لها أنه قد كلف من إدارة الكلية بأنه سيقوم بتدريس مادتها بدلا منها ، رغم أن هذا الأستاذ غير متخصص فى نفس المادة ، فالأستاذة تدرس الدراما والأستاذ يقوم بتدريس الرواية ، لكن الواضح أن الذين أنجحوا ابنة وكيل الكلية وجدوا فى تنحية الأستاذة عن تدريس مادتها لطلبتها نوعا من العقاب !! فتهمتها لا تغتفر ، أليست هى المتهمة الوحيدة أمامهم بأنها سربت معلومات جريمتهم إلى «الوفد»؟! لقد أصبح كل اهتمام كلية الآداب وجامعتها فى طنطا الوصول إلى مصدر المعلومات التى نشرتها الوفد، كأن هذه هى القضية؟! أما إنجاح ابنة وكيل الكلية بهذا التلفيق الذى جرى فليس هو المهم، وأما ماجرى من تعديل

النتيجة فليس له أية أهمية ، وأما وقوع كل ذلك دونها إحاطة مجلس كلية آداب طنطا علما فليس فيه ما يستحق الاهتمام ، إننا نطالب وزير التعليم المؤقت الدكتور عادل عز بالتحقيق فى هذه الوقائع التى لا تحتمل الانتظار، ووقف هذه المهزلة التى جرت وقائعها لإنجاح ابنة وكيل الكلية، ومحاسبة كل من اشترك فى هذه الجريمة التى أساءت إلى الجامعة .

ممنوع الهمس !

ضاق عميد كلية الآداب وانزعج من توالى النشر المعتمد على وثائق الكلية ومستنداتها ! ، وكانت مصادرنا فى الكلية وإدارة الجامعة تؤدى مهمتها فى هذا الصدد بأروع ما يكون الأداء ! ، واعتمدنا على الكثير من الشرفاء ما بين أساتذة وطلاب وموظفين إداريين ، وكانت كل وثيقة تأتى فى وقتها المناسب ، حتى أن البعض فى جامعة طنطا تصور أننا يوميا فى الجامعة ! ، مع أننا لم نذهب إليها على الإطلاق !ولم يجد عميد الكلية مفرًا من إصدار منشور إدارى مضحك نبه فيه الجميع ! وحذر فيه الجميع! فقد فرض بهذا المنشور حظرا عاما على مجرد الهمس لأحد ! ، وجاءنا المنشور المضحك ـ الذى عبر فى رأينا عن تورط العميد وتخبطه ! ـ فأشرنا إليه فى عدد جريدة الوفد الصادر فى «٢/ ١/ ١٩٩١» بما نصه :

« لابد أن فى مصر جهة ما تملك تقصى الحقائق والتحقيق فيما حدث بكلية الآداب فى جامعة طنطا ، وهو ما أثارته هذه الصفحة فى تحقيقين نشرا حول تواطؤ عدد من الأساتذة المسئولين فى الكلية والجامعة لإنجاح ابنة وكيل الكلية فى قسم اللغة الإنجليزية فى مادة الدراما وهى راسبة !

بحيث أمكن نقلها إلى السنة الثالثة دون رسوب فى مادة الدراما التى رفعت درجتها فيها من ٣درجات إلى ١٠ درجات، وتعرضنا فيها نشرناه للممارسات التى أعقبت هذه الجريمة المؤكدة بالوثائق والمستندات التى لدينا ، وكلها من أوراق الكلية والجامعة الرسمية ! نقلت الطالبة فظن الذين خططوا لإنجاحها ـ رغم أنف اللوائح والقوانين ـ أنه لم يبق أمامهم من مهمة إلا الانتقام من الأستاذة التى صححت أوراق إجابة الامتحان ،ولم تتردد فى إعطاء ابنة وكيل الكلية الدرجة التى تستحقها . . لقد طلبوا من أستاذة المادة أن تتنحى عن تدريس مادتها لطلبة السنة الثالثة ، وكلفوا أستاذا آخر بتدريس المادة رسميا رغم عدم تخصصه ، وآخر ما تفتق عنه ذهن عميد الكلية فى بحثه الدائب عن مصدر المعلومات والأوراق لجريدة الوفد . . إصداره لمنشور رسمى إلى كافة أقسام الكلية ينبه فيه إلى أنه «لايجوز إعطاء بيانات أو استقبال مفتشين من أى جهة خارج الجامعة أو صحفيين ينتمون إلى جريدة أو مجلة إلا بموافقة العميد شخصيا » !! وهكذا رأى العميد أن يتحوط إذا فكرت جهة معينة بالتحقيق وتقصى الحقائق فى الموضوع الذى نشرناه ! مما يتضح معه أن عميد الكلية لا يرى من حق أحد ـ خاصة أطراف ما حدث ـ إعطاء بيانات أو الإدلاء بأقوالهم وأوراقهم فى الموضوع لأى جهة كانت ، ماذا نقول (؟!) إننا نضع كافة ما لدينا من أوراق ومستندات وأوجه المخالفة فيها والتحايل الذى انتهى إلى إنجاح الطالبة ابنة وكيل الكلية تحت يد أى جهة معنية تتولى كشف حقائق الموضوع والتحقيق فيه !!» .

دفاع خائب عن باطل واضح !

فجأة . قرر رئيس جامعة طنطا الرد على جريدة الوفد ! وكان هذا بعد حوالى شهرين من النشر المتواصل ! واختار رئيس الجامعة أول موضوع نشرناه وكشفنا فيه ما جرى بالأسماء والوقائع تحديدا ! واتبع رئيس الجامعة أسلوبا غريبا فى تسليم جريدة الوفد رده ! فهو لم يرسل لنا رده مباشرة ! ، بل أرسله إلى المجلس الأعلى للصحافة ! بحيث بدا الأمر وكأننا قد رفضنا نشر رده فاضطر إلى هذا الأسلوب ! وجاء الرد الذى نشرناه وعقبنا عليه بالحقائق المناسبة ، تبريرا متهافتا ودفاعا خائبا عن باطل واضح ! فلم يكن دفاع رئيس الجامعة أو تبريره لما حدث مقنعا لأحد ! ومع ذلك فقد نشرنا الرد ! .

الأستاذة تطرق الأبواب !

بدأت الكلية وإدارة الجامعة حرب أعصاب شرسة فى مواجهة الأستاذة التى قاومت بصلابة نادرة المشاركة فى الجريمة ، أو السكوت عنها ! سحبت منها محاضرات لطلاب الفرقة الثالثة وضمنهم ابنة وكيل الكلية التى أُنجحت ! وأسند التدريس إلى غير متخصص فى المادة ! ثم بدأت سلسلة مضايقات يومية للأستاذة داخل حرم الجامعة ! واستدعيت لتحقيقات غريبة ! لكن الأستاذة كانت مصرة على أن يعود الحق إلى نصابه ! فكتبت إلى كافة الجهات المسئولة فى مصر ابتداء برئيس الوزراء وحتى بعض الجهات الرقابية ! ، والتقى بها وزير التعليم د. حسين بهاء

الدين الذى طمأنها على أن هذا العبث لا يمكن له أن يستمر ! كما تقدمت الأستاذة ببلاغ إلى النيابة جاء فيه :

مقدمة هذا البلاغ الدكتورة / . . .

قسم اللغة الانجليزية بكلية الآداب ـ جامعة طنطا

أعرض على سيادتكم الآتى :

١ ـ تم إعلان نتائج امتحان دور مايو ١٩٩٠ بكلية الآداب جامعة طنطا فى نهاية شهر يوليو ١٩٩٠ بعد اعتمادها من مجلسى الكلية والجامعة بتاريخه .

٢ ـ حاول الأستاذ الدكتور . . . . رئيس قسم . . . بالكلية ووالد الطالبة . . . المقيدة بالسنة الثانية قسم اللغة الإنجليزية والمنقولة بمادة الدراما (المسرحية) إلى السنة الثالثة رفع درجة ابنته عن طريق محاولتين :

الأولى: الاتصال بى (أستاذة المادة) واعتذرت عن ذلك لا قتناعى بالدرجة التى حصلت عليها الطالبة وهى ثلاث درجات من عشرين . . . (النتيجة الأولى التى أعلنت فى يوليو) .

الثانية: الاتصال بالمصحح الآخر لهذه المادة وفقا لتشكيل لجان الامتحان المعتمدة من مجلسى الجامعة والكلية وهو الدكتور. . . . والذى أبدى استعداده لتغيير الدرجة من منطلق مصالحه الشخصية حيث أن زوجته الدكتورة . . . . يقوم الأستاذ الدكتور. . . والد الطالبة بانتدابها للتدريس بقسم. . . بآداب طنطا ، وتمثلت رغبته فى تعديل الدرجة لإرضاء الأستاذ الدكتور والد الطالبة بمحاولتين :

(أ) ذهب إلى كنترول السنة الثانية بحجة التوقيع الثانى على الأوراق المصححة فى مادتين فقط إحداهما مادة المسرحية التى رسبت فيها الطالبة وبينما قام بالتوقيع على أوراق المادة الأخرى وعليها الأرقام السرية للطلاب دون تعليق ، نجده يرفض التوقيع على أوراق مادتى مشترطًا أن تجرد أولاً من سريتها . وذلك حتى يتسنى له التعرف على ورقة إجابة ابنة وكيل الكلية ، ولكن أعضاء الكنترول رفضوا ذلك وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور (. . .) رئيس الكنترول وعضو هيئة التدريس بالكلية والدكتور (. . .) رئيس قسم الفلسفة وعضو الكنترول والدكتور (. . .) عضو هيئة التدريس بقسم الآثار وعضو الكنترول وهم مسئولون عن أعمال الكنترول الخاص بالسنة الثانية قسم اللغة الانجليزية .

(ب) عندما فشلت محاولة الدكتور . . . نجده يقوم بكتابة تقرير إلى عميد الكلية السابق الدكتور . . . يؤكد فيه أن الطالبة تستحق ثمانى عشرة درجة من عشرين وليس ثلاث درجات ، ويعترض على قيام الكنترول بمنعه من القيام بواجبه فى التوقيع الثانى على أوراق الامتحان فى مادة المسرحية (الدراما) وقد أشار الدكتور والد الطالبة إلى هذه الواقعة بنفسه فى البند رقم (٣) من شكواه إلى رئيس الجامعة فلقد ذكر أن الدكتور . . . مُنع من ممارسة دوره كمصحح ثان وكتب تقريرًا بذلك عن رأيه فى تصحيح المادة إلا أن هذا التقرير الذى عُرض على الزملاء الوكيلين والعميد لم يؤخذ به وحفظ . وهنا نتساءل :ـ

هل مُنع الدكتور . . . من ممارسة دوره كمصحح ثان فى مادة الدراما فقط التى رسبت فيها . . . ابنة الدكتور ، وبمعنى آخر هل قام الدكتور . . . بدوره كاملاً فى جميع المواد الأخرى كمصحح ثان . . . إن هذا لم يحدث للأسف الشديد وإنه لمما يثير العجب أن أغلب أوراق الإجابة بكلية آداب طنطا ٩٠٪ منها لا تحمل سوى توقيع مصحح واحد فقط ومما يدل على صحة ذلك خطابات الاستدعاء لجميع أعضاء هيئة التدريس للحضور إلى مكتب وكيل الكلية السابق الدكتور . . . . . وطلبه منهم التوقيع الثانى على أوراق الإجابة . وهناك تقصير فى عدم تنفيذ لائحة الجامعة يُسأل من تسبب فيه، ولكن أن تستخدم تلك اللائحة لتحقيق أغراض ومنافع لأصحاب النفوذ والسلطة كابنة الأستاذ وتتجاهل الآخرين، فإن ذلك يعد عملاً غير مسئول وغير أمين ويثير الإحباط عند الكثيرين فى مؤسسة علمية لا يجب أن تنزلق إلى الكيل بمكيالين كما يقولون، بل يجب أن تكون هناك مصداقية ويجب أن تكون هناك تقاليد جامعية وإلا سقطت عنها تلك الصفة. وتأتى مذكرة الدكتور. . . المسئول عن كنترول السنة الثانية قسم اللغة الإنجليزية إلى وكيل الكلية لتوضيح افتراءات ومحاولات الدكتور والد الطالبة والدكتور المصحح الثانى لتعديل درجة ابنة الأستاذ فقط دون غيرها مؤكدة أن ٩٠٪ من أوراق الإجابة فى الكلية ليس عليها توقيع ثان .

ونتساءل أيضًا عن التقرير الذى أعده الدكتور المصحح الثانى والذى أشار إليه الدكتور والد الطالبة فى شكواه ، إن هذا التقرير لم يطلبه أحد منه ولقد عبر فيه عن رأيه فى تصحيح المادة بما يثير الشجون لما آل إليه حال بعض من يشغلون مناصب جامعية يفترض فيهم الصدق والمسئولية وعدم المحاباة للمصلحة الشخصية ، ولذا فإننا ندعوهم إلى إبراز هذا التقرير وقراءته بصدق ولو مرة واحدة حتى يعودوا إلى الحق ، فليس بعد الحق إلا الضلال . لقد عرضت وجهة نظر الدكتور المصحح الثانى على مجلس الكلية الذى رفض هذا الأسلوب وهذا التقرير مع توجيه اللوم إلى الدكتور المصحح الثانى ، وهذا خير دليل على صدق ما أقول . إن ادعاء الدكتور المصحح الثانى بأنه مُنع من ممارسة دوره كمصحح ثان مردود عليه بكشف محاولاته فى التعرف على ورقة إجابة ابنة الأستاذ لتعديل درجتها ، وإلا فلماذا وقع كمصحح ثان على مادة ورفض التوقيع على مادتى فى نفس اليوم ونفس الوقت بشهادة أعضاء الكنترول وكما جاء فى مذكرة الدكتور . . . عضو الكنترول المذكور .

٣ ـ انتهز الأستاذ الدكتور والد الطالبة وجود تقرير الدكتور المصحح الثانى فتقدم بالتماس إلى عميد كلية الآداب السابق الدكتور . . . . يدعوه إلى رفع الظلم عن ابنته ورفع درجتها ، ولذا عرض عميد الكلية الأمر على مجلس الكلية الذى رفض هذا الطلب مع توجيه اللوم إلى الدكتور المصحح الثانى بسبب قيامه بكتابة تقرير يبتعد عن الحيدة والأمانة

وفيه مجاملة واضحة تنتفى معها المصداقية ، ولذا حفظ الطلب ولم يدون هذا الموضوع فى مضبطة مجلس الكلية رغبة من اعضائه فى الحفاظ على ماء الوجه وهذا بشهادة جميع أعضاء مجلس الكلية .

٤ ـ التقى الأستاذ الدكتور والد الطالبة برئيس الجامعة ونقل إليه التماسه وعلى أثرها طلب الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة من عميد الكلية الاطلاع على ورقة إجابة الطالبة فقط وبعد ما تم ذلك واقتنع رئيس الجامعة بدرجة ونتيجة الطالبة قام بإبلاغ الأستاذ الدكتور عميد الكلية السابق بذلك . وحفظ الموضوع .

٥ ـ تقدم الأستاذ الدكتور والد الطالبة بشكوى أخرى مكتوبة إلى رئيس الجامعة يعترض على نتيجة امتحان مادتى لأنها لا تحمل سوى توقيع مصحح واحد وهذا يخالف قانونًا اللوائح الجامعية ولكنه لا يطبق فعليًا فى آداب طنطا مما اضطر معه رئيس الجامعة إلى تحويلها إلى المستشار القانونى للجامعة للرأى فاقترح المستشار القانونى للجامعة على ضوء ما جاء بالالتماس من أن ورقة الإجابة قد صححت بواسطة مصحح واحد بالمخالفة لما جاء بخطة التصحيح الخاصة بهذه المادة واقترح تشكيل لجنة محايدة من المتخصصين لتصحيح هذه الورقة مع عرض باقى أوراق إجابة هذه المادة عليهم وعرض النتيجة وكان ذلك فى ١/٨/ ١٩٩٠ .

إن اقتراح المستشار القانونى للجامعة فيه بعض الملاحظات التى ينبغى الإشارة إليها : ـ

أولاً : إن عدم وجود توقيع ثان على ورقة الإجابة يمكن معالجته
باستيفاء هذا الجانب فيوقع المصحح الثانى وتنتهى المشكلة
وقد سبقت الإشارة إلى خطابات الاستدعاء من وكيل الكلية إلى
أعضاء هيئة التدريس بالكلية للتوقيع الثانى . فلماذا تم
استثناء هذه المادة من التوقيع الثانى ؟
هناك غرض من هذا الاستثناء !

ثانيــًا : نصت تأشيرة المستشار القانونى على تشكيل لجنة محايدة
للتصحيح وهذا لم يحدث لأن رئيس اللجنة الدكتور . . .
يعمل بكلية تربية المنصورة وليس بكلية الآداب وكان يجب
أن ترسل الأوراق إلى جامعة أخرى فى كلية مناظرة وذلك
طبقًا للوائح الجامعات وقوانينها .

ثالثـــًا : ضمت اللجنة عضوين لم يمر عليهما ثلاث سنوات
كأعضاء هيئة تدريس وهما الدكتور. . . والدكتور. . .
فهما أحدث من المصححة الأولى الدكتورة أستاذة المادة وفى
غير التخصص فلماذا ارتضى الدكتور والد الطالبة
بتصحيحهما مع إنه كان يعترض على المصححة الأولى
باعتبـار أنـه لم يمـر على تعيينهـا ثلاث سنوات كعضو
هيئـة تـدريس ؟ ولمـاذا ارتضـى بتصحيـح اللذيـن فى
غيـر التخصص .

رابعـــًا : الدكتور . . . والدكتور. . . عضوا هيئة تدريس بقسم اللغة الإنجليزية بكلية آداب طنطا وهو قسم يرأسه عميد الكلية الحالى الدكتور . . . فهل هذا من حياد اللجنة ؟!

خامسًا : تنص تأشيرة المستشار القانونى على تصحيح هذه الورقة أى ورقة ابنة الأستاذ ،ثم عرض باقى أوراق الإجابة فى مادة المسرحية عليهم وعرض النتيجة وهذا تحيز واضح فيه إشارة وتلميح إلى المقصود من إعادة التصحيح على الرغم من أن جميع المواد بالكلية يقوم بتصحيحها مصحح واحد وعليها توقيع واحد وهذا سبق الإشارة إليه .

٦ ـ استلم الدكتور . . . . عميد كلية الآداب مذكرة رئيس الجامعة بهذا الموضوع التى نصت على تنفيذ تأشيرة المستشار القانونى بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ ثم حولها إلى وكيل الكلية لشئون الطلاب الاستاذ الدكتور . . . . . بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٩٠ فقام فى نفس اليوم بتشكيل لجنة تصحيح تضم ثلاثة مدرسين من قسم اللغة الإنجليزية بآداب طنطا وهم الدكتور . . . . والدكتور . . . . والدكتور . . . . ولكن العضو الأول اعتذر لعدم التخصص وظل العضوان الآخران فى التشكيل رغم إنهما أحدث فى التعيين من المصحح الأول ورغم عدم تخصصهما فى مادة الدراما .

٧ ـ قام الأستاذ الدكتور . . . . عميد كلية الآداب بتجميد أعمال تلك اللجنة حتى موعد سفره فى إعارة إلى المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٩٩٠ وذلك لعدم اقتناعه بتلك الإجراءات .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٨ ـ تسلم الدكتور . . . . . . عمادة كلية الآداب جامعة طنطا اعتبارًا من ١٩/٩/ ١٩٩٠ وبدأ على الفور فى تنفيذ إجراءات إعادة تصحيح مـادتى ضاربـًا عرض الحائط بكل اللوائح والتقاليد الجامعية على النحو التالى :

(أ) إعادة تشكيل لجنة التصحيح بضم الأستاذ الدكتور . . . أستاذ اللغويات بتربية المنصورة بدلاً من الدكتور . . . . وكان يجب أن ترسل الأوراق إلى كلية الآداب ويفضل فى جامعة أم .

(ب) استلم أوراق إجابة مادتى (الدراما) من كنترول الفرقة الثانية قسم اللغة الإنجليزية بدون سرية وذلك بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٠ .

(جـ) تم اعتمـاد نتيجة مادتى (الدراما) بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٩٠ ومعـه تم تعديـل حـالات الطلاب بالفرقة الثانيـة بقسـم اللغـة الإنجليزية .

ولى هذا التعليق :

١ ـ إن هذه الإجراءات السابقة التى اتخذها عميد الكلية الدكتور . . . . تمت بدون عرض، أو علـم ، أو موافقة مجلس كلية آداب طنطا فى أى مرحلة من مراحلها ، وهذا يتعارض مع لائحتى الكلية والجامعة، وهذا وحده يكفى لعدم صلاحية تلك الإجراءات وبطلانها .

٢ ـ عدم قيام لجنة الكنترول المختصة بإعداد تلك النتيجة المعدلة وهـم : د . . . ، د . . . . ، أ . . . . ، الآنسة . . . المعيدة بقسم علم النفس .

فباستثناء الأخيرة قام أعضاء جدد برصد النتيجة المعدلة وهذا أولاً : يحتاج إلى تفسير وتعليل لهذا التغيير ثم أين موافقة مجلس الكلية عليه قبل أن تباشر لجنة أخرى عملها وهذا ما لم يحدث أيضًا بالتالى فإن ما حدث يخالف لوائح الامتحانات بالجامعة .

٣ ـ إن كشوف النتيجة المعدلة تحمل توقيعات مزورة لبعض أعضاء لجنة الكنترول مثل توقيع د . . . الذى لم يوقع على النتيجة ، ولكن النتيجة ممهورة بتوقيعه دون علمه ويمكن التأكد من صاحب الشأن نفسه .

٤ ـ مؤشرات تعديل النتيجة تضمنت تغيير درجات الطلاب الراسبين فى مادة الدراما وعلى رأسهم الطالبة . . . ابنة الأستاذ رئيس قسم . . . ووكيل كلية الآداب لشئون الطلاب وهى المستفيدة الأولى حيث رفعت لجنة التصحيح المشكوك فيها درجة الطالبة من ثلاث إلى سبع درجات وليس ثمانى عشرة درجة كما أشار الدكتور . . . . فى تقريره المشار إليه سابقًا فى شكوى الدكتور والد الطالبة إلى رئيس الجامعة، ثم استفادت الطالبة ابنة الأستاذ مرة أخرى بواقع ثلاث درجات من الكنترول لتنجح فى هذا المقرر بعد أن تم تعويضها فى سبع درجات .

٥ ـ إن مؤشرات إعادة تصحيح مادة الدراما (المسرحية) تؤكد الحرص على رفع درجة ابنة الأستاذ ، وهذا ما دفعها إلى المبالغة فى إنجاح حالات كثيرة لتبرير ما تقوم به . . فما هو تفسير نجاح طلاب فى مقرر واحد وهو الدراما (المسرحية) مع رسوبهم فى أغلب المقررات الأخرى كما

جـــاء فى التقريـر بتعديـل النتيجـة المرفوع من عميـد الكليـة إلى رئيس الجامعة ؟!

٦ ـ إن تاريخ تعديل النتيجة واعتمادها من رئيس الجامعة غير صحيح ولايطابق الواقع حيث اعتمدت بتاريخ سابق لرصد النتيجة المعدلة أى أن هناك واقعة تزوير متعمدة ومقصودة ، ومما يدل على ذلك خطاب الأستاذ الدكتور . . . عميد كلية الآداب إلى رئيس كنترول الفرقة الثانية الدكتور . . . يطلب منه إعادة رصد نتيجة مادة الدراما للسنة الثانية قسم اللغة الإنجليزية عام ٨٩/ ١٩٩٠ دور مايو ١٩٩٠ وجاء هذا الخطاب بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٩٠ أى أنَّه حتى هذا التاريخ لم يتم رصد النتيجة ، فكيف يتسنى لسيادة العميد اعتماد وإعلان النتيجة بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٩٠ سبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٧ ـ تقدمت بناء على تلك الوقائع التى نشرت بجريدة الوفد بتاريخ ٢٩/ ١١/ ٩٠ بخطابات رسمية إلى رئيس جامعة طنطا ونائب رئيس الجامعة وعميد الكلية بصفتى الأستاذة المسئولة عن تدريس وتصحيح مادة الدراما (المسرحية) لطلاب السنة الثانية بقسم اللغة الإنجليزية فى العام الدراسى الماضى (٨٩/ ١٩٩٠) . وفيه أعترض على جميع الخطوات التى اتخذت لتعديل نتيجة هذه المادة بدءا من قرار إعادة تشكيل لجنة التصحيح وحتى إعلان تلك النتيجة المعدلة . وقد تفضل عميد الكلية بالرد على اعتراضى وفيه الإفادة بأنه جهة تنفيذية فقط أما جهة الاعتراض فهو رئيس الجامعة ؟ !

٨ ـ بدأت إدارة الكلية ممثلة فى العميد فى مواجهتى بعد اعتراضى بإجراءات تخل باللائحة والتقاليد الجامعية فقد بدأت محاولات النيل من شخصى وكيان الأستاذ الجامعى بتصرفات غير مسئولة حيث اختارت الكلية أسلوب الترهيب والعقاب بديلاً عن الحوار والإقناع فى ضوء اللائحة وتمثل ذلك فيما يلى : ـ

(أ) طلب عميد الكلية مقابلتى فى خطاب رسمى بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٩٠ وقبل الموعد علمت من الطلاب ـ وللأسف ـ بمحاولات إدارة الكلية ممثلة فى العميد ومن يعلونه من أصحاب المصالح الشخصية وهو الدكتور. . . . فى تحريض الطلاب بالسنة الثالثة قسم اللغة الإنجليزية (وهذا مما يثير العجب والتساؤل ويوضح الأغراض والمقاصد ؟!) وذلك بتجميع توقيعاتهم على شكاوى زائفة حتى يكون إبعادى عن التدريس لهؤلاء الطلاب بالذات «وفيهم الطالبة ابنة وكيل الكلية » مستندًا على اعتراض الطلاب ، ولكن القاعدة الطلابية الواعية شجبت هذا التصرف بشهادتها وتوقيعاتها إلى عميد الكلية . وعندما تقابلت مع عميد الكلية بناء على طلبه بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٩٠ طلبت منه تحويل الموضوع إلى التحقيق حتى تتضح الحقيقة ولكنه ، لم يفعل !

(ب) فوجئت بعد ثلاثة أيام فقط من مقابلتى لعميد الكلية ـ أى فى ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٠ ـ بقراره رقم ٢٧ بتعديل ونقل محاضراتى لطلاب السنة الثالثة قسم اللغة الإنجليزية إلى زميل آخر

بالقسم فى غير التخصص وهو الدكتور . . . بحجة اعتراضى على تعديل نتيجة الطالبة ابنة الأستاذ كما جاء فى حيثيات قرار عميد الكلية رقم ٢٧ ومنه يبدو ما يلى : ـ

١ ـ عدم حرص عميد الكلية على استقرار الجداول ، فالتغيير عند منتصف العام الدراسى لا يتم إلا فى ضوء الضرورة القصوى حفاظًا على سلامة المهمة التعليمية وفى ضوء التخصص وبالتالى فإن قرار السيد العميد ليس له سند ، أو دليل مقنع .

٢ ـ إن قرار السيد العميد هو من الردع والعقاب لشخصى لمجرد اعتراضى على تعديل نتيجة ابنة وكيل الكلية .

٣ ـ إن تعديل جدول محاضراتى تشوبه أغراض ومصالح شخصية ، وهى إبعادى عن تصحيح أوراق إجابة امتحانات نهاية هذا العام لهذا المقرر بالذات لوجود ابنة وكيل الكلية بتلك الفرقة الثالثة بقسم اللغة الإنجليزية .

٤ ـ إن عدم وجود فسحة من الوقت ما بين خطاب عميد الكلية لمقابلتى بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٩٠ وقراره رقم ٢٧ بإبعادى عن تدريس مقرر الدراما بالذات لطلاب السنة الثالثة قسم اللغة الإنجليزية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٠ يوضح إعداده المسبق لهذا السيناريو الهزيل لتحقيق أغراض شخصية على حساب المصلحة العامة .

٩ ـ بناء على تلك الوقائع السابقة تقدمت إلى الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة والأستاذ الدكتور نائب رئيس الجامعة مرة أخرى باعتراض آخر، بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠ على كل إجراءات تعديل نتيجة الطالبة ابنة وكيل الكلية لشئون الطلاب ،وكذلك على قرار عميد الكلية رقم ٢٧ بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٠ بنقل محاضراتى، لأن كليهما يناقض لائحة وتقاليد الجامعة وفيهما اعتداء صارخ على القيم .

١٠ ـ أرى أنه من واجبى ومسئوليتى كمواطنة وكأستاذة جامعية أن أحافظ على الأمانة والعهد أمام الله وأمام أولى الأمر وأمام حماة الحق وانتصارًا للحق أن أنهى بلاغى إلى سيادتكم بطلب ما يلى :ـ

١ ـ وقف كافة الإجراءات التى انتهت بنجاح الطالبة ابنة وكيل كلية الآداب حتى يفصل فى الأمور ومحاسبة كل من اشترك فى هذه المهزلة التى أساءت إلى القيم الجامعية .

٢ ـ التحفظ على جميع أوراق إجابة امتحانات نهاية العام الدراسى الماضى ٨٩/ ١٩٩٠ بكلية الآداب جامعة طنطا حتى يتم التأكد من وجود التوقيع الثانى على هذه الأوراق من عدمه .

٣ ـ كشف التزوير المتعمد والمقصود به تحقيق أغراض ومصالح شخصية على حساب القيم والتقاليد وذلك بشكل صارخ فى تاريخ اعتماد النتيجة المعدلة وكذلك فى توقيعات أعضاء الكنترول للنتيجة المعدلة .

٤ ـ إن هذا الطلب له صفة الاستعجال حيث إن إدارة الكلية ممثلة في العميد قد جنحت إلى الترهيب والتلويح بالانتقام .

والله المستعان على ما يصفون .

توقيــع

وقد دفعت الأستاذة بتسعة عشر مستندًا هامًا أرفقتها ببلاغها إلى النيابة . وبدأ التحرك الصحيح من البلاغ رقم ٤٥ بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٩١ قيد مكتب رئيس هيئة النيابة الإدارية لتبدأ التحقيقات في الوقائع . فهل كان يدرى الذين شاركوا في جريمة إنجاح ابنة وكيل الكلية رغم أنف اللوائح والقوانين عما ستسفر عنه التحقيقات ؟! هل كان يدرى رئيس جامعة طنطا أنه سيدفع منصبه ومركزه ثمنًا لمجاملة ظاهرها وباطنها الزور الصراح ؟!

الدعوى رقم ١٦٠٣ د / ٩١
٣٤/٥ قضائية عليا

حققت النيابة الإدارية كافة الوقائع ، واستمعت إلى كل من له صلة بالموضوع . لتنتهى إلى تقرير الاتهام في القضية الصادر بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٩١ ، والذى قدمته النيابة الإدارية إلى المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ضد الدكتور (. . .) رئيس جامعة طنطا ، وقد اتهمته النيابة الإدارية بأنه :

« قد أخل بواجباته الجامعية ومقتضيات مسئولياته الرئاسية، ولم يتمسك بالتقاليد والواجبات الجامعية الأصيلة ، واستهتر بتنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لها وذلك بأن : وضع نفسه موضع الريبة والشبهات بأن كلف بكتابه المؤرخ فى ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ عميد كلية الآداب بإعادة تصحيح أوراق إجابة مادة الدراما للطالبة ـ كريمة وكيل الكلية ـ بمعرفة لجنة ثلاثية مع عرض أوراق الطالبة على هذه اللجنة رغم اعتماد مجلس الكلية للنتيجة وإعلانها ودون أن يدعو مجلس الكلية للاجتماع وفقًا لسلطته المخولة قانونيًا .

واعتمد ـ ثانيًا ـ النتيجة المعدلة للسنة الثانية قسم الإنجليزى بكلية الآداب دون العرض على مجلس الكلية بالمخالفة لأحكام القانون . مما ترتب عليه نجاح الطالبة كريمة وكيل الكلية وآخرين مخالفا بذلك النتيجة النهائية التى اعتمدها مجلس الكلية سالبا هذا المجلس اختصاصه الأصيل. وقد تم الاعتماد فى ٨/ ١٠ قبل رصد الدرجات الذى تم فى ١١/ ١٠/ ١٩٩٠ .

وأغفل عمدًا ـ ثالثًا ـ قرار مجلس شئون التعليم والطلاب بجلسته المنعقدة فى ١٠/ ٢/ ١٩٩١ رغم اختصاص هذا المجلس قانونًا بشئون التعليم فى الجامعة ولم يعتمده دون مقتضى . وتعمد إصداره فى ٢٠/ ٢/ ١٩٩١ مخالفًا بذلك أحكام القانون مما ترتب عليه نجاح بعض الطلبة ومنهم كريمة وكيل كلية الآداب دون حق .

وانفرد ـ رابعًا ـ دون العرض على مجلس الكلية وسالبًا هذا المجلس اختصاصه بتعديل النتيجة للمرة الثانية فى ٢٠/ ٢/ ١٩٩١ بإضافة نجاح

ست حالات جديدة حتى يسقط عن نفسه شبهة الغرض ومنتهكًا للأصول الجامعية ومخلاً بالمراكز القانونية دون مقتضى !

ثم حاول ـ خامسًا ـ إثارة الشكوك والريب فى تصحيح مادة الدراما التى تولتها د . (. . .) لطلبة السنة الرابعة بكلية الآداب بعد إعلان النتيجة بثمانية أشهر بأن طلب من عميد الكلية فى ٢٨/ ٣/ ١٩٩١ إعادة تصحيح هذه المادة بمعرفة اللجنة السابق الإشارة إليها وتولى العميد استلام أوراق الإجابة فى ٦/ ٤/ ١٩٩١ دون سرية لعرضها على اللجنة التى أقرت النتيجة دون تعديل مخالفًا الأصول والتقاليد الجامعية !

هكذا أحيل رئيس الجامعة إلى المحاكمة التأديبية عن دوره فى القضية ، فماذا عن بقية الأطراف التى شاركت ؟! إن مذكرة النيابة الإدارية فى القضية فضحت تواطؤ هذه الأطراف الذين تطالب مذكرة النيابة الإدارية بالنسبة لهم بإحالة صورة من المذكرة إلى إحدى الجامعات الأم ضمانًا للحيدة لتحديد المسئوليات التأديبية عن الواقعات ويلاحظ أن النيابة هنا قد تحوطت لتوفر الحيدة فطالبت بتحديد المسئوليات التأديبية فى جامعة إذ لم يكن قرار اعفاء رئيس جامعة طنطا السابق من منصبه قد صدر وهو طرف فى القضية فقد كان للنيابة مطلبها هذا ضمانًا للحيدة ! الوقائع تقول أن د . . . عندما طلب إليه أن يضع توقيعه على أوراق إجابات الطلاب فى مادة الدراما موضوع التحقيق أصر على طلب فض سرية الأوراق حتى يتسنى له التعرف على ورقة إجابة ابنة وكيل الكلية ولما رفض د . . . رئيس قسم كنترول السنة الثانية ـ انجليزى وآثار ـ فض سرية أوراق المادة حتى

ولو لأستاذ المادة إدعى د . . . أنه منع من التوقيع كمصحح ثان ! وهى واقعة ـ كما تقول مذكرة النيابة ـ تمثل انتهاكًا للقيم الجامعية .

وتشير مذكرة النيابة الإدارية إلى أن المعيدة . . . ـ وهى عضو الكنترول ـ قد تمكنت من الحصول خلسة على ورقة إجابة الطالبة الراسبة ابنة وكيل الكلية وعرضتها على أستاذة المادة طالبة إنجاحها وهو الأمر الذى رفضته الأستاذة وأيدها فى ذلك د . . . رئيس كنترول إنجليزى وثار وطلب سماع شهادة المدرس عضو الكنترول بقسم آخر وطلبت الأستاذة سماع شهادة المعيدة عضو الكنترول وهى واقعة توجب المساءلة لانطوائها على استهتار وانتهاك للقيم الجامعية .

وعلى من يريد التعرف على دور والد الطالبة فى إنجاح إبنته ـ وهو الأستاذ الجامعى والمرحلة الأولى للمحاولات الفاشلة فى هذا ! ثم دوره حتى تم المراد بعد أن تغيرت عمادة الكلية وحل العميد الحالى ! على من يريد التعرف تفصيلاً عليه أن يرجع لمذكرة النيابة الإدارية ! وكذلك أوراق العملية كلها فى جامعة طنطا ! ثم ماذا عن الدكتور عميد الكلية والمخالفات التى نسبتها مذكرة النيابة الإدارية له لا يتسع المقام هنا لتعدادها ؟! فهو قد وضع نفسه موضع الريب والشبهات ! و « سلب مجلس الكلية اختصاصاته دون مقتضى » ، « واستلم أوراق إجابات مادة الدراما موضوع التحقيق بدون سرية لإعادة تصحيحها » ! و « لم يراع الحيدة إذ لم يأخذ بأقوال ومذكرات ودفاع أستاذة المادة ،وما تردد بالتحقيقات بأقوال ومذكرات نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم وأقوال أعضاء مجلس الكلية . وكان عليه فى هذا الشأن أن يسلك مسلك الرجل

الحريص بأن يلجأ إلى إحدى الجامعات الأم ليكون بعيدًا عن موضوع الشبهات بعد أن تم إنجاح الطالبة وتم اعطاؤها درجة رئيس اللجنة ٧ من عشرة وتم رفعها بقواعد الكنترول للرأفة إلى عشر درجات من عشرين ! ولكن العميد خالف أحكام القانون وتجاهل أعضاء الكنترول المعتمدين من مجلس الكلية، وقام باعتماد النتيجة المعدلة فى ٧/ ١٠/ ١٩٩٠ دون العرض على مجلس الكلية سالبًا اختصاصه ثم طلب من رئيس الكنترول د. . . رصد النتيجة أى أن الاعتماد قد سبق الرصد ! الأمر الذى يؤكد صورية الإجراءات ومخالفة أحكام القانون ويمثل الاستهتار بالقيم والأصول الجامعية !

وتثبت النيابة فى مذكرتها ـ بعد أن ثبت لها من تحقيقاتها ـ بأقوال أستاذة المادة وأقوال الدكتور نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب ومحضر مجلس شئون التعليم والطلاب فى ١٠/ ٢/ ١٩٩١ ومن تقرير اللجنة التى شكلها نائب رئيس الجامعة لتقصى الأمر بالكلية ، أن الكلية برئاسة عميدها الحالى لم تأخذ بعد إعادة التصحيح للمادة موضوع التحقيق بمعيار موضوعى واحد عند رصد درجات النتيجة بل أخذت بأربعة معايير وهو الأمر الذى يؤكد أن رصد النتيجة كان حسب ظروف كل حالة وحسب المصلحة وهو الأمر الذى يمثل قمة الاستهتار بالأصول والقيم والتقاليد الجامعية الأمر الذى شجبه مجلس شئون التعليم والطلاب بالجامعة وكان وراء قراره فى ١٠/ ٢/ ١٩٩١ بما يرتب مسئولية العميد الحالى لكلية الآداب وأعضاء الكنترول ممن وقعوا على رصد النتيجة المعدلة!

المنصب هو الثمن !

أما المفاجأة فقد طالعها الرأى العام الذى تابع القضية فى صحف صباح « الخميس ٧ نوفمبر ١٩٩١ » ! إذ صدر قرار بتنحية رئيس جامعة طنطا ـ المحال إلى المحاكمة التأديبية ـ عن منصبه قبل أن يكمل مدته القانونية بعامين ! وتعيين الدكتور العشرى حسين درويش رئيسًا لجامعة طنطا ! إذ رأت القيادة السياسية أن استمرار رئيس الجامعة السابق فى منصبه قد أصبح أمرًا غير لائق !

البعض أبى أن ينتهى دورنا !

تصورنا عند هذا الحد أن دورنا قد انتهى ، لاسيما وأن مجلس جامعة طنطا برئاسته الجديدة قد اجتمع فى ٢ ديسمبر ١٩٩١ لحسم الأمر ، ليقول محضر الاجتماع ما نصه :

بناء على ما عرضه الدكتور نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب بالجلسة ، والتى تبين للمجلس أن هناك أوراقًا ومستندات تتعلق بموضوع الدكتورة (. . .) المدرس بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب لم تعرض على المجلس فى ٥/ ١١/ ١٩٩١ ـ أى قبل إعفاء رئيس الجامعة السابق من منصبه ! ـ وبناء على ما انتهت إليه النيابة الإدارية فى القضية رقم ٣٩٤١ لسنة ٤٥ ق وما تضمنته من وقائع جديدة فقد قرر مجلس الجامعة ما يلى : سحب قرار مجلس الجامعة الصادر بجلسته فى ٥/ ١١/ ١٩٩١ ـ أى فى عهد الرئاسة السابقة للجامعة ! بشأن نتيجة امتحان الطلاب لمادة الدراما للسنة الثانية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب دور مايو ١٩٩٠ .

ويقرر المجلس ثانيًا فى نفس الجلسة : تنفيذ قرار مجلس شئون التعليم والطلاب بخصوص نتيجة امتحان الطلاب لمادة الدراما . . إلخ باعتبار أن عدم تنفيذ هذا القرار على نتائج جميع الطلاب فى مادة الدراما يوصف قرارات إعلان هذه النتائج بالانعدام .

ويقرر المجلس ثالثًا فى نفس الجلسة : سحب قرار الإحالة لمجلس تأديب الصادر فى شهر ٧/ ١٩٩١ ـ أى فى عهد الرئاسة السابقة للجامعة ـ الخاص بالدكتورة (. . .) والدكتور (. . .) الأستاذ المساعد بقسم الآثار بكلية الآداب بما يترتب على ذلك من آثار !

وكان هذا ينطوى صراحة على رد اعتبار الأستاذة التى نكل بها ، وكذلك إعادة الحق إلى نصابه بسحب النتيجة المعدلة والعودة إلى النتيجة الأصلية التى رسبت بمقتضاها ابنة الأستاذ ومعها من رسب ! لكن البعض ـ كما قلنا ـ أبى أن ينتهى دورنا عند هذا الحد ! وإذا ببرقيتين واردتين إلى جريدة الوفد من اثنين من طلاب الدراسات العليا فى قسم علم النفس الذى يرأسه والد الطالبة يطلبان فيه عن طريق المجلس الأعلى للصحافة أيضًا تحديد موعد لمناظرة الكاتب الصحفى الذى أثار القضية ـ كاتب هذه السطور ـ لأن لديهما ما يودان مناقشته فيه ! وقد رأى رئيس تحرير الوفد أنه لا مانع من عقد هذا اللقاء لعل فيه ما يزيد الحقائق إيضاحًا ، لكن الذى جعلنى أقتنع بأن الأمر لا هدف له إلا مجاملة رئيس القسم والد الطالبة ! بل وأن هذا اللقاء المطلوب ربما بإيعاز من الأستاذ والد الطالبة ! الذى جعلنى أقتنع بكل ذلك هذه المذكرة التى وردت إلى الجريدة وعليها توقيعات شتى لمن يعملون فى قسم علم النفس الذى يرأسه

والد الطالبة ! فى هذه المذكرة بدأها الذين سطروها بعبارة « إن جريدة «الوفد » قد دأبت على التشهير بقسم علم النفس » ! وهكذا كنا ـ من وجهة نظر هؤلاء ـ فى كل ما نشرنا ـ قد أسأنا إلى القسم الذى يرأسه والد الطالبة ! أو إليه شخصيًا ! وهكذا ـ ثانيًا ـ قد تجسد قسم علم النفس فى شخص رئيسه تمامًا !! وقد أرفق أصحاب المذكرة بها الكثير من الأوراق التى تخص رئيس القسم والد الطالبة ! جواز سفره الذى يثبت أنه كان وقت إعلان نتيجة امتحان ابنته يعمل فى إحدى الدول العربية ! ثم صورة من العقد الذى أبرمه مع هذه الدولة ، وكيف أنه قد ضحى بالراتب الكبير هناك مفضلاً العودة إلى تلاميذه فى جامعة طنطا ! استمارة نجاح ابنته فى الثانوية العامة بتقديرات عالية وبمجموع كبير ! ثم نجاحها بتفوق فى مواد الدراسة فى السنوات السابقة بالكلية ! مضافًا إلى ذلك الدفاع الحار عن الأستاذ والإشادة به ! إلى غير ذلك مما لا علاقة له بالقضية التى على صفحات الوفد ! ومع كل ذلك . . فقد وجدنا أنه لا مانع من عقد اللقاء مع أصحاب طلب اللقاء ! خاصة وأن الاثنين ـ المعيدة والمدرس ـ كانا من بين من وقعوا على مذكرة . الإشادة بالأستاذ والد الطالبة ! .

المتورطون لا يخجلون !

كان هذا هو عنوان تحقيق كبير نشرناه فى عدد جريدة الوفد الصادر بتاريخ « ١٣ يناير ١٩٩٢ » ! وقد أثرنا فيه الدفاع المتهافت الذى ورد فى مذكرة من أسموا أنفسهم « أعضاء عن أستاذهم والد الطالبة » ! وقد نشر هذا التحقيق قبل أن ينعقد اللقاء بين كاتب هذه السطور وطالبى اللقاء الذى تم فى جريدة الوفد صباح يوم الخميس ٢٠ فبراير ١٩٩٢ . وقد

دارت مناقشة بدأت متوترة من جانب المعيدة ! أما زميلها فكان أكثر هدوءًا ! ومع ذلك فقد كان النقاش فى مجمله وديًا عبرت فيه عن اقتناعى بكل ما نشرت ، وانصرف الإثنان بعد ساعتين دون أن يظهر أى هدف لهما من هذا اللقاء!

مفاجأة جديدة !

كانت النيابة الإدارية قد رأت فى مذكرتها المرفقة بقرار الإتهام لرئيس الجامعة وإحالته إلى المحاكمة التأديبية أن ولايتها لا تمتد إلى بقية أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب الذين شاركوا فى عملية تعديل النتيجة وإنجاح ابنة الأستاذ ، فقالت فى الصفحة رقم ١٣ رأيها بالنص :

« وحيث أن تحقيقات النيابة قد كشفت عن عدة مخالفات لأحكام قانون تنظيم الجامعات تمثل انتهاكًا للقيم والأصول الجامعية وتوجب المساءلةعنها لولا أن النيابة الإدارية لم تتمكن من استكمال عناصرها الواجبة للمؤاخذة لانحسار ولاية النيابة الإدارية طبقًا لأحكام القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وانعقاد الاختصاص بها للجامعة طبقًا لأحكام هذا القانون ، وهو الأمر الذى يتعين معه إحالة صورة من هذه المذكرة إلى إحدى الجامعات الأم ضمانًا للحيدة لتحديد المسئوليات التأديبية » .

وكان أن تولى الدكتور محمود عاطف البنا أستاذ القانون بجامعة القاهرة ـ والمستشار القانونى لجامعة طنطا ـ التحقيق مع بقية أطراف القضية من

أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة طنطا وعلى رأسهم عميد كلية الآداب . وقد أسفرت تحقيقات المستشار القانونى للجامعة عن نتيجة جعلت رئيس جامعة طنطا الجديد د . العشرى حسين درويش يصدر قراره رقم ٦٤٥ بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٩٢ والذى حمل مفاجأة سارة !

« الوفد » على صواب

وكما كان تقرير اتهام النيابة الإدارية لرئيس الجامعة وإحالته إلى المحاكمة التأديبية ينطوى على صواب ما نشره كاتب هذه السطور فى جريدة « الوفد » بما فضح الجريمة ! فإن قرار رئيس الجامعة الجديد رقم ٦٤٥ فى ١/ ٣/ ١٩٩٢ قد أكد أكثر صواب ما نشرته الجريدة . فماذا قال القرار ؟

رئيس الجامعة

- بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والقوانين المكملة والمعدلة له .
- وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والقرارات المكملة والمعدلة له .
- وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .
- وعلى مذكرة المستشار القانونى المؤرخة ٢٦/ ٢/ ١٩٩٢ بنتيجة التحقيق فى تعديل مادة الدراما بالسنة الثانية بكلية الآداب دور مايو ١٩٩٠ .
- وعلى ما ارتأيناه .

قـــرر

مادة (١) : يحال السادة أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون إلى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمساءلتهم تأديبيًا عما نسب إليهم من مخالفات تأديبية على النحو التالى : ـ

أولاً : الدكتور / . . . المدرس بكلية الآداب بجامعة طنطا لأنه خلال شهر يوليو سنة ١٩٩٠ خالف واجبات وظيفته وخرج على مقتضياتها وأخل بالثقة والأمانة الجامعية وذلك بأن حاول قبل إعلان نتيجة مادة الدراما للسنة الثانية دور مايو ١٩٩٠ أن يكشف سرية أوراق إجابة المادة حتى يتسنى له التعرف على درجة إجابة الطالبة (. . .) بغية إنجاحها وهو ما تأيد بمذكرة تقدم بها عقب إعلان النتيجة مطالبًا إعادة تصحيح المادة ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً فى التحقيق .

ثانيًا : الأستاذ الدكتور . . . وكيل كلية الآداب بجامعة طنطا لأنه خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٩٠ خرج على مقتضيات وظيفته وأخل بالثقة والاعتبار والأمانة والتقاليد الجامعية بأن سعى جاهدًا إلى إعادة تصحيح ورقة إجابة ابنته فى مادة الدراما بالسنة الثانية بكلية الآداب . وذلك بتقديم طلبات ومذكرات متلاحقة لعميد الكلية ولرئيس الجامعة مستغلاً وظيفته وعلاقاته بهما وبأعضاء هيئة التدريس والمعيدين فى الكلية على النحو الوارد تفصيلاً فى التحقيق .

ثالثًا : الأستاذ الدكتور . . . عميد كلية الآداب بطنطا لأنه خلال شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ١٩٩٠ أخل بتنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وخرج على مقتضيات وظيفته كوكيل لكلية الآداب ثم عميد لها وأخل بالتقاليد والقيم الجامعية ، واضعا نفسه موضع الريب والظنون والشبهات وذلك بأن : ـ

١ ـ انفرد فى ١٩/ ٩/ ١٩٩٠ بتشكيل لجنة لإعادة تصحيح مادة الدراما للسنة الثانية بالمخالفة للقانون ، سالبًا اختصاص مجلس الكلية وواضعًا نفسه موضع الريب والظنون بالمسارعة بتشكيل اللجنة واعتماد تشكيلها من رئيس الجامعة واستلامه أوراق إجابة المادة من الكونترول ، كل ذلك فى نفس يوم توليه العمادة ، رغم قيام العميد السابق بتجميد عمل اللجنة السابقة التى تقدم بتشكيلها العميد من قبل ، ورغم رفض مجلس الكلية فى اليوم السابق مباشرة ١٨/ ٩/ ١٩٩٠ إعادة التصحيح واتصال علم الدكتور عميد الكلية بالواقعة .

٢ ـ وأنَّه انفرد دون عرض على مجلس الكلية ، باعتماد النتيجة المعدلة بالمخالفة لأحكام القانون مما ترتب عليه نجاح ابنة وكيل الكلية وآخرين مخالفًا بذلك النتيجة النهائية السابق اعتمادها ، سالبًا بذلك مجلس الكلية اختصاصه .

رابعًا : السيدة / . . . المدرس المساعد بقسم علم النفس بكلية الآداب لأنها خلال شهر يوليو ١٩٩٠ خالفت واجبات وظيفتها وخرجت

على التقاليد والقيم الجامعية وأخلت بالثقة والاعتبار والأمانة بأن حصلت أثناء عملها بكونترول الفرقة الثانية لامتحانات دور مايو ١٩٩٠ ، على ورقة إجابة الطالبة / . . . ابنة أستاذها فى مادة الدراما وقدمتها إلى الدكتورة (. . .) مدرس المادة لإعادة تصحيحها فى محاولة لإنجاح الطالبة المذكرة ، على النحو الوارد تفصيلاً فى التحقيق . .

مادة (٢) : إيقاف الأستاذ الدكتور عميد كلية الآداب جامعة طنطا والأستاذ الدكتور وكيل كلية الآداب بجامعة طنطا عن العمل لمدة ثلاثة شهور من تاريخه .

مادة (٣) : على الجهات والإدارات المختصة مراعاة عرض الأمر على مجلس التأديب خلال المواعيد القانونية وتنفيذ ذلك كل فيما يخصه . .

رئيس الجامعة

دكتور العشرى حسين درويش

بعـد ذلك . أقامت النيابة الإدارية فى ٢٦/ ١٠/ ١٩٩١ الدعوى رقم ٥ لسنة ٣٤ قضائية ضد رئيس جامعة طنطا الذى نحى عن منصبه ، وأسست النيابة الإدارية دعواها أمام المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بمجلس الدولة على ما جاء بتقرير اتهاماتها إلى رئيس الجامعة ، وقد نظرت المحكمة فى جلساتها القضية . ثم أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٦ يناير ١٩٩٣ ببراءة رئيس جامعة طنطا السابق مما نسب إليه ، لكن هيئة النيابة الإدارية عادت فى ٢٨/ فبراير / ١٩٩٣ فطعنت على حكم البراءة ،

وقالت النيابة الإدارية « يكون الحكم بذلك قد شابه القصور فى التسبيب الموجب لإلغائه . وبناء عليه . تطلب النيابة بعد اتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطعن أمام دائرة فحص الطعون لتأمر بإحالته إلى المحكمة الإدارية العليا لتقضى بقبـول الطعـن شكلاً . وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من براءة الدكتور ..... مما أسند إليه ، وتوقيع العقوبة التأديبية المناسبة عليه » .

وفى نفس التاريخ . وافق رئيس هيئة النيابة الإدارية على الطعن فى حكم البراءة الصادرة فى « الدعوى رقم ٥ لسنة ٣٤ قضائية تأديب مستوى إدارة عليا ، وذلك للأسباب الوارة فى هذا التقرير » .

وكان هذا آخر ما انتهت إليه قضية رئيس الجامعة،وحتى تنظر المحكمة الإدارية العليا الطعن المقدم من النيابة الإدارية على حكم البراءة .

وأما الذين أحيلوا إلى مجلس التأديب وأوقفوا عن أعمالهم فقد أقاموا دعوى قضائية استندت إلى أن الذى حقق معهم ليس أستاذًا من جامعة طنطا ، وإنما الذى تولى هذا التحقيق أستاذ قانون من جامعة القاهرة ، مما يجعل مجالس التأديب التى انعقدت لا تتفق مع القانون الذى ينص على أن يقوم بالتحقيق مع أعضاء هيئات التدريس أستاذ من نفس الجامعة التى ينتمون إليها ، وقد أحيل هذا الطعن الشكلى إلى هيئة المفوضين . التى تقدم تقريرها إلى المحكمة ، التى قضت بالغاء قرارات مجلس التأديب والآثار التى ترتبت عليها وبراءة عميد الكلية السابق ووكيل الكلية السابق والأستاذين .

الأستاذ سرق التلميذ !

بدأ الشاب بإهانتى ـ بل وإهانة كل زملاء مهنة الصحافة ـ بعد أن جلس أمامى فى جريدة « الشعب » ، ذات صباح فى اليوم الثانى من شهر أكتوبر عام ١٩٨٤ ! هو لا يعرف اسمى إلا من الجريدة ، أما أنا فلم يسبق لى أن طالعت وجهه فى أى وقت ! . « حامد أحمد موسى هاشم » ، هادئ لكنه حاد العبارات ، فقد أعلن فور جلوسه فى مواجهتى . . « أنا لاأثق بك ولا بغيرك من الصحفيين . . لكننى يائس . . ذهبت بموضوعى إلى الأساتذة « فلان » و « فلان » « فلان » فى جرائد ومجلات «كذا » و«كذا » و«كذا » . لكن الذى سرقنى صاحب نفوذ كبير على ما يبدو ! ، وطلبت منه أن يدخل فى الموضوع بعد أن أشرت إلى أننى سأعتبر إهانتى وإهانة زملائى كأننى لم أسمعها ! وكان قد وضع على مكتبى مظروفين كبيرين . « حامد أحمد موسى هاشم » طالب فلسطينى بالدراسات العليا فى كلية السياسة والاقتصاد بجامعة القاهرة ، بعد سبع سنوات قضاها فى الدراسة الجامعية استطاع الحصول على الماجستير فى الإحصاء من الكلية فى « ٧ نوفمبر ١٩٨٣ » . بعد ذلك لاحظ حامد أن جريدة « . . . . » اليومية واسعة الانتشار فى مصر تنشر مقالات موقعة باسم أحد أساتذته فى الكلية «مسروقة بالكامل » من رسالته للماجستير !

انتبه حامد للأمر ، لكنه لم يكن يعلم أن المصيبة أكبر ، فقد علم فيما بعد أن الأستاذ الدكتور « . . . . » هذا ينوى إصدار كتاب يتضمن رسالة الماجستير بالكامل ، وينوى الأستاذ الدكتور أن يقرر كتابه هذا على طلبة الكلية !

صمت في الجامعة !

أحس الطالب « حامد أحمد موسى هاشم » بمرارة شديدة ! فيالضيعة سهر الليالى وتعب السنوات يسطو عليه الأستاذ مستحلاً لنفسه عائدًا أدبيًا وماديًا أولى به الطالب المسكين ! الذى بادر ـ وقد قرر ألا يستسلم ـ بإرسال إنذار إلى الأستاذ الدكتور السارق وصاحب دار النشر الصادر عنها الكتاب ، ثم راح الطالب يكتب الشكاوى إلى رئيس جامعة القاهرة وعميد كلية السياسة والاقتصاد ! لكن أحدًا لم يحرك ساكنًا للأسف ! أما طلاب كلية السياسة والاقتصاد فقد أصبح الكتاب متداولا بينهم بثمن سبعة جنيهات للنسخة ، كتاب « لعبة الصراع العربى ـ الإسرائيلى » ١٩٤٨ ـ ١٩٨٣ ـ تأليف ا . د . « . . . . » الأستاذ المساعد ـ قسم الإحصاء ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة . ! .

مسنود يا ولدى !

عرفت سر إهانة « حامد أحمد موسى هاشم » لى ولزملائى فور أن جلس ! فقد ذهب بقضيته ـ قبلى ـ إلى عدد من كبار الكتاب الصحفيين الذين يتربعون على قمة جرائدهم ومجلاتهم ، لكن القضية كانت دائمًا

تلفظ أنفاسها عندهم بعدم إثارتها بالنشر ، ويبدو أن للنفوذ عيونا فى كل مكان ! حتى أن هناك مجلة متخصصة فى علوم الاقتصاد والسياسة ألمت بالقضية كلها ، واقتنعت بعدالة شكوى الطالب واستعدت للنشر ! ثم فجأة منع رئيس تحرير المجلة نشرها . وعندما طلبت من « حامد أحمد موسى هاشم » أن يترك لى أوراقه وافق على مضض ! وأبلغنى قبل مغادرتى أنه لن يندهش إذا لم أنشر ـ أنا الآخر ـ الموضوع ! وصارحته بأننى سأنشر إذا اطمأن ضميرى إلى أنه صاحب حق .

ذكاء إجرامى !

ترك لى « حامد أحمد موسى هاشم » المتن الأصلى لرسالته للماجستير ، والكتاب الذى أصدره الأستاذ السارق وقرره على الطلبة ! مع نماذج من مذكراته وشكاواه إلى عميد الكلية ورئيس الجامعة والكتاب الصحفيين .

بدأت بقراءة الكتاب الذى يحمل اسم الأستاذ الدكتور ! وقد فوجئت بأن الأستاذ قد كتب فى مقدمة الكتاب ما نصه « أن هناك أحد الطلبة الفلسطينيين قد اقتبس رسالة ماجستير بالكامل من كتابى هذا » ! !

وكان معنى هذا الاتهام من الأستاذ للتلميذ أنه اتهام للجنة التى ناقشت رسالة التلميذ ! وكيف سمحت اللجنة بإجازة الرسالة وهى مأخوذة بالكامل نصًا من كتاب آخر ؟!

وسرعان ما تبينت كذب ادعاء الأستاذ السارق ! فكتابه قد صدر فى شهر مارس من عام ١٩٨٤ ، ورسالة الطالب نوقشت وأجيزت فى شهر

نوفمبر من عام ١٩٨٣ ! ثم يتبين لى أن الأستاذ السارق كان أحد المناقشين لرسالة الطالب ! فكيف ناقش وأجاز الرسالة وهو يعلم - فيما زعم ! - أنها منقولة من كتابه ؟ ! كما أن الأستاذ السارق كان مشرفًا مساعدًا على رسالة الطالب من زاوية علم الإحصاء ! وتتوالى أوراق الطالب التى أوضحت أن رسالته كانت تحت إشراف الأستاذة الدكتورة نادية مكارى جرجس رئيس قسم الإحصاء بالكلية ، والدكتور محمد السيد سليم كمشرف مساعد من قسم العلوم السياسية ، وهذا الأستاذ قد راجع الرسالة مع الطالب حرفيًا بقراءة مستمرة لمدة شهرين . فلما صدر كتاب الأستاذ السارق - موضوع اتهام الطالب للأستاذ - بادر الدكتور محمد السيد سليم بكتابة مذكرات بالموضوع إلى عميد كلية السياسة والاقتصاد ورئيس جامعة القاهرة لكن أحدًا منهما لم يتحرك ! الأكثر من ذلك أن قسم العلوم السياسية بالكلية قد اتخذ قرارًا بمطالبة عميد الكلية بالتحقيق ! والدكتورة « نادية مكارى جرجس » قدمت مذكرة مشابهة من أعضاء قسم الإحصاء بالكلية أدانت فيها الأستاذ السارق ! لكن صمت الجميع كان القاعدة ! أما الطالب فقد كتب فى واحدة من شكاواه يقول : « أنا لا أطلب سوى التحقيق فى الموضوع ، فإذا كان صحيحًا أنه بعد تعب سبع سنوات من عمرى وبعد إنفاق آلاف الجنيهات على دراستى . . إذا كان صحيحًا أننى سرقت رسالتى من كتاب الأستاذ الدكتور « . . . . » ، فإننى على استعداد لإعادة الشهادة التى حصلت عليها إلى جامعة القاهرة ، فإذا كان الأمر غير ذلك فلابد من تدخل جامعة القاهرة لوقف هذه المهزلة !! » .

المواجهة

أمضيت أربعة أيام بلياليها فى قراءة كتاب الأستاذ السارق ! وقراءة أطروحة الماجستير للطالب « حامد أحمد موسى هاشم » ، وبعدها أدركت أن الأستاذ قد سرق التلميذ ! ومع ذلك فقد رأيت من واجبى أن أثير القضية أمام الرأى العام وجامعة القاهرة دون أن اتهم الأستاذ ! وفى عدد جريدة « الشعب » الصادر يوم الثلاثاء «التاسع من أكتوبر لعام ١٩٨٤ ـ عدد رقم ٢٥٣ » نشرت مقالاً بقلمى كان عنوانه « جريمة السكوت على هذه الأمور » ! ونشرت مع المقال صورة الطالب« حامد أحمد موسى هاشم» ونشرت كذلك غلاف كتاب الأستاذ ، وقلت فى المقال نصًا : «إننا فقط نطالب بالتحقيق ، حفاظًا على سمعة جامعاتنا وكرامة أساتذتنا ، خاصة وأن الواقعة ليست الأولى ! ويبدو أنها لن تكون الأخيرة فى الجامعة ، مادام هناك تجاهل متعمد لتحقيق الأمور والفصل فيها ، ونحن عندما نتعرض لموضوع كهذا فنحن نثق أننا لا نستطيع الفصل فيه ، ولا الإفتاء بأن أحدًا من الطرفين على حق ، لكننا ـ فقط ـ ونحن نعرض الأمر لا نرى تفسيرًا لسكوت الجامعة على الموضوع كله » !

فى نفس يوم نشر الموضوع ، وعند عودتى ظهرا إلى منزلى وجدت من اتصل بى تاركًا العديد من أرقام تليفوناته . واتصلت على الفور بعد علمى أن صاحب هذه الأرقام قد اتصل مرارًا منتظرا !عودتى إلى المنزل ! وجاء صوته قائلاً : « دوختنى فى البحث عنك . . أنا « فلان » الشقيق الأكبر للدكتور الذى اتهمته اليوم فى مقالتك بالسرقة ! . . هل يمكن أن نتناول

فنجان قهوة فى مكتبى أو منزلى كما تشاء . . وهل لديك مانع من مناقشة شقيقى فيما كتبت ؟!». وقبل أن أوافق ، أو أعتذر تحسبت للأمر! فطلبت أن يتفضل مع شقيقه إلى مكتبى بالجريدة فى أى وقت يشاء ! لكنه ـ وقد عرف أننى سأكون فى وسط العاصمة مساء نفس اليوم ـ حدد لى موعدًا فى مكتب شركة تجارية يملكها حمو شقيقه ، ووافقت على اللقاء ، وكان صاحب الاتصال قد أخبرنى أنه يعمل مستشارًا لأحد الوزراء مازال وزيرًا حتى الآن !

حوار لا إنسانى !

جلست فى المكتب الضخم لساعتين ، فى نقاش مع الأستاذ السارق الذى جاء وحده ولم يأت شقيقه الأكبر ! وراح الأستاذ ـ عرفت أنه يعمل مستشارًا بشركة حميه ـ يحدثنى عن قسوتى وقد أثرت الأمر فى الجريدة بهذه الفظاعة ! ثم أشار الأستاذ إلى أنه كان يجب علىَّ ـ أثناء الكتابة ـ تصور أن له زوجة وأولادًا سيطالعون المنشور ! وماذا عسانى أن أتصور موقفه معهم بعد هذه الفضيحة التى أثرتها بقلمى ؟! فلما بينت له بهدوء أنه هو الذى وضع نفسه فى هذا الموضع ! وأننى لست أحرص منه بالطبع على مشاعر قرينته وأولاده ! تطرق بالحديث إلى الطالب « حامد موسى » وكيف أنه فقير ! وكيف أنه ـ أى الأستاذ ـ قد ساعده ماليامرارًا وتكرارًا أثناء دراسته فى الكلية مراعاة لظروفه ! وها هو ذا الطالب يعض اليد التى مدت إليه !! .

أثار منطق الأستاذ غيظى الذى كظمته قدر إمكانى ! ، وأعلنت له أن جوع أى إنسان وفقره ومديد العون إليه لا يبرر لمن أعانه سرقة عمله

والسطو على ما يملك ! هذا على فرض أن ما يحكيه عن الطالب صحيحا ! . وامتدت المناقشة بيننا دون أن يستطيع الأستاذ دفع الاتهام عنه ! لكنه لجأ إلى حيلة رخيصة فتظاهر بالضعف الشديد ! وأننا يمكن أن نكون أصدقاء فأعاونه على الخروج من المأزق ! وظللت أسمع حتى أصل إلى ما يريد ! بحيث تحددت طلباته فى أمرين : أولهما أن أعطيه وعدا بعدم النشر عن القضية مستقبلاً ! وثانيهما أن أنشر ـ بقلمى وعلى الطريقة التى أراها ـ ما يكـذب الذى نشر اليوم ! وأعلنت للأستاذ عند مغادرتى أننى لاأستطيع أن أعده بشىء ! وعليه أن يتدبر أمره بنفسه ! ثم أشار لى ونحن نخرج من المكتب أنه تحت أمرى ! وفهمت فازددت احتقارًا له ! وانصرفت دون أن أعلق !

مزيد من التورط !

بعد نشر الموضوع جاءنى الطالب « حامد أحمد موسى هاشم » فى اليوم التالى ، جاء يشكرنى على أدائى لواجبى ! وساق كثيرًا من الثناء واتهمنى بالشجاعة المفرطة ! وطلبت منه أن يظل على اتصال بى ، لإطلاعى على تطورات الأمر فى الجامعة ! وقد علمت أن نشر الموضوع لم يحرك ساكنًا فيها ! وظلت الجامعة على صمتها ـ غير البليغ ـ فلم تدفع عن نفسها تهمة الصمت ولو بسطر واحد من قبيل الرد أو الإيضاح أو حفظ ماء وجهها أو ماء وجه أحد ممن يهمهم أمرها ! وأما الأستاذ السارق فقد تصور أنه أذكى الناس جميعًا ! وفى محاولاته لتدارك فضيحته إذ به يتورط فى فضيحة أخرى

كان لزامًا علينا كشفها بعد أن بدا لنا أن الأستاذ السارق قد ظن ظنًا آثما أن الموضوع قد انتهى بالنسبة لنا ! فكيف كان الأستاذ السارق سادرًا فى غيه بالمزيد من التورط ؟! .

كان الكتاب الذى صدر للأستاذ السارق بعنوان « لعبة الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٣ » كما أسلفنا ، وهو موضوع اتهام الطالب للأستاذ بالسرقة ! وكان هذا الاتهام محل دعوى قضائية أقامها الطالب أمام المحاكم ولم تفصل فيها المحكمة بعد ! لكن الأستاذ السارق ـ غير الذكى ـ قد فاجأنا بما هو مذهل ! لقد هرع إلى ناشره للكتاب المسروق طالبًا منه تغيير غلاف الكتاب ! ثم تغيير عنوانه ، ثم تغيير لون الغلاف ـ ! أما مادة الكتاب المسروقة ـ رسالة الطالب ـ فقد ظلت كما هى ! وهكذا أصبح لكتاب واحد عنوانان وغلافان !

وأما الغلاف الجديد فقد حمل عنوان « نظرية المباريات ودورها فى تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربى الإسرائيلى » ! .

ثم أضيف للعنوان الجديد هذا عبارة « رسالة ماجستير مقدمة من حامد أحمد موسى هاشم » ! ولم يحدد العنوان هوية هذه الرسالة ! وفى أى كلية نوقشت ثم أجيزت ؟! ثم منذ متى جرى العرف الجامعى على طبع رسالة جامعية بهذه الصورة ؟! .

وكان المضحك فى هذه الطبعة الجديدة الغلاف والعنوان والمؤلف أنها قد تضمنت فى الداخل ورقة بدأها الأستاذ السارق هكذا (بسم الله الرحمن

الرحيم . . هذا الكتاب هو رسالة الماجستير التى نوقشت فى قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، تحت إشراف الدكتورة نادية مكارى جرجس رئيس قسم الاحصاء والدكتور . . . «السارق» وعضوية كل من الدكتورين على الدين هلال الأستاذ بقسم العلوم السياسية والدكتور سليمان عبد العاطى أستاذ الاحصاء ، أجيزت بتقدير جيد جدًا بتاريخ « ٧ نوفمبر ١٩٨٣ » ، واعتمدتها جامعة القاهرة بتاريخ « ٩ يناير ١٩٨٤) !! ثم تحت العبارة كلها توقيع الأستاذ السارق !

وما كان أسهل على أى قارئ عادى أن يكتشف فى الكتابين أن المادة العلمية المطبوعة واحدة ! حرفًا بحرف وفصلاً بفصل لا زيادة ولا حذف ! ولأن الأستاذ السارق كان مدركا جيدًا لما فعل ويفعل ! فقد بادر فى الطبعة الجديدة من سرقته إلى رفع مقدمة كان قد كتبها فى الطبعة الأولى وشت بمادبر ! وفى المقدمة هذه كتب : (كما أشرفت على دراسة مشتقة بالكامل من هذا الكتاب لأحد الطلبة الفلسطينيين تحت عنوان «نظرية المباريات ودورها فى تحليل العلاقات الدولية مع التطبيق على الصراع العربى الإسرائيلى» وهى إشراف الكامل مع الدكتورة نادية مكارى جرجس رئيس قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، وقد وافقت نظرًا لظروف الطالب العلمية ـ حيث أنه لم يدرس هذا العلم وفروعه فى الكلية ـ على اقتباسه لرسالته من هذا الكتاب ، وقد منحت لرسالته درجة الماجستير بتقدير جيد جدًا فى يناير ١٩٨٤) !! .

ألوان من النصب !

هكذا تصور الأستاذ السارق أن فى طبعته الجديدة للرسالة المسروقة طوق النجاة ! الغلاف الأزرق تحول إلى أصفر ! ولا بأس من عنوان جديد! ولا مانع ـ يا للكرم ! ـ من نسبة الجهد إلى صاحبه هذه المرة ! بعد أن باع كتابه الذى سرق مادته فجنى ماجنى ! ومبالغة فى الكرم ها هو ذا ييسر على قرائه فيجعل ثمن الطبعة الجديدة أربعة جنيهات وكانت الأولى بسبعة! وفى غمرة فرحته بنجاته الوهمية نسى ـ ومعه ناشره ـ أن رقم الإيداع فى دار الكتب وكذا الترقيم الدولى فى الكتابين واحد ! فرقم الإيداع ـ كما ورد فى الكتاب الأول ـ هو ٢٢١٠ ـ ٨٤ ، والترقيم الدولى ٥ ـ ٠١٩ ـ ١٣٣ ـ ٩٧٧ !! .

وفى غمرة فرحه كذلك ! أرسل الأستاذ السارق ردًا لجريدة « الشعب » على ما نشر كان نصه : « بالإشارة إلى التحقيق المنشور بجريدتكم بتاريخ ٩/ ١٠/ ١٩٨٤ تحت عنوان « جريمة السكوت على هذه الأمور » ننوه لسيادتكم أن الأمر برمته مرفوع أمام القضاء ـ محكمة إمبابة «. ا. د». . . . « الأستاذ المساعد بقسم الإحصاء والعلوم السياسية بجامعة القاهرة » ! .

بلاغ جديد فى فضيحة قديمة !

كان هذاعنوان المقال الثانى لى فى هذه القضية ! وبعد أن عرفت الحيلة الجديدة للأستاذ السارق . قلت مخاطبًا جامعة القاهرة بالنص « هل يتصور عاقل أن يصدر هذا من أستاذجامعى ؟! وإذا كان الطالب قد اقتبس رسالته من كتابه ؟ ! فمنذ متى يسمح الأساتذة للدارسين بالنقل

من كتبهم مباشرة ليمنحوهم بعد ذلك الدرجات العلمية الجامعية ؟ ! وأى رفق وحنان بالغ هذا الذى تحلى به الأستاذ الجامعى فأباح للطالب سرقة ـ ولا أقول نقل ـ جهد الأستاذ لينال به الطالب ما نال ؟ ! ليأتى الطالب بعد ذلك جاحدًا ناكرًا للجميل فيتهم أستاذه بسرقة رسالته وطبعها فى كتاب؟ ! وهل من قبيل التجنى أن نعتبر الأمر كله من البداية إلى النهاية فضيحة مخزية بكل المقاييس ؟ ! نحن نثق فى أن الطبعة الجديدة للكتاب بما احتوته من غرائب سوف يضيفها الطالب مادة جديدة فى دعواه القضائية» .

ثم طالبت الجامعة بالفصل فى الأمر متولية مسئوليتها العلمية ، وكان هذا فى جريدة « الشعب » بعددها الصادر يوم « الثلاثاء ١٣ نوفمبر ١٩٨٤ ـ العدد رقم ٢٥٨ » ، لكن الجامعة ظلت على صمتها المعتاد !

خطاب هام !

بعد نشر مقالى الثانى « بلاغ جديد فى فضيحة قديمة » إذ بخطاب هام يصلنى بالبريد من المملكة العربية السعودية ، والخطاب محرر بخط اليد ، وصاحبه هو الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم ، وكان يعمل وقتها ـ معارًا ـ أستاذًا مساعدًا بقسم العلوم السياسية فى جامعة الملك سعود ، والخطاب محرر على ورق الجامعة المطبوع ، ومؤرخ فى «٢/ ٥/ ١٤٠٥هـ» .

قال الأستاذ فى خطابه بالنص « السيد الأستاذ . . . . بعد التحية طالعت مؤخرًا المقالين المنشورين فى جريدة الشعب بالعددين الصادرين فى « ٩/ ١٠/ و ١٣/ ١١/ ١٩٨٤ » ، عن موضوع الطالب الفلسطينى حامد موسى ، أود أن أؤيد كل كلمة كتبتها فى هذين المقالين فيما يتعلق

بالسرقة ، سرقة رسالة الطالب حامد موسى ، فقد عاصرت موضوع الطالب منذ بدايته حتى سفرى من القاهرة فى أغسطس الماضى، وقد حاولت قدر جهدى أن أضع الأمر فى مذكرات مكتوبة أمام المسئولين فى الجامعة ، ولكننى وجدت إصرارًا على تجاهل الموضوع بما يحمله من معانى الفضيحة العلمية بكل أبعادها ، وأود أن أشير إلى أن الطالب حامد موسى لم يلجأ إلى القضاء إلا بعد أن فشل تمامًا فى حث المسئولين بالجامعة على التدخل لحماية حقوقه ، رغم أن الدكتور « . . . . » لم ينكر إطلاقًا أنه قد استولى على رسالة الطالب ونسبها إلى نفسه ، فقد كان الأحرى بالجامعة أن تصحح أوضاعها بنفسها ، بدلاً من ترك المسألة أمام القضاء بسنواته الممتدة إلى أن تنتهى القضية ، أحييكم على نشر هذين المقالين ، وأرجو لكم التوفيق فيما فيه خير بلادنا ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » .

توقيـــع

أما الطالب الذى سرقت رسالته فقد غادر مصر إلى حيث لا نعرف ! ولم يمض وقت طويل على الأستاذ السارق حتى اكتشفت أنه قد غادر مصر هو الآخر دون استئذان كليته ! وقد قرر البقاء بعيدًا يبيع بضاعته فى إحدى الجامعات بدولة عربية شقيقة ! ولما طال غيابه تم فصله من الجامعة! ولئن كان هذا هو الإجراء الوحيد الذى اتخذته جامعة القاهرة حيال الأستاذ السارق ! . فإن إجراء فصل الأستاذ لم يكن بسبب الواقعة التى أثارها كاتب هذه السطور ! ذلك أن الأستاذ السارق لتلميذه قد اكتشفت الكلية التى يعمل بها أن ضمن بحوثه التى تقدم بها للترقية قد سطا فى ستة منها على أبحاث غيره ! وهى الواقعة التى دار بشأنها تحقيق

موسع أجرى بمعرفةالإدارة العامة للتحقيقات والتأديب بجامعة القاهرة ، ثم انعقد مجلس تأديب للأستاذ السارق ، وقرر المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٩٢ بعد نظره للدعوى التأديبية المقامة ضد الأستاذ المساعد بالكلية والذى فر إلى خارج البلاد بعد أن ضيق الخناق عليه ، قرر المجلس « مجازاة الدكتور . . . . بعقوبة العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة بحسب الأحوال لما نسب إليه بقرار الإحالة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٩٠ » .

ثم كان قرار عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رقم ٥٤ بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٩٢ والذى قضى « عزل الدكتور . . . . . الأستاذ المساعد بالكلية من الوظيفة إعتبارًا من ١٥/ ٢/ ١٩٩٢ لما نسب إليه بقرار الإحالة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٩٠ وثانيًا رفع اسم سيادته من سجلات الكلية اعتبارًا من ١٥/ ٢/ ١٩٩٢ » .

وهكذا تم بتر عضو فاسد من الجسم الجامعى المصرى .



أهل الخطوة فى جامعة القاهرة !

هل يمكن لإنسان أن يكون فى مكانين فى وقت واحد ؟! الإجابة بالنفى طبعًا ! ويبقى هذا من خوارق الأعمال والمعجزات! خاصة إذا كان الإنسان إنسانًا عاديًا الخطوة وليس من « أهل الخطوة » أو أصحاب المعجزات ! ومع ذلك فإن هذه « المعجزة » قد حدثت فى جامعة القاهرة فى بداية الثمانينيات . كيف ؟! هذا ما كان موضوع معركة خاضها كاتب هذه السطور على صفحات جريدة « الشعب » فى عددها الصادر برقم ٢٣٤ «الثلاثاء ٢٩ مايو ١٩٨٤» ! . وبعد ذلك توالى النشر والتراشق بالردود ! ومع ذلك فقد نامت القضية لأن البعض قد أراد لها ذلك !

يبدو أن مواطنًا عاديًا استطاع أن يكون فى مكانين فى وقت واحد ، على تباعد المكانين ، فما أبعد المسافة بين القاهرة ومانشستر فى إنجلترا ! فإذا كنا لا نصدق هذا بالطبع ، فالأدهى أن يكون الذين قد طُرح عليهم هذا الأمر أساتذة فى الجامعة ، ومطلوب منهم أن يلغوا عقولهم . ويصدقوا . وبدلاً من الاستطراد ، علينا أن نحكى الحكاية من أولها ، بتسلسل أحداثها ، ونعرف لماذا كان مجلس كلية طب الفم والأسنان بجامعة القاهرة قاطعًا فى رفضه تصديق الحكاية ، بل وعنيفًا فى إصراره على ضرورة إجراء تحقيق .

الطبيب (. . .) وهو نجل أستاذ جامعى ، حصل على بكالوريوس طب وجراحة الفم والأسنان ـ دور مايو عام ١٩٧٩ ، وكان تقديره العام جيد تخصص التيجان والجسور ، وقد عين معيدًا بجامعة طنطا . ومنها نقل إلى كلية طب الفم والأسنان فى جامعة القاهرة .

فى بداية الأمر عُين الطبيب معيدًا بقسم العلاج التحفظى فى كلية طب أسنان طنطا ، وقد عين بمذكرة ترشيح لهذه الوظيفة بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٨٠ . واستندت المذكرة إلى استيفائه لكافة شروط التعيين ، واتمامه فترة الامتياز بكلية طب الأسنان جامعة القاهرة اعتبارًا من ١٨ نوفمبر ١٩٧٩ ـ وحتى ٣٠ أكتوبر ١٩٨٠ ، وقيامه بالتدريب بكلية طب أسنان جامعة «مانشستر » فى انجلترا اعتبارًا من ابريل سنة ١٩٨٠ ، وقد أفادت الكلية التى عُين بها بأنه فى إجازة خاصة بدون مرتب لمدة عام قابل للتجديد للدراسة بجامعة « مانشستر » فى انجلترا اعتبارًا من ١٥ مارس ١٩٨١ .

ملحوظة هامة : التواريخ ومراجعتها فى الجزء السابق أمر بالغ الأهمية فالطبيب كان فى وقت واحد فى القاهرة « ومانشستر » فى انجلترا راجعوا التواريخ !!

نعود إلى الحكاية ، تقدم الطبيب بطلب صدر بناء عليه قرار رئيس جامعة القاهرة رقم/ ٣٨٥ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ بالموافقة على نقله معيدًا بقسم العلاج التحفظى بكلية طب الأسنان جامعة القاهرة اعتبارًا من ٢٦ أكتوبر ١٩٨١ بناء على موافقة مجلس الكلية فى جلسته رقم ٢٧٦ .

وفى تاريخ ٧ نوفمبر ١٩٨١ طلبت الكلية من الجامعة تدبير وظيفة معيد بقسم التيجان والجسور بالكلية للطبيب . نظرًا لعدم وجود وظيفة

معيد شاغرة بالقسم بخطابها فى ٧ نوفمبر ١٩٨١ برقم ١٧٢٩ إلى مراقب عام المراقبة العامة للموازنة والحسابات بجامعة القاهرة .

ثم عاد الدكتور . . . فتقدم بطلب فى ١٧ يناير ١٩٨٢ بمد إجازته لمدة سنة أخرى إلى رئيس قسم التيجان والجسور فى الكلية ، عُرض الطلب على مجلس الكلية الذى بادر بالاستفسار من إدارة البعثات عن دراسته ونوع تخصصه وموضوع الرسالة ، وحررت الكلية رسالتها فى هذا الخصوص برقم ٣٥٠ فى ٢٢ فبراير ١٩٨٢ ، وقامت إدارة البعثات بالكتابة إلى المستشار الثقافى مدير مكتب البعثات فى لندن مستفسرة ، لكن المستشار الثقافى لم يرد وتجاهل الخطاب ! لكن الدكتور تقدم بشهادة إلى الكلية صادرة من جامعة مانشستر مؤرخة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨١ تفيد إنه يدرس الدكتوراه ، وأنه قد انهى العام الأول فى دراسته بتلك الجامعة بنجاح ، مما مكنه من الانتقال من دراسة الماجستير إلى دراسة الدكتوراه !

أما رئيس جامعة القاهرة فقد وافق على مد إجازة الطبيب سنة أخرى اعتبارًا من ١٥ مارس ١٩٨٢ ، وصدر القرار رقم ٢٦٠ بمد الإجازة . ومعاملته معاملة عضو البعثة من تاريخ قرار اللجنة التنفيذية للبعثات الصادر فى ١٢ يونيو ١٩٨٢ خصمًا من بعثات الجامعة ، مع العلم بأن المدة المقررة للبعثة تنتهى فى ١٢ يونيو ١٩٨٤ لكن الدكتور تقدم فى ١٠ أكتوبر ١٩٨٣ بطلب إلى رئيس جامعة القاهرة ذكر فيه أنه قد حصل على درجة الدكتوراه !! . ولم يتمكن من التدريب والتطبيق العملى على الوسائل والطرق الجديدة التى استخدمها فى رسالته !! وقد أعد له الأستاذ المشرف

على الدراسة برنامجًا للتدريب والتطبيق العملى فى مراكز مختلفة ، وينتهى البرنامج فى يونيو ١٩٨٥ ـ نفس تاريخ انتهاء البعثة ـ !! وقد التمس فى طلبه الموافقة على هذا التدريب ، وقد وافق مجلس كلية طب الأسنان بجامعة القاهرة على الطلب ، ووافق كذلك رئيس جامعة القاهرة على أن يعود صاحب الطلب قبل نهاية البعثة وأن يكون التدريب بدون مرتب .

ملحوظة : موافقة الكلية على الطلب تمت بمعرفة عميد الكلية بالنيابة .

ثم وافق رئيس جامعة القاهرة على اتخاذ إجراءات تعيين الدكتور فى ٧ ديسمبر ١٩٨٣ فى وظيفة مدرس مساعد بقسم تقويم الأسنان حسب تخصصه .

هنا . . وجد قسم تقويم الأسنان نفسه فى مأزق ، فالطبيب غير التخصص ، من التيجان والجسور إلى تقويم الأسنان ، فلما عُرض الموضوع عليه قرر استكمال الإجراءات القانونية فى هذا الصدد خاصة وأن صاحب الطلب غير متواجد فى الوطن ، كما إن القسم لم يرد إليه بيان بالتقديرات التى حصل عليها سواء فى التقدير العام ، أو فى تقدير مادة التخصص ، خاصة وأنه لا توجد وظيفة مدرس مساعد شاغرة فى القسم ولكن موضوع الطبيب عاد يعرض مرة أخرى على مجلس كلية طب الأسنان. الذى قرر فى جلسته رقم ٣٢٥ فى ١٤ فبراير ١٩٨٤ تأجيل النظر فى الموضوع لحين عودة الطبيب إلى الوطن واستلامه عمله بالكلية ، ثم طالب المجلس بتطبيق اللوائح والقوانين فى مسألة تغيير الدارس مجال تخصصه بدون استئذان من الأقسام المعنية ، وضرورة كشف الغموض فى

التعارض الموجود بين فترة قضائه التدريب فى انجلترا ، وفترة الامتياز بجامعة القاهرة، إذ لا يعقل أن يتواجد فى المكانين فى وقت واحد ! ثم انتهى مجلس كلية طب أسنان جامعة القاهرة إلى اتخاذ قرارات نهائية فى جلسته رقم ٣٢٦ المؤرخة فى ٢٨ فبراير ١٩٨٤ بشأن موضوع الطبيب . فقرر عدم الموافقة على تعيينه مدرسًا مساعدًا فى الكلية ، والتحقيق فى المخالفات التى تمت وهى تغيير مجال التخصص الأمر الذى نظمته اللوائح، وتفسير مسألة تواجد الدارس فى مكانين مختلفين فى وقت واحد : القاهرة وانجلترا !! ثم طالب المجلس بالشهادة الاصلية للدكتوراه، التى حصل عليها الطبيب !

لم تعلق جامعة القاهرة بعد نشر الموضوع وكأن الأمر لا يخصها ! . وقائع تالية كانت تحمل أكثر من مفاجأة فى موضوع الطبيب الذى أصبح من أهل الخطوة ! .

تغرير !

بعد النشر . جاءنا رد من والد الطبيب ـ وهو الأستاذ الجامعى ـ على موضوع « أهل الخطوة » الذى يخص نجله الطبيب ! دافع الوالد عن موقفا ابنه بالطبع ! واتهم رئيسة قسم التقويم بكلية طب الأسنان الدكتورة . . . . بأنها تقود حملة تشهير ضد نجله ! وتحول دون تعيين نجله مدرسًا مساعدًا بالقسم ! . . وبعد أن نشرنا هذا الرد جاءنا عليه رد من رئيسة القسم وبتوقيع عميد الكلية الدكتور . . . معتمدًا ما جاء فى الرد الذى تضمن أن الطبيب قد غير تخصصه من دراسة التيجان والجسور إلى

التقويم دون استئذان كليته ، وأن الطبيب لم يعد إلى مصر ، ولم يواف الكلية بالشهادة الأصلية للدكتوراه التى حصل عليها !! وإنه لا يعرف له محل إقامة خارج البلاد ،وإنه لكل هذه الأسباب فإن الكلية والقسم قد رفضا تعيينه مدرسًا مساعدًا فى قسم تقويم الأسنان ، بل إن مجلس الكلية قد طلب التحقيق فى وقائع موضوع الطبيب بالكامل !

إن المشكلة قد بدأت بالخلاف بين الطبيب وكلية طب الأسنان بجامعة القاهرة بعد أن نُقل إليها الطبيب من كلية طب الأسنان بجامعة طنطا ، ثم سفره خارج البلاد ، ثم تغييره تخصصه من دراسة التيجان والجسور إلى دراسة الدكتوراه فى تخصص مختلف وهو التقويم .وكانت هيئة الرقابة الإدارية قد قامت بتحرياتها الواسعة حول الموضوع ، وأعدت تقريرها فى هذا الشأن ، وبالتحديد فيما أثير حول إجراءات تعيين الطبيب معيدًا فى جامعة طنطا ، والتسهيلات التى قدمها له والده الدكتور العميد السابق لمعهد (. . .) والأستاذ المتفرغ به حاليًا ، وذلك خلال فترة عمل الوالد مستشارًا ثقافيًا فى لندن ، وقد ارسلت الرقابة الإدارية تقريرها إلى نائب رئيس الوزراء للتعليم العالى ووزير التعليم ورئيس جامعة القاهرة وعميد كلية طب الأسنان بالجامعة . وقد اشتمل هذا التقرير على مخالفات وتجاوزات كان أبرزها :

أولاً : قيام جامعة طنطا بالإعلان عن وظيفة معيد بكلية طب الأسنان مع تحديد شروط لا تنطبق سوى على الطبيب بالمخالفة للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ثانيًا: وجود خطابات للطبيب المذكور تفيد وجوده فى أكثر من مكان فى وقت واحد ، خلال قضائه فترة الامتياز ، فضلاً عن أن هذه الخطابات

أعـدت بهـدف أن يكـون الوحيـد الذى تنطبـق عليـه شروط الإعـلان لوظيفة المعيد !

ثالثًا : نقل الطبيب من جامعة طنطا إلى جامعة القاهرة دون مبرر وهو فى إجازة خاصة بدون مرتب للدراسة خارج البلاد ، علمًا بأنه لم يعد حتى تاريخ كتابة التقرير .

رابعًا : تحويل الطبيب من إجازة خاصة بدون مرتب إلى عضو بعثة خصمًا من بعثات جامعة القاهرة بالمخالفة للقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ومخالفة الطبيب للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالتسجيل والدراسة فى غير مجال تخصصه المعين عليه كمعيد دون موافقة أو إخطار الجهات المختصة .

خامسًا : الموافقة على مد البعثة إلى شهر ٦ عام ١٩٨٤ رغم حصوله على الدكتوراه بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٣ ، وبالمخالفة لقرار هيئة التنظيم والإدارة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بعدم الموافقة وضرورة عودته بعد انتهاء حصوله على الدكتوراه حتى يعامل تجنيديا !

سادسًا : تجرى محاولات وضغوط لتعيينه فى وظيفة مدرس مساعد بقسم غير القسم المعين عليه كمعيد ، رغم عدم موافقة مجلس القسم ومجلس الكلية لمخالفته القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ودراسته فى غير تخصصه دون موافقة ، أو علم الجامعة أو إدارة البعثات .

كان هذا أبرز ما تضمنه تقرير الرقابة الإدارية ، ولكن رئيس جامعة القاهرة فاجأ الرقابة الإدارية بكتابه رقم ٥٠٠ فى ٤ يوليو ١٩٨٤ ، الذى أرفق به كتاب المستشار القانونى للجامعة ومذكرة اللجنة المشكلة لفحص موضوع الطبيب ، وكان رأى اللجنة مستندًا إلى إنه توجد موافقة لرئيس

جامعة طنطا فى صورة خطاب موجه للطبيب المذكور من أمين جامعة طنطا يفيد موافقة رئيس الجامعة على التحاقه بالدراسات العليا بقسم تقويم الأسنان ـ وليس قسم التيجان والجسور ـ بجامعة مانشستر ، مما يعد مبررًا لطلبه لتغيير التخصص ، وقد انتهى رأى اللجنة إلى عرض مسألة تغيّر التخصص على مجلس الجامعة ، وتم عرض الموضوع على المجلس فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ يونيو ١٩٨٤ ، حيث تمت الموافقة على رأى اللجنة ، وتقرر إحالة المذكرة لكلية طب أسنان القاهرة لاتخاذ الإجراءات نحو تعيين الطبيب فيها مدرسًا مساعدًا .

مفاجأة مذهلة !!

إن جهات التحرى والتحقيق قد قامت بفحص الخطاب الصادر من جامعة طنطا الذى يفيد بموافقة رئيس الجامعة على التحاق الطبيب بالدراسات العليا بقسم تقويم الأسنان ـ وليس التيجان والجسور ـ بجامعة مانشستر فى انجلترا، ولكن الرئيس السابق لجامعة طنطا الدكتور (...) أفاد عند سؤاله إنه لا يعلم شيئًا عن تلك الموافقة ! ، ولم يصدرها! وأن أمين جامعة طنطا يمكن سؤاله عن كيفية إصدار هذه الموافقة ! !

أمين جامعة طنطا يعترف !!

كشف أمين جامعة طنطا سر الخطاب الذى تضمن الموافقة التى لم يصدرها رئيس جامعة طنطا ! فالخطاب موقع من أمين الجامعة شخصيًا، لكن الذى أعد الخطاب هو الدكتور والد الطبيب !! إذ إنه صاحب

المصلحة فى استصدار هذا الخطاب ، وأضاف الأمين . . أن والد الطبيب قد (تحايل عليه) للحصول على الخطاب بعد أن أكد له أن الدكتور رئيس جامعة طنطا ـ فى ذلك الوقت ـ قد وافق عليه من قبل ، وإنه فى حاجة عاجلة إلى الخطاب حتى يتمكن رئيس جامعة القاهرة من مساعدة نجله ـ الطبيب ـ فى التعيين ! !

ثم أضاف أمين جامعة طنطا . . إنه لم يسبق تقديم أى طلبات فى هذا الشأن من الطبيب ! وإنه لا توجد أى قرارت من رئيس جامعة طنطا السابق الدكتور بالموافقة على التحاق الطبيب المذكور فى الدراسات العليا بقسم التقويم فى جامعة مانشستر بانجلترا !

الخطاب مكتوب بتاريخ سابق

وواصل أمين جامعة طنطا اعترافه فأكد أن الخطاب المذكور قد تم تحريره فى أوائل عام ١٩٨٤ ، وليس كما جاء بالخطاب فى ١٢ ابريل ١٩٨١ وأن أمين جامعة طنطا (يأسف لوقوعه فى هذا الخطأ) وذلك لأن الدكتور ـ والد الطبيب ـ (قد غرر به) !

رئيس جامعة القاهرة علم بهذه الوقائع

وقد سلم أمين جامعة طنطا خطابًا ضمنه هذه الاعترافات إلى الدكتور رئيس جامعة القاهرة ، وقد تم تسليم الخطاب بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٤ ، وكانت مناسبة تسليم هذا الخطاب أن رئيس جامعة القاهرة قد أرسل

كتابًا إلى أمين جامعة طنطا يستفسر عن موقف الطبيب . . . . من موافقة رئيس جامعة طنطا السابق على تسجيله للدراسات العليا بقسم التقويم فى جامعة مانشستر ، حتى يتسنى النظر فى الطلب المقدم من الطبيب المذكور .

ألوان من التحايل

لقد ثبت أن الطبيب المذكور قد تواجد فى القاهرة طوال فترة الامتياز واللجنة القانونية المشكلة بمعرفة جامعة القاهرة قد أبدت عدم اقتناعها بوجود الطبيب فى مكانين فى وقت واحد : القاهرة وانجلترا ! لكن الحقيقة أن الطبيب قد سافر خلال فترة الامتياز إلى لندن فترتين قصيرتين منفصلتين الأولى من أول ابريل ١٩٨٤ إلى ٢٩ من نفس الشهر ، والثانية من ٢٦ أغسطس من نفس العام إلى ١٠ أكتوبر، وكان ذلك بهدف تحقيق الآتى :

أولاً : التحايل لاثبات قضاء فترة المران العملى بإحدى كليات طب الأسنان بلندن ، لكى تنطبق عليه وحده شروط الإعلان لوظيفة معيد بجامعة طنطا ، وقد استخرج الطبيب شهادتين إحداهما من جامعة مانشستر تفيد قيده طالبًا بالدراسات العليا والماجستير كل الوقت اعتبارًا من ابريل ١٩٨٠ ، والثانية صادرة من مكتب المستشار الثقافى بلندن تفيد قيامه بالتدريب ودراسة الماجستير ، وإنه تحت الاشراف العلمى من ابريل ١٩٨٠ ، على الرغم أنه فى ذلك الوقت كان ما زال فى فترة الامتياز التى لم تنته إلا فى ٣٠ أكتوبر ١٩٨٠ ! وفى الفترة التى ثبت وجود الطبيب أثناءها بالقاهرة ، وتقاضيه مرتبه من وزارة الصحة عن فترة الامتياز بالكامل !

ثانيًا : التحايل على قوانين تأدية الخدمة العسكرية لكى يتم تأجيل تجنيده من القنصل العام فى لندن على أساس أن الطبيب يدرس فى لندن . وتحت الإشراف العلمى للبعثات ، علمًا بأنه كان ما يزال فى فترة الامتياز بالقاهرة ، وقد تبين أنه قد صدر له قرار تأجيل تجنيد من القنصل العام فى لندن بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٨٠ ـ تاريخ انتهاء زيارته الأولى للندن ـ على أساس أنه تحت الاشراف العلمى للدراسة هناك ، علمًا بأن الطبيب المذكور لم يوضع تحت الاشراف العلمى إلا فى تاريخ ١٩ مايو ١٩٨٠ ، فضلاً عن أنه كان خلال هذه الفترة طبيب امتياز بالقاهرة حتى ٣٠ أكتوبر ١٩٨٠ ، ولكن لوحظ قيام والد الطبيب المستشار الثقافى فى لندن فى ذلك الوقت ـ بارسال خطاب بتاريخ ١ مايو ١٩٨٠ ـ (بعد أن تم تأجيل تجنيد نجله فى لندن) ، إلى إدارة البعثات لقبول منحة نجله ، ووضعه تحت الاشراف العلمى حيث وافق على ذلك بتاريخ ١٩ مايو ١٩٨٠ أى بعد تأجيل تجنيده فى لندن ، وكان الهدف من ذلك تغطية تأجيل التجنيد لكى يتمكـن الطبيب المذكـور من مغـادرة القاهـرة بعد فتـرة الامتيـاز دون أن يعامل تجنيديًا !

التليفون يدق من لندن !

وعندما نطالع خطاب أمين جامعة طنطا إلى رئيس جامعة القاهرة ، وهو خطاب سرى وشخصى . . نفاجأ بأن الأمين يصرح بأن الدكتور. . . . ـ والد الطبيب ـ قد اتصل به من لندن فى غضون شهر يونيو ١٩٨٤

للاطمئنان على الرد الذى سيرسله الأمين إلى جامعة القاهرة ، وتداول معه فى الحديث مستفسرًا عمّا إذا كان عليه ـ أى الدكتور . . . . ـ والد الطبيب ـ أن يتصل بالدكتور . . . . ـ رئيس جامعة طنطا السابق ـ للحصول على الموافقة ، أم يقوم أمين الجامعة بالرد مؤكدًا أن هناك طلبًا قد سبق تقديمه باليد ! وأن هناك موافقة ، وأن ذلك مودع بملفات الطبيب المذكور ، والتى أرسلت إلى جامعة القاهرة منذ عام ١٩٨١ ، وبالتالى يمكن نسب اختفائها بعد إرسالها إلى جامعة القاهرة ! وقد سايره الأمين مبدئيًا ثم عدل عن ذلك وأرسل الرد السالف الإشارة إليه ، والذى أوضح به أسفه واعترافه بالخطأ فى تحريره ذلك الخطاب الذى أعده له الدكتور . . . . والمخالف للحقيقة .

لكن الغريب أن جهات البحث والتحرى لم تجد فى ملف الطبيب . . . فى إدارة البعثات وجامعة القاهرة وكلية طب الأسنان بجامعة القاهرة ما يستدل منه على وجود خطاب موافقة رئيس جامعة طنطا ، أو أى خطاب يشير إلى تغيير التخصص وكل ما وجد فى الملفات خطابات متبادلة بين الكلية والجامعة وإدارة البعثات والمكتب الثقافى بلندن للاستفسار عن نوع الدراسة المسجل لها الطبيب المذكور ولم يستدل على أى رد على هذه الاستفسارات .

رأى الرقابة الإدارية

لقد انتهت الرقابة الإدارية فى هذا الموضوع اللغز إلى الآتى :

أولاً : إنه على الرغم من المخالفات والتجاوزات التى تمت مجاملة

للدكتور (. . .) بشأن نجله الطبيب المذكور ، والتى أوضحتها مذكرة هيئة الرقابة الإدارية ، فمازالت تجرى حتى الآن الضغوط والمجاملات للطبيب المذكور .

ثانيًا : أن الخطاب المحرر بتوقيع أمين جامعة طنطا ، والذى يفيد موافقة رئيس جامعة طنطا على تغيير التخصص كان الهدف منه قيام الدكتور - والد الطبيب - بتقديم صورة هذا الخطاب - غير الصحيح - لجامعة القاهرة للادعاء بأن أصل هذا الخطاب كان ضمن الأوراق المرسلة لجامعة القاهرة ، خلال عام ١٩٨١ خلافًا للحقيقة .

ثالثًا : على الرغم من أن أمين جامعة طنطا قد سلم خطابه إلى مكتب رئيس جامعة القاهرة فى ٢٥ يونيو ١٩٨٤ والذى تضمن اعترافاته ، من إنه لا توجد موافقة على تغيير تخصص الطبيب المذكور إلا إنه قد تم عرض مذكرة المستشار القانونى لجامعة القاهرة على مجلس الجامعة بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٨٤ ، دون أن يعرض على المجلس خطاب أمين جامعة طنطا الذى يغير أى مفاهيم توصلت إليها اللجنة القانونية بأحقية الطبيب المذكور ، ومن ثم وافق المجلس طبقًا لاستناد المستشار القانونى للجامعة فى طلب الموافقة على تغيير التخصص للطبيب المذكور ، ترتيبًا على الموافقة السابقة المزعومة لرئيس جامعة طنطا ، والتى ثبت إنها غير صحيحة بالمرة .

رابعًا : على فرض عدم علم إدارة جامعة القاهرة برد أمين عام جامعة طنطا على استفسار رئيس جامعة القاهرة ، والذى قام بتسليمه يوم ٢٥ يونيو ١٩٨٤ لمكتب رئيس الجامعة ، أى قبل انعقاد المجلس بيومين - فإنه

كـان يتعـين الانتظار ، وعدم عرض الموضوع على مجلس الجامعـة لحيـن وصول الرد .

كانت هذه ملاحظات تقرير هيئة الرقابة الإدارية ! ومع ذلك فإن الطبيب الذى كان من أهل الحظوة قد آثر الفرار من هذا كله بالبقاء فى الخارج ! وأظن أنه مازال هناك حتى الآن ! وتبقى الواقعة برمتها مذهلة لمن لا يصدق أنها قد حدثت فى جامعة القاهرة ! وقد أرسل أحد المحامين ردًا إلى جريدة الشعب بعد موالاة نشر هذه الوقائع بصفته وكيلاً عن والد الطبيب ونجله ! ولم يكن فى الرد ما يحمل جديدًا أو نفيا لما نشرنا ! وفى حين استهلك الرد مساحة كبيرة عند نشره بالكامل ! إلا أننا لم نجد ما نعقب به على هذا الرد سوى هذه السطور « إن ما نشرته « الشعب » يستند إلى تقرير رسمى وضعته الرقابة الإدارية بعد تحرياتها الواسعة فى الموضوع ، وهو تقرير أمام رئيس جامعة القاهرة ، وقبله نائب رئيس الوزراء للتعليم ، والعميد السابق لكلية طب الأسنان بجامعة القاهرة ! وتضمن التقرير ما نشرته « الشعب » من وقائع .

اقرأ لغيرك وانسب لنفسك !

•

لم يكن « محمد سيد محمد » الفائز بجائزة مجمع اللغة العربية عام ١٩٦٨ يدرى أن البحث الذى عكف على وضعه ودخل به مسابقة المجمع فى موضوع « التأريخ لمجلة عربية ذات أثر بارز فى الأدب والثقافة » أن بحثه الفائز هذا سيتعرض بعد سنوات إلى عملية سطو واضحة ! لأن مجمع اللغة العربية ـ ورئيسه عميد الأدب العربى الراحل د . طه حسين ـ قد وجه الدعوة إلى « شهود الجلسة العلنية التى تقام بدار المجمع مساء يوم الاربعاء ٣١ يناير عام ١٩٦٨ ، وذلك لإعلان نتيجة المسابقة الأدبية لعامى ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، ويلقى الدكتور محمد مهدى علام عضو المجمع ومقرر لجنة الأدب كلمة عن البحث الفائز لمحمد سيد محمد » ، إذن فالفوز معلن ! والبحث الفائز قد طرح اسم صاحبه وموضوعه ! فهل يمكن بعد كل ذلك أن يكون هناك من تسول له نفسه سرقة البحث ونسبته إلى نفسه بهذه البجاحة الوقحة مهما مرت السنوات على البحث؟! .

ولكن هذا قد حدث للأسف الشديد ! وهو ما تناولته وقائع القضية رقم ٢٥٢٣ لعام ١٩٨٢ والتى نظرتها الدائرة رقم ٢٠ فى محكمة كلى جنوب القاهرة ، وعندما أقام الفائز محمد سيد محمد دعواه القضائية هذه كان قد حصل على درجة الدكتوراه وأصبح ضمن أعضاء هيئة التدريس بكلية

الآداب فى جامعة القاهرة . وفضلاً عن الحكم الرادع الذى انتهت إليه المحكمة بعد سنوات من نظر القضية لصالح صاحب البحث ضد سارقه! فإن الوقائع ذاتها تنطوى على قدر كبير من الإثارة المؤسفة !

اقــــرأ !

البداية كتاب صغير فى سلسلة « إقرأ » التى تصدرها دار المعارف للنشر، والذى يعنينا هنا من هذه السلسلة عددها رقم ٣٦٧ الصادر فى سبتمبر من عام ١٩٨١ ، إذ حمل غلاف الكتاب الصغير عنوان « أحمد حسن الزيات ومجلة الرسالة » لمؤلفه الدكتور . . . . . ! والواضح من العنوان أن الكتاب يتعرض لسيرة المجلة وصاحبها لما قامت به من دور هام وبارز فى الحياة الثقافية والأدبية المصرية والعربية . وقد زين الغلاف بصورة لأحمد حسن الزيات بريشة أحد الفنانين ، وهذا هو الكتاب الذى أصبح وثيقة نادرة ! لأنه قد أتلفت كمياته بأمر المحكمة ! وحظر تداوله إلا ما وزع منه بحكم المحكمة كذلك ! إذ لم يكن اسم مؤلفه إلا بطل عملية السطو على البحث الفائز الذى أشرنا إليه آنفا ! ومنذ أقام صاحب البحث الأصلى دعواه القضائية فى عام ١٩٨٢ ظلت القضية متداولة أمام القضاء لست سنوات كاملة ، ولم يصدر الحكم إلا عام ١٩٨٨ ، واستندت المحكمة فى حكمها الواضح إلى تقريرين هامين للجنتين علميتين جامعيتين كلفتهما المحكمة بفحص البحث الفائز ومضاهاته بما فى الكتاب المسروق فى سلسلة « إقرأ » ، وكانت نتيجة الفحص مذهلة ! فإحدى اللجنتين شكلها مجلس كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر وضمت ثلاثة

من الأساتذة المتخصصين فى الأدب والتاريخ والصحافة هم : الأساتذة الدكاترة صلاح عبد التواب ، ومصطفى محمد رمضان ، ومحيى الدين عبد الحليم حسين .

وأما اللجنة الثانية فكان على رأسها الدكتور عبد العزيز نوار عميد كلية الآداب بجامعة عين شمس ، والدكتور رمضان عبد التواب رئيس قسم اللغة العربية ، والدكتور جاد طه رئيس قسم التاريخ ، والثلاثة أساتذة فى تخصصاتهم بنفس الجامعة .

وقد التقت اللجنتان فى نفس الآراء والأحكام القاطعة نتيجة الفحص، حتى أننا لا نرى حاجة لنا إلى استعراض ما جاء فى التقريرين ، ولنطالع التقرير الذى تقدمت به لجنة جامعة عين شمس إلى المحكمة . قال التقرير نصًا :

« وقد اطلعت اللجنة على أوراق الدعوى وما يتعلق بشأن مؤلف المدَّعَى عليه الدكتور . . . الصادر فى سلسلة اقرأ العدد (٣٦٧) بعنوان «أحمد حسن الزيات ومجلة الرسالة » والذى هو جزء من رسالة الدكتوراه التى حصل بها الدكتور . . .على درجته العلمية من جامعة القاهرة كلية دار العلوم بعنوان « أحمد حسن الزيات وأثره فى اللغة والأدب » عام١٩٧٣ .

ومقابلته ومقارنته بمؤلف المدَّعِى الدكتور محمد سيد محمد الصادر فى كتاب بعنوان « الزيات والرسالة » والذى هو رسالته التى حصل بها على درجة الماجستير من جامعة القاهرة كلية الآداب قسم الصحافة عام ١٩٦٨ بعنوان « مجلة الرسالة دراسة من الناحيتين التاريخية والفنية » .

وبحث مدى ما إذا كان يتضمن مُصَنَّف الدكتور . . .اعتداءً على مُصَنَّف الدكتور محمد سيد محمد ، وبعد اطلاع اللجنة على كافة أوراق الدعوى تبين لنا الآتى :

أولاً : إن دراسة الدكتور محمد سيد محمد التى حصل بها على درجة الماجستير كانت فى عام ١٩٦٨ فى حين أن رسالة الدكتوراه التى حصل بها الدكتور . . . .كانت عام ١٩٧٣ . وطبقًا لقوانين الجامعات فأن بحث المُدَعِى لابد وأن يكون موجودًا بمكتبة الجامعة وبمكتبة الكلية قبل أن يقدم المدعى عليه رسالته بنحو خمسة أعوام .

ومن ذلك يتضح أن الناقل هو المدعَى عليه .

إن الاقتباسات الواردة فى كتاب المدعى عليه لا يمكن أن تكون بحال من الأحوال مجرد توارد خواطر كذلك فإنها أكثر من أن تحصى . ففى أول سطر من الفصل الأول من مصنف المدعَى عليه (ص ٩) نقرأ النص التالى : « على مقربة من القاهرة يتفرع النيل شمالاً إلى فرعين رئيسيين هما : فرع دمياط وفرع رشيد ، وبين الفرعين شقت الترع والقنوات ، وحولهما قامت المدن والقرى والكفور .

وتكاد تلك المدن ، وهذه القرى والكفور تتشابه فى الشكل والنظام ووسائل العيش وحياة اهلها من أبناء الريف المستقرين إلى جوار الأرض منذ أقدم العصور .

فالكفور تتكون من عدة منازل من الطوب اللبن ودروب ضيقة

متعرجة، وأكوام من القش على أسطح المنازل ، وتبعد كثيرًا عن صورة الحضارة الحديثة التى تليق بأبناء هذا العصر .

وفى كفر دميرة القديم التابع لمركز « طلخا » بمحافظة الدقهلية ، عاش الزيات . . إلخ » .

هذا النص مأخوذ من مُصَنَّف المُدَعِى من أول سطر فى الفصل الأول (ص ١٠) حيث يقول :

« يتفرع النيل قرب القاهرة إلى فرعين ، يتجه أحدهما إلى الشمال الشرقى فيصل دمياط أما الآخر فيتجه إلى الشمال الغربى حتى رشيد ، وبين الفرعين تشق القنوات والترع وحولها تنشأ الكفور والقرى والمدن ، وأحد هذه الكفور المتشابهة إلى الحد الذى يصعب تمييزه يسمى كفر دميره القديم، وهو تابع لمركز طلخا بمحافظة الدقهلية . وهو كآلاف القرى والكفور فى مصر ، عدة منازل من اللبن ودروب ضيقة منحنية ، وأكوام من القش على أسطح المنازل ، وبصورة مختصرة بعد شاسع عن الحضارة وعن المستوى اللائق بإنسان هذا العصر . . الخ » .

والواقع أن الباحث الأصلى عندما أراد رسم صورة أدبية لموقع القرية التى ولد فيها الزيات صَوَّر بقلمه تفرع النيل قرب القاهرة إلى فرعى رشيد ودمياط . ثم صور نشأة القرى والكفور بين الفرعين ، ثم صور التشابه فيها ثم صور بيوتها من اللبن ودروبها الضيقة ، وبعدها عن الحضارة الحديثة ، ثم صور العلاقات الاجتماعية الاقطاعية القائمة عندما ولد الزيات ،ثم ربط بين ميلاده عام ١٨٨٢ والثورة العرابية ،ثم أوضح ما آل إليه حال القرية المصرية فى ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كل ذلك نقله المدعَى عليه .

ومن الأمثلة الدالة على نقل المدعى عليه من مصنف المدعِى ما أورده المدعَى فى كتابه المشار إليه فى صفحتى ١٧٧ ، ١٧٨من كتاب المدعى عليه الدكتور (. . .) وهذا نصه :

« ومجلة الرسالة تعد مرجعًا أصيلاً لدارسى الأدب ومؤرخيه ، ونقاده فكثيرًا ما نرى تعليقات وآراء وهوامش ترجع فى دراساتها إلى الرسالة ، حتى بعض المراجع الأجنبية مثل كتاب مصر فى البحث عن مجتمع سياسى موحد اعتمد فى الكثير من معلوماتـه على ما ورد بالرسالة ، وسجل ذلك فى هوامشه » .

والنص الأصلى الوارد فى كتاب الدكتور / محمد سيد محمد فى الفصل السادس ص ٢٠٩ ، ص ٢١٠ « أن عددًا من المراجع التى رجعنا إليها والتى أثبتناها فى بحثنا هذا كانت هوامشها تحمل اسم الرسالة كمرجع لها . حتى المرجع الامريكى (مصر فى البحث عن مجتمع سياسى موحد) كانت هوامشه تردد كثيرًا اسم الرسالة » .

هذه العبارة ذاتها ، الفقرة السابقة لها مباشرة فى كتاب الدكتور. . . .هذا نصها : « يقول الدكتور عبد اللطيف حمزة : إن الصحافة المصرية هى صانعة الأدب المصرى الحديث من قصة وقصيدة ومقال . يقول ذلك بصدد الحديث عن الصفحة الأدبية فى الصحف اليومية بوجه عام . فما بالك بمجلة أدبية متخصصة . . » .

والفقـرة السابقـة لعبـارة الدكتـور محمـد سيد محمد مباشرة فى بحثه هذا نصها :

(كانت الرسالة تطلق على نفسها ديوان العرب وهو تشبيه يليق بها فعلاً . ويبرز هذا الدور إذا أدركنا مدى ارتباط الصحافة المصرية بالأدب

حتى إن الدكتور عبد اللطيف حمزة يذهب إلى أن الصحافة المصرية هى صانعة الأدب المصرى الحديث من قصة وقصيدة ومقال والدكتور عبد اللطيف يقصد الصفحات الأدبية فى الصحف اليومية ، أو الصحف اليومية بوجه عام . فما بالنا بمجلة متخصصة فى الأدب) .

هذا عن الفقرتين السابقتين اللتين قدمناهما دليلاً وبرهانًا على النقل فماذا تقول الفقرتان التاليتان مباشرة للعبارة المذكورة ؟ الفقرة التالية للعبارة المذكورة عند الدكتور . . المدعى عليه فى كتابه المنشور هذا نصها : «ويمكن التأريخ لشخصية من الشخصيات الأدبية ، أم لفن من فنون الأدب (ص ١٧٨) » .

هذه الفقرة التالية للعبارة المذكورة أصلها فى بحث الدكتور محمد سيد محمد هذا نصه : (وبذلك يمكن التأريخ لحركة الأدب العربى المعاصر فى الفترة التى عاشتها الرسالة من خلال صفحاتها سواء كان التأريخ لظاهرة أدبية ، أو شخصية أدبية ، أو لون معين من فنون الأدب) .

العبارة ، والفقرة التى تسبقها ثم الفقرة التى تلحق بها مباشرة تبين بكل وضوح أن الكتاب الصادر عام ١٩٨١ قد نقل مباشرة من رسالة الدكتور محمد سيد محمد التى نوقشت عام ١٩٦٨ وأودعت نسخها فى مكتبة الجامعة .

وفى هذه الفقرة المشار إليها ذكر الدكتور . . . . اسم الكتاب الأمريكى ولكنه أخطأ فى نقله مما يؤكد أنه لم يطلع على هذا الكتاب إلا فى هوامش بحث الدكتور محمد سيد محمد ، بل الأكثر من ذلك غرابة أن اسم المؤلف ليس كما ذكر الدكتور . . . بل إن الأغرب هو أن الدكتور. . . عندما أراد

تحوير العبارة التى نقلها من بحث الدكتور محمد ذكر أن الكتاب الأمريكى اعتمد فى الكثير من معلوماته على ما ورد بالرسالة ، وقع فى خطأ فادح ، لأن الكتاب الامريكى لم يفعل ذلك . وإنما اعتمد فى أقل القليل على بعض ما نشر فى الرسالة .

هذا الكتاب الأمريكى ترجم الدكتور محمد عنوانه باسم « مصر فى البحث عن مجتمع سياسى موحد » . ولو أن باحثًا آخر رجع إلى الكتاب لوضع له ترجمة أخرى تتفق فى المعنى ولكنها تختلف فى تركيب الجملة . مثلاً « مصر تبحث عن وحدتها السياسية » أو ما شابه ذلك .

ثم إن هذا الكتاب الأمريكى كان ضمن مراجع الدكتور محمد سيد محمد فى بحثه لان البحث يقضى دراسة الفترة التاريخية لمجلة الرسالة ١٩٣٣ ـ ١٩٥٣ . وهو كتاب فى تأريخ المرحلة وهذا يختلف تمامًا عن دراسة الشخصية الأدبية .

هذا التتابع فى الفقرات يجزم بالنقل ، وهناك أمثلة عديدة لذلك النقل .

الثانى : إن المدعَى عليه أخذ المنهج الذى استخدمه المدعِى ، بل إنه وقع فى الأخطاء نفسها التى وقع فيها المدعِى ، فالمعارك الأدبية التى تحدث عنها المدعِى أغفل فيها معركة القصص الفنى للقرآن الكريم وجاء المدعَى عليه لينقل عنه ذلك الخطأ ، كذلك فإن الدكتور محمد يذكر الشاعر الشهير أحمد الصافى قائلاً فى صفحة (١٠٨) من كتابه : ـ

« فهذا شاعر من النجف بالعراق يُدْعى أحمد الصافى ينشر

قصيدته «الفلاح» ينقل الدكتور ذلك الخطأ العلمى قائلاً : «ومن قصيدة لشاعر عراقى يدعى أحمد الصافى وعنوانها «الفلاح» .

ثالثًا : تبين لنا أنه سبق أن قُدم تقرير فى الدعوى من ثلاثة أساتذة من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر . ونقرر أن ما انتهى إليه هذا التقرير إنما هو جاء مصادفًا للحقيقة .

والنتيجة التى توصلت إليها اللجنة أن الدكتور . . . فى مصنفه والمنشور بسلسة اقرأ العدد (٣٦٧) بعنوان «أحمد حسن الزيات ومجلة الرسالة» والذى هو جزء من رسالته لدرجة الدكتوراه عام ١٩٧٣ . قد تلاقى فى كثير من عباراته ومنهجه مع كتاب الدكتور محمد سيد محمد المعنون «الزيات والرسالة» والذى هو رسالته للماجستير عام ١٩٦٨ . ولما كانت الرسالة الجامعية التى أعدها الدكتور محمد سيد محمد أسبق فى الظهور من كتاب الدكتور (. . .) ولما كان الأخير لم يشر فى هوامش كتابه إلى جهد الدكتور محمد سيد محمد فإننا نرى أن هذا العمل يعد مخالفة علمية واعتداءً على جهد من سبقه فى الكتابه عن هذا الموضوع ، وهى مخالفة تنافى القيم العلمية والتقاليد الجامعية» !

حكم المحكمة

انعقدت هيئة المحكمة ـ جنوب القاهرة الإبتدائية ـ الدائرة ٢٠ مدنى برئاسة قاضيها على عبد الرحيم ، وعضوية القاضيين عاطف الحمزاوى وأسامة فتحى ، وحضور محمد حسن(أمين السر) . وقد جاء فى حيثيات

الحكم استعراض المحكمة لتقريرى اللجنتين الجامعيتين ، وأفاضت الحيثيات فى أوجه ما ارتكب المدعَى عليه بما ينطوى عليه من مخالفة للقانون والتقاليد الجامعية ! ، إذ لم يكتف بالسطو على مؤلف د . محمد سيد محمد وتضمينه رسالته للدكتوراه ، التى نال بها هذه الدرجة العلمية من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ! بل ونشر هذا فى كتاب على الناس ! وقالت المحكمة فى حكمها الذى أصدرته بجلستها يوم الاثنين الموافق ٢٥ يناير ١٩٨٨ :

« وحيث أن المحكمة ترى فى التقريرين المقدمين من سلامة البحث ودقته بما يجعلها تأخذ بهما وتجعلهما أساسًا لقضائها ، ففيهما تثبيتًا لأركان المسئولية التقصيرية الواردة بالمادة ٦٣ مدنى ، فالمدعَى عليه بسلوكه الخاطئ متمثلاً فيما ارتكبه من اعتداء صارخ على ملكية المدعِى ، فاعتدى على جهده وبحثه ونسبه إلى نفسه ظلمًا وعدوانا دون أى جهد ، أو عرق ناسيًا أن ينسب الفضل لأصحابه ، فهو الناقل وجاءت اقتباساته بما لايمكن بحال من الأحوال أن تكون مجرد خواطر بل وأكثر من أن تحصى ، بل وقع فى ذات الأخطاء التى وقع فيها المدعِى ، وفى سلوك المدعَى عليه مخالفه علمية واعتداء على جهد المدعِى ، وهو السابق عليه كتابة فى هذا الموضوع ، وهى مخالفة تتنافى مع القيم العلمية والتقاليد الجامعية ، وإذن يكون بخطئه هذا متسببًا فى إلحاق المدعِى بضرر مادى وأدبى متمثل فى حرمان المدعى من حقوقه مقابل النشر الذى يحصل عليه ، كما يفقد للمؤلف جديته وبكارته . والتوزيع سيكون محدودًا لتكرار النشر من المدعَى عليه . هذا فضلاً عن إضعاف حق الملكية الأدبية للمدعِى

ولورثته، كمـا أنه فى مسلك المدعَى علـيه ما فيه من إساءة إلى مكانة المدعِى العلمية .

لذا حكمت المحكمة بإلزام المدعَى عليه الدكتور .... «ودار المعارف» متضامنين بأن يدفعا تعويضًا للمدعِى الدكتور محمد سيد محمد مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وإتلاف نسخ مصنف المدعَى عليه الأول فى سلسلة «إقرأ» الصادرة من « دار المعارف » المدعَى عليها الثانية ، العدد رقم ٣٦٧ سبتمبر ١٩٨١ تحت عنوان « محمد حسن الزيات ومجلة الرسالة » وذلك على نفقة المدعَى عليهما وإلزامهما بالمصاريف وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة » .

مفاجأة كلية دار العلوم !

نشرت جريدة « الأهرام » ما قضت به المحكمة ، فى الوقت الذى كان الدكتور الذى صدر ضده الحكم مستقرًا منذ حصوله على الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة يعمل بالتدريس فى إحدى جامعات دولة عربية لسنوات ! فلما نشرت جريدة « الأهرام » الحكم فى القضية ! إذ بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ترسل إيضاحًا إلى جريدة « الأهرام » منشورًا فيها يشبه البيان بعدد « الأهرام » الصادر فى السادس من فبراير ١٩٨٨ ! وفى هذا الإيضاح أو البيان ورد العجب ! مما استحق من كاتب هذه السطور مقالاً علق فيه على هذا الإيضاح العجيب ونشرته جريدة «الوفد» فى عددها الصادر يوم الاربعاء السابع عشر من فبراير عدد رقم ٢٩٧ لعام ١٩٨٨ ! وكان عنوان المقال : « هل هذا كل ما فى الأمر يا دار العلوم ؟! »

نعيت فيه على هذه الكلية العريقة عراقة جامعتنا الأم أن يكون كل همها بها أوضحت نفى أن الأستاذ الدكتور الذى سطا على بحث زميله « من أعضاء هيئة التدريس بكلية دار العلوم » !! . وجاء مقالى نصًا :

* طالعت بدهشة ما نشرته جريدة « الأهرام » فى السادس من هذا الشهر بعنوان « سارق البحث ليس استاذًا بدار العلوم » ، ومضمون هذا المنشور أن عميد كلية دار العلوم انزعج فحرص على أن ينفى للجريدة أن الأستاذ الذى سطا على بحث علمى للدكتور محمد سيد محمد الأستاذ بكلية الإعلام عن « الزيات ومجلته الرسالة » ضمن أعضاء هيئة التدريس بكلية دار العلوم ! لقد أثبتت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بحكم قضائى واضح تهمتى السرقة والنقل على الأستاذ المنتمى لكلية دار العلوم. كما أثبت التهمة أيضًا تقريران لأساتذة فى جامعتى الأزهر وعين شمس كلفتهما المحكمة بفحص الموضوع ! ورغم هذا الوضوح الذى لايحتمل اللبس فى حكم المحكمة ! فإن عميد كلية دار العلوم لم يهتم إلا بنفى أن الأستاذ السارق من بين أساتذة الكلية ! ونسى العميد أن الأستاذ السارق قد حصل على درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم ! وأن البحث المسروق هو جزء هام من رسالة الأستاذ السارق للدكتوراه ولايبرىء كلية دار العلوم من مسئوليتها عن منحه درجة الدكتوراه أن الأستاذ السارق قد فر عقب حصوله على هذه الدرجة العلمية إلى بلد عربى يعمل فى احدى جامعاته بعيدًا عن موطن الجريمة وما زال حتى الآن! وكنت أفهم أن تبادر كلية دار العلوم فيجتمع مجلسها ـ بعد اجتماع القسم المختص ـ لتعلن سحب درجة الدكتوراه من الأستاذ السارق! بل وتبادر إلى الاتصال

بالجامعة التى استقر فيها الأستاذ السارق ليستثمر ماسرق ! لتكشف دار العلوم لهذه الجامعة أن الأستاذ الذى يعمل لديها لايستحق مكانه هناك ! كنت أفهم أن يحدث هذا ، خاصة وأن الأستاذ السارق لم يكتف فقط بتضمين ما سرق فى أطروحته للدكتوراه ، بل أقدم على نشر الجزء المسروق فى كتاب أصدرته دار المعارف فى عدد سلسلة « إقرأ » رقم ٣٦٧ عام ١٩٨١ مما جعل المحكمة تجعل الدار متضامنة مع الأستاذ السارق فى دفع تعويض قدره ١٠ آلاف جنيه ! ولست أشك فى أن الجامعة البعيدة فى البلد العربى قد لا تكون على علم بكل هذه التفاصيل ! بل ربما كانت هذه الجامعة لا تعلم حتى الآن بالحكم القضائى الذى صدر ! مما يحمل كلية دار العلوم ـ بل وجامعة القاهرة ـ مسئولية إخطار هذه الجامعة بما حدث ، إذا كان هناك حرص من كلية دار العلوم على سمعة ما تمنح من درجات علمية . وكذا سمعة من ينتمون إليها حتى لو كانوا من غير أعضاء هيئة التدريس بها ، بدلاً من الاكتفاء بالتبرؤ ـ على طريقة الموظفين ـ والتخلى عن المسئولية ! لأن الأمر يتعلق بسمعة جامعاتنا عند الآخرين» .

ولم تعلق دار العلوم بجامعة القاهرة على ما كتبت ! ربما لأنها أدركت أن ما ورد فى المقال حق ، لكنها فى مقابل صمتها إزاء ما وقع آثرت أن تنسى الموضوع كله ! فلم تفكر حتى فى العودة إلى الدكتوراه الممنوحة منها وصاحبها قد سرق من غيره جزءًا كبيرًا منها بل تركته فى الجامعة العربية البعيدة يبيع ما يبيع ! ما دام على البعد ! أما سمعة الكلية والجامعة التى تنتمى إليها فلم تكن فى حساب أحد !



دكاترة الفنون !

هذا الخطاب يلقى الضوء على القضية التى يثيرها عنوان « دكاترة الفنون» !يقول هذا الخطاب الرسمى الصادر من الإدارة العامة لشئون التعليم والطلاب ـ إدارة الدراسات العليا بجامعة حلوان ـ وتعلوه جملة «سرى وشخصى » .

« السيد الأستاذ الدكتور وكيل كلية الفنون التطبيقية ـ دراسات عليا ـ تحية . . . بالإشارة إلى كتاب الكلية الوارد للإدارة بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٨٢ بشأن تشكيل لجنة المناقشة والحكم لرسالة الدكتوراه المقدمة من الدارس. . . . . بقسم المنسوجات بالكلية ، واعتذار كل من الأستاذ. . . . . والأستاذ . . . . . عضوى لجنة المناقشة عن الاستلام وذلك لعدم كتابة لقب دكتور لكل منهما .

رجاء التكرم بالإحاطة بأنه لا يجوز إطلاق لقب دكتور إلا على الحاصلين على الدكتوراه ، وليس على الحاصلين على الشهادات المعادلة للدكتوراه ، وذلك بناءً على فتوى صادرة من مجلس الدولة عام ١٩٧٧/٧٦ ! والخطاب بتوقيع السيدة كوثر السفطى بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٨٢ وصادر برقم ٢١٢ فى ١٨/ ٤/ ١٩٨٢ من المراقبة العامة للدراسات العليا والبحوث بجامعة حلوان ! .

لكن جامعة حلوان ـ ولديها هذه الفتوى الصادرة من مجلس الدولة بنصوصها الصريحة القاطعة والتى أشار إليها الخطاب ـ لا تستطيع حتى الآن أن تمنع العشرات من أعضاء هيئات التدريس فى كلياتها للفنون من انتحال لقب « دكتور » ! مع أن لقب دكتور ـ وهذه من الأمور البديهية ـ يعنى أن صاحب اللقب قد حصل على درجة علمية اسمها « الدكتوراه »!

ولا يمكن أن يكون لقب « دكتور » من قبيل ألقاب المجاملات الشائعة كالبك والباشا والباشمهندس وغيرها مما يتواتر بين الناس على سبيل السخرية حينًا أو المجاملة والتلطف حينًا آخر ! . لكن السكوت على مهزلة انتحال لقب « دكتور » فى الكليات الفنية بجامعة حلوان ليس سكوتًا عن سهو ، أو براءة ، أو تقصير ، ذلك أن السكوت متعمد ! وبعض الذين تولوا ـ ويتولون ـ المسئولية فى جامعة حلوان هم أيضًا من منتحلى اللقب! حتى أنه قد جاء وقت على هذه الجامعة وقد تولى رئاستها واحد من نفس العينة ! وبعض نواب رئيس هذه الجامعة فى أوقات كثيرة من أبناء قبيلة « دكاترة بلا دكتوراه » ! وقد أغرى هذا الاتفاق «الجنتلمان » على الانتحال البعض من أبناء هذه القبيلة فأضاف للقب «دكتور » لقب «الأستاذ » فأصبح ـ لمجرد أنه أراد ! ـ منتحلاً الأستاذية والدكتوراه معًا ! فما هى جذور هذه الصيغة الملفقة وكيف استمرت ؟! .

أعلى مؤهل فى التخصص !

عندما تقرر إنشاء جامعة حلوان عام ١٩٧٥ . لتكون مكوناتها بعض المعاهد العليا وكليات الفن . نص قانون إنشاء هذه الجامعة على تحديد

فترة انتقالية تمتد إلى عشر سنوات تنتهى فى عام ١٩٨٥ للذين يقومون بالتدريس فى هذه المعاهد وكليات الفن يحصلون خلالها على درجة الدكتوراه ، وقد بادر بعض هؤلاء خلال هذه الفترة الانتقالية بالسفر إلى الخارج كإيطاليا وأسبانيا وبعض دول المعسكر الاشتراكى - سابقًا - ليحصل هذا البعض على ما يسمى « أعلى مؤهل فى التخصص » ، وبعض المعاهد الايطالية - وهذا مثال - وبالتحديد أكاديمية الفنون فى روما تمنح مؤهلاً يعادل فى مصر المؤهل الذى تمنحه معاهد إعداد الفنيين بعد مدة دراسة تبلغ سنتين ونصف ، ويلتحق بها الحاصلون على شهادات الإعدادية ، أو الثانوية العامة ، أو البكالوريوس ! وعندما عاد هؤلاء من تلك المعاهد الأجنبية بادروا إلى انتحال لقب « الدكتور » ! مما جعل أول رئيس لجامعة حلوان عند إنشائها - وقد هاله هذا الأمر - يصدر قرارًا ينص على عدم استخدام لقب « دكتور » إلا لمن حصلوا على الدكتوراه فعلاً !

تسهيلات المجلس الأعلى للجامعات !

لكن المجلس الأعلى للجامعات المصرية قد لعب دورًا مؤثرًا - وهو لايدرى ! - لصالح الذين انتحلوا لأنفسهم لقب « دكتور » زورا ! ، فقد وافق المجلس فى جلستيه بتاريخى ٢٨/ ٤/ ١٩٧٧ و ٥/ ٥/ ١٩٧٧ على إعفاء هيئة التدريس فى جامعة حلوان والتى حصل أعضاؤها على المؤهلات العليا والفنية الأجنبية من الشرط الوارد فى البند رقم « ٢ » من قرار المجلس بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٧٦ والذى نص على ضرورة قضاء حد أدنى مدته ثلاث سنوات فى دراسة منتظمة ومستمرة بعد درجة البكالوريوس !

هل كان هذا الإعفاء هو الإغراء القانونى الذى جعل قبيلة « أعلى مؤهل فى التخصص » تبالغ فى زورها فيذهب بعض أفرادها «مشورًا» إلى أى معهد فى الخارج . ولا يمكث فى التواجد فيه أكثر من شهور قد لاتتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة ! ثم يعود ومعه ورقة نعتبرها فى مصر «أعلى مؤهل فى التخصص » ليصبح « صاحبنا » « دكتورًا » و «أستاذًا » مـ شاء له هواه ذلك ؟! .

إن فى هؤلاء من حصل على شهادة الابتدائية وبعدها أمضى عامين فى المدارس الصناعية . والتحق بالفنون التطبيقية التابعة لوزارة المعارف العمومية ـ التعليم حاليًا ـ ثم ذهب ليمضى ثلاث سنوات أو ستة أشهر فيما يسمى فى انجلترا بـ" Central School Of Arts " ليعود محملاً نفسه لقب « دكتور » .

● (١) « إن ملفات جامعة حلوان تحوى العديد من المخالفات العلمية من هذا النوع » .

● (٢) « والمجلس الأعلى للجامعات يشكل اللجان العلمية الدائمة ـ خاصة فى قطاع الفنون ـ من السادة الحاصلين على « أعلى مؤهل فى التخصص » ! وهو فى أكثر الأحوال تفاؤلاً يعادل الدرجة العلمية التى تمنحها معاهد إعداد الفنيين المتوسطة ـ ومدتها سنتان بعد الثانوية العامة ـ وهذه الدرجة لا ترقى ـ بالطبع ـ إلى درجة الدكتوراه ! والمعنى

● (١) جريدة الأهرام ـ د · محمد فوزى عبد القادر ـ ١٠/ ١٢/ ١٩٨٩ أستاذ بكلية الفنون التطبيقية بجامعة حلوان .

● (٢) جريدة الأخبار ـ نفس الكاتب السابق ـ ٦/ ٦/ ١٩٩٠ .

الوحيد لهذا التشكيل العجيب أن الحاصل على درجة « أعلى مؤهل » بحكم عضويته فى اللجان العلمية الدائمة بالمجلس الأعلى للجامعات - وهو أعلى سلطة جامعية - يستطيع تقييم الانتاج العلمى للحاصلين على الدكتوراه الحقيقية فى أدق التخصصات العلمية ! وتعطيه هذه العضوية الحق فى الحكم على صلاحية المتقدمين للترقية إلى وظائف الأساتذة ، أو الأساتذة المساعدين ، أو حجب الترقية عنهم ، لقد كان « أعلى مؤهل » هو الابن غير الشرعى لقوانين جامعة حلوان عند إنشائها عام ١٩٧٤ ، وكانت هذه البدعة التى تم استحداثها فى الحياة الجامعية هى جواز المرور إلى عضوية هيئة التدريس من غير الحاصلين على درجة الدكتوراه من القائمين بالتدريس فى هذه المعاهد بعد تحويلها إلى كليات جامعية تحت مسمى « جامعة حلوان » وكانت الفترة الانتقالية - عشر سنوات - هى آخر مهلة حتى يحصل هؤلاء على الدكتوراه ، أو لا يسمح لهم بالاستمرار فى التدريس بكليات الجامعة ونقلهم إلى كادر وظيفى آخر غير الكادر الجامعى ! ولم يعد الفن فهلوة أو شطارة أو أعلى مؤهل ! إن وزير التعليم - باعتباره رئيسًا للمجلس الأعلى للجامعات - مسئول عن تصحيح الأوضاع فى اللجان العلمية الدائمة بحيث لا يضم إلى عضويتها إلا الحاصلين على درجة الدكتوراه فى فروع تخصصاتهم - خاصة قطاع الفنون - إن بدعة « أعلى مؤهل فى التخصص » نظام ليس له مثيل فى مصر إلا فى جامعة حلوان دون سواها . وإذا سمح لهذا البعض فى غفلة من الزمن بالتدريس ، فلا يجوز بأى حال من الأحوال أن يتولى هؤلاء مسئولية تقييم الإنتاج العلمى للحاصلين على الدكتوراه لأن فاقد الشىء لا يعطيه » .

العدوى !

كان من الطبيعى أن تسرى عدوى « الدكتوراه » بمقتضى صك « أعلى مؤهل فى التخصص » لكل من عبر البحر ، أو الجو إلى « بلاد بره » ! خاصة فى قطاع دراسات الفنون بألوانها ! من فنون التشكيل والديكور والموسيقى والباليه والسينما والمسرح ! فلم يقتصر هذا العبث بدرجة «الدكتوراه » ولقبها على جامعة حلوان ! بل امتد إلى أكاديمية الفنون التابعة لوزارة الثقافة ! التى تضم معاهد المسرح والسينما والباليه والكونسيرفتوار والفنون الشعبية وغيرها ! وأصبح بريق اللقب مغريًا إلى الحد الذى جعل بعض الأعلام فى فنونهم يلهثون وراء اللقب وادعائه ! حتى أن مغنية أوبرا موهوبة ومسموعة رحلت عن دنيانا قرر مجلس أكاديمية الفنون فى منتصف الثمانينيات منحها « الدكتوراه » « بصفة شخصية » ! وكانت هذه هى المرة الأولى ـ قد لا تكون الأخيرة والله أعلم ـ التى نسمع فيها عن هذه «الدكتوراه الشخصية » ! وأذكر أن البريد قد حمل إلىَّ ذات يوم من مدينة الإسكندرية خطابا وقعه المهندس بالمعاش «أحمد عبد العزيز اسماعيل » مؤرخًا فى ١٩/ ١١/ ١٩٨٩ قال الرجل فيه : « كنت أستمع ذات يوم إلى مناقشة رسالة ماجستير فى الموسيقى من أكاديمية الفنون ، أذيعت على موجة البرنامج الثانى ، وفى نهاية المناقشة قالت رئيسة لجنة الحكم على الرسالة : اجتمعت اللجنة المشكلة من الأستاذة الدكتورة . . . . . والأستاذة الدكتورة . . . . . إلخ ، ولما كنت أعرف أن الذى يطلق عليه لقب « دكتور » فى فرع من فروع المعرفة لابد وأن يكون قد حصل على الدكتوراه من خلال بحث قام بإعداده وتمت مناقشته علنًا . وفى النهاية

تمت الموافقة على منحه هذا اللقب ، أو هذه الدرجة ، لذا فقد كانت دهشتي بالغة عندما التقيت بقريبة لى تعمل فى أكاديمية الفنون بالقاهرة ، وقالت لى : أن السيدتين لم تحصل أى منهما على أى درجة دكتوراه من أى جامعة فى أى وقت ! وعندما قلت لها لكن الأستاذة. . . . . تسبق اسمها دائمًا بلقب دكتوره من خلال عملها كرئيس لدار . . كذا الفنية ، قالت لى : إن هذا ليس من حقها ، وهو إدعاء غير صحيح ! أنا أعرف أن هذه الألقاب لن تضيف إلى السيدتين المرموقتين أى تكريم ، لكن ما أذهلنى حقًا أن يتم هذا الاجتراء على الحق وهذا الإدعاء غير الصحيح من خلال وسيلة إعلام حكومية وعلى أوراق رسمية ، ومن مربيتين تشغلان وظائف هامة ، والمفروض فيهما أنهما قدوة لأبنائنا وبناتنا»!! .

وكان المهندس صاحب الخطاب على صواب ! وقريبته لم تكن إلا مصارحة إياه بالحقيقة ! لكن المهندس ـ وربما قريبته ـ لم يكونا يعلمان بمأساة « أعلى مؤهل فى التخصص » !

من المدرسة للدكتوراه !

وهذا خطاب مؤرخ فى ٦/ ٣/ ١٩٨٨ برقم ٢٣٤ موجه من نائب رئيس أكاديمية الفنون إلى عميدة المعهد العالى للكونسيرفتوار يقول فيه : « إيماء إلى كتاب سيادتكم رقم ٧٩ +١٤ المؤرخ ٦/ ٢/ ١٩٨٨ بشأن معادلة المؤهل الحاصل عليه السيد / . . . . . أود التفضل بالإحاطة بأن مجلس الأكاديمية قد قرر بجلسته رقم ١٣٠ المنعقدة بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٨٨ معادلة المؤهل الحاصل عليه السيد المذكور من مدرسة « الجيلد هول »

للموسيقى والدراما بالمملكة المتحدة والمسبوقة بدرجة بكالوريوس المعهد العالى للموسيقى « الكونسيرفتوار » بالقاهرة بأعلى مؤهل فى مجال التخصص « الفيولينة » والذى يعادل درجة الدكتوراه . برجاء التكرم بالتنبيه باتخاذ اللازم على ضوء ذلك » !

ولم تكن هذه هى الحالة الوحيدة بالطبع ـ ولن تكون ! ـ فى أكاديمية الفنون طالما أن سكة « أعلى مؤهل فى التخصص » مفتوحة ! ولعلنا فى حاجة إلى أن أقرر أن الحكمة من إنشاء أكاديمية مصرية للفنون لم تهدف إلى أن يكون لقب « دكتور » عند من يقومون بالتدريس فى معاهدها هو أسمى الأمانى ! ولكن القرار الجمهورى رقم ٤٠١ لعام ١٩٨٩ الخاص بتطبيق اللائحة التنفيذية للجامعات على أكاديمية الفنون قد أسهم ـ دون قصد ـ فى تكريس اللهث وراء الدكتوراه بين دارسى معاهد الأكاديمية ومدرسيها! بحيث ينحسر الإبداع الفنى ليحل محله اهتمام عارم بالجوانب النظرية فى تخصصات الآلات الموسيقية والتأليف الموسيقى وفنون الباليه والسينما !حتى أن واحدة قد ترأست قسم التأليف فى معهد الموسيقى لم تؤلف فى حياتها قطعة موسيقية واحدة ! وأخرى فى معهد السينما عودلت دراستها فى الاتحاد السوفيتى ـ سابقًا ـ بالدكتوراه دون أن يكون لها أى إسهام سينمائى ! وظلت دراستها باللغة الروسية رزمة من الورق لا يعرف أحد رغم مضى السنوات عليها ماذا حوت ؟! لكن الجميع أصبح صاحب لقب « أستاذ دكتور » ! لا فرق بين من انتحل اللقب ومن ناله عن جدارة !!

شهادة

● (٣) وهذه شهادة حق لأستاذ من الثقات هو الدكتور نبيل مدحت سالم أستاذ القانون بجامعة عين شمس ، ومما يجعل شهادته أكثر واقعية من غيره أنه قد عمل لفترة من الوقت مستشارًا ثقافيًا لمصر فى إيطاليا ، يقول :

« إنه فى الوقت الذى كان يعمل فيه كمستشار ثقافى مصرى فى إيطاليا كان المجلس الأعلى للجامعات قد اتخذ القرار باعتبار أعلى مؤهل يحصل عليه طالب الفنون فى التخصص معادلاً لدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية ولكن ـ بكل أسف ـ كان أعلى مؤهل تمنحه المعاهد الإيطالية « شهادة متوسطة » تعادل فى معظم الأحيان الشهادة التى تمنحها معاهد إعداد الفنيين ، وقد كتبت فى وقتها إلى وزارة التعليم العالى بضرورة عدم إيفاد أحد من خريجى كليات الفنون للدراسة فى المعاهد الفنية المختلفة بإيطاليا ، وقد كان هذا الوضع قائمًا ـ ليس فقط فى دراسات الفنون ـ بل تجاوزها إلى تخصصات الهندسة والطب والقانون وغيرها من العلوم الطبيعية والاجتماعية المختلفة ! فى الوقت الذى كان فيه « أعلى مؤهل » يحصل عليه الدارس من الجامعات الإيطالية لا يعادل دبلومًا واحدًا من دبلومات الدراسات العليا التى تمنحها الجامعات المصرية ! وهذه الجامعات لا تزال تعانى حتى الآن من هذا الوضع ومنها : جامعات عين شمس والقاهرة والإسكندرية والزقازيق » .

● (٣) جريدة الأهرام ـ الاثنين ١٥ يناير ١٩٩٠ ـ الباب الخلفى للدكتوراه ـ تحقيق أمل سعد الدين

شهادة أخرى

● (٤) ويقول الدكتور السيد عليوة أستاذ العلوم السياسية : « فى تقديرى أن درجة الدكتوراه فى الفلسفة فى شتى فروع المعرفة ليست هى المعيار الوحيد للكفاءة والتفوق العلمى ، فهناك ألوان ودرجات أخرى من النبوغ فى مجالات عديدة ولا سيما فى مجالات الفنون كالنحت والتصوير والحفر والموسيقى ، وكذلك مجالات الآداب كالشعر والقصة والنثر والمسرح ، أى أن النبوغ فى هذه الأنشطة لا يحتاج إلى تلك الرخصة القانونية المسماة بالدكتوراه للاستفادة بخبراتهم ومهاراتهم العالية ونبوغهم المتميز للمساهمة فى تأهيل أعضاء هيئة التدريس ، فحاجتنا إلى الخبرة العملية والممارسة الميدانية تعادل حاجتنا إلى التأهيل العلمى والنظرى ، ويمكن أن نقول : إن هناك أنواعًا من درجة الدكتوراه قد يسهل للبعض الحصول عليها فى الدول الغربية » !

.. وأول رئيس لجامعة حلوان

● (٥) يقول الدكتور عبد الرازق عبد الفتاح أول رئيس لجامعة حلوان : « إن قرار المجلس الأعلى للجامعات إذا نص على أن مثل هذه الشهادات تعادل الدكتوراه لا يعنى هذا أنهم قد منحوا درجة الدكتوراه ، وفيما يتعلق بالإشراف على الرسائل الجامعية فإن قانون الجامعات قد نص

● (٤) نفس المصدر السابق .

● (٥) نفس المصدر السابق .

صراحة على الأحقية فى الإشراف على الرسائل الجامعية طالما قد تم الحصول على لقب « أستاذ جامعى » حتى ولو لم يكن صاحب هذا اللقب حاصلاً على درجة الدكتوراه » !! .

متى يتوقف هذا العرض المسلى ؟!

وهو عرض مسل مستمر بالفعل حتى الآن ! ومازالت لعبة « أعلى مؤهل فى التخصص » و « الدكتوراه إياها » تشهد لنا بطول النفس والصبر المصرى على مثل هذه المكاره ! بل المتحلين للقب « دكتور » و « أستاذ » يزدادون (بجاحة) ومضيًا فى غيهم ! ويذكر كاتب هذه السطور أنه قد حرر مقالاً بعنوان « دكاترة الفنون » فى جريدة الوفد بتاريخ ٦ ابريل ١٩٨٨ ـ العدد رقم ٣٣٨ ، فكانت غضبة بعض المتحلين للقب غضبة مضرية ! لم يستطع أحد منهم مناقشة الأمر برد منشور على ما كتبت وكان نصه :

« ازدحمت جامعة حلوان وأكاديمية الفنون بدكاترة الفن ! ولو استعانت مصر بلجنة دولية محايدة لفحص الشهادات العلمية لهؤلاء لكشفت اللجنة جرائم تزوير وتلفيق كاملة ! لقد منحنا لقب دكتور لكل من عبر البحر إلى دولة أوربية شرقية ، أو غربية . ودرجة الدكتوراه فى كل العالم لها مواصفات واحدة إلا عندنا ! و « شاطر نصاب » هذا الذى ابتكر لنا ما أسميناه بمعادلة الشهادات وكل من «تصعلك » فى معاهد الأجانب ، أو « تلطع » على أبوابها أصبح دكتورا ، ومعتمدًا لدينا ! أعرف وقائع مخجلة فى هذا الصدد (ا) منحنا اللقب لمن بقى فى معهد أجنبى لمدة خمس سنوات بنفس الحماسة التى منحناه بها لمن قضى خمسة شهور فى نفس المعهد !

وابتسم فى وجهى مستشار ثقافى لسفارة أجنبية فى القاهرة نافيًا عن معاهد وجامعات بلده هذه السوأة مؤكدًا . . أنتم الذين تفعلون ذلك . . ما لنا نحن ؟ ! وللتاريخ . . فإن جامعة حلوان قد سبقت أكاديمية الفنون فى هذا التلفيق ! فلما أرادت أكاديمية الفنون أن تخلع لقب « الدكتور » على بعض القائمين على أمرها ، لم تجد الخبرة النادرة فى هذا المجال إلا فى جامعة حلوان ! التى سبق لها أن « دكترت » العديدين فى معاهدها العليا التى تكونت منها الجامعة ! وكان رئيسها فى أوائل عهد إنشائها أستاذًا فاضلاً و « دكتورًا » غير مزيف ، فكان يأبى أن يوقع ورقة لصاحبها الذى ينتحل لقب « دكتور » ويردها إليه طالبا التصحيح ! فلما أعطى هذا الرئيس ظهره ، لمنصبه بادر مرضى مركبات النقص « فرشوا » على أنفسهم جميعًا حرف الدال الذى تليه النقطة ! وغالى بعضهم فى هذا المذهب فلم يكتف « بدكترة » نفسه بل سبقها بلقب « أستاذ » ! ومن المفاجآت المدهشة أن هناك قرارًا جمهوريًا قد صدر لأحد رؤساء جامعة حلوان بتعيينه دون أن يكون حاملاً لدكتوراه حقيقية ! ولكن أحدًا لا يستطيع انتقاد ذلك الذى اعتبروه « فألا » حسنًا فربما أصابهم الدور ! ولن أناقش بعضًا من الانتاج العلمى الذى يتقدم به هؤلاء الدكاترة المزعومون للترقى فى كليات الفنون بجامعة حلوان ، أو معاهد أكاديمية الفنون ! بل أحتكم إلى بعض الضمائر اليقظة علها تتولى هذا بدلاً منى ! إن أبسط نتائج هذا الفحص أن هؤلاء فى أماكنهم غير جديرين بها ! ويتقاضون رواتب ليست من حقهم ! ويعتلون مراتب ليست لهم ! وكان الله فى عون طلابنا الأبرياء سواء هنا ،

أو هناك ! وأما لقب الدكتور هذا فقد أصبح مدعاة للسخرية بالفعل ، لأنه قد ابتذل ابتذالاً شديدًا بفكرة المعادلة الشيطانية » .

نماذج الغاضبين !

ما أن نشر مقال « دكاترة الفنون » حتى بادرتنى إحداهن مستاءة ساخطة. . مالك وهذا الموضوع ؟! . . وما الذى تستفيده أنت ، أو الناس من هذا المقال ؟ ! . وكانت هذه الغاضبة مثل زوجها من قبيلة «أعلى مؤهل فى التخصص » بعد عبور البحر إلى أكاديمية « سان فرناندو » الأسبانية للفنون ، وكان الزوجان قد ذهبا إلى هناك بعد الحصول على بكالوريوس كلية الفنون الجميلة بجامعة حلوان ! أما الزوج ـ وهو فنان تشكيلى موهوب ـ فقد عاد بالورقة « إياها » فأصبح « دكتورًا » بل و«أستاذًا» فى الكلية التى تخرج منها ! وأما الزوجة فقد كانت موظفة فى إحدى الجهات التابعة لوزارة الثقافة ! ويبدو أن المقال قد داهمها وهى تعد العدة « لدكترة » نفسها فى إحدى الكليات الفنية بعد أن رفضت الجهة التى تعمل بها الاعتراف بالورقة التى عادت بها من أسبانيا كدكتوراه ، لكنها أفلحت مؤخرًا فيما أرادت !

أخرى أرادت أن تقفز !

فنانة تشكيلية يعمل زوجها الفنان التشكيلى فى منصب ثقافى مرموق خارج مصر ، هو وهى أيضًا من نفس القبيلة ! أما هو فقد أصبح «أستاذًا» « دكتورًا » فى كلية الفنون الجميلة بالإسكندرية ! ثم ظل يسعى

بدأب لائذا بوزير الثقافة « بلدياته » حتى أصبح من كبار موظفى وزارة الثقافة ! أما هى فقد حصلت مثل زوجها على « أعلى مؤهل فى التخصص» لكنها تعمل فى الهيئة العامة لقصور الثقافة ! وقد أرادت أن تعامل وظيفيًا وماليًا كدكتورة ! لكنها أخفقت بعد مذكرة للشئون القانونية بهيئة قصور الثقافة زجرتها هى وأمثالها ممن أردن الدكترة ، فلاذت الزوجة بالصمت لكنها لم تنس أن تعاتبنى عتابًا مرا على ما كتبت ! .

أما الثالثة فقد « خطفت رجلها » لشهور إلى « سان فرناندو » بأسبانيا، وعادت بالورقة لتقول لى بعد نشر المقال على طريقة « وصلات الردح » أمام جمع من الناس . . وأنت (كايدينك) ليه الدكاترة ؟! . . غصب عنك ! وضحكت بالطبع لقد كان عميد الكلية التى تعمل بها « ا . د » هو الآخر قد فعل فعلتها !

أما الفنان التشكيلى الكبير الشهير الجهير فقد قال لى : ما هذه الفضائح . . أنا أكبر من الدكتوراه ! ووافقته لكننى أضفت . . ولماذا يا سيدى إذن انتحلت لنفسك لقب الدكتور ؟! وسكت الأكبر من الدكتوراه! .

أما رئاسة جامعة حلوان فقد هزها المقال هزًا عنيفًا ! وفكرت هذه الرئاسة فى إرسال رد على المقال لينشر ! أو إصدار بيان بشأن هذه «الإساءة» إلى الجامعة ! لكن أحد الراشدين العقلاء نصح بعدم ذلك ! وكانت وجهة نظره لأصحاب الفكرة أن كاتب هذا المقال ربما كانت لديه وثائق ومستندات لحالات كثيرة مما أشار إليه ! وبدلاً من أن يعرض لما لديه «مقال يفوت ولاحد يموت » و «مادام مقاله لن يغير شيئًا !» .

واجب المجلس الأعلى للجامعات

ولا أظن أن أحدًا يمكنه وقف هذا العرض المسلى المستمر إلا المجلس الأعلى للجامعات ، ولا يجوز التعلل بأن قرار « أعلى مؤهل فى التخصص » هذا قد يمضى بالتقادم ! لأن الرجوع عن هذا فيه الحفاظ على سمعة جامعات مصر وفوق ذلك ـ وقبله ـ مصلحة العملية التعليمية الجامعية ذاتها ! وحتى تصبح الدراسة العليا بتدرجها الطبيعى لها مضمونها الحقيقى وليست مجرد لقب منتحل يتباهى به البعض ويبيع به بضاعة فاسدة !



.. ذكر ما جرى فى معهد جامعى !

فى بدايات عام ١٩٨٧ : اتصل بى تليفونيًا فى جريدة « الوفد » أحد أساتذة معهد .... التابع لجامعة القاهرة ، كان الأستاذ ساخطًا غاية السخط ! حتى أنه قال لى : ما هى ضرورة وجود الصحف فى مصر - معارضة أو حكومية - إذا كنا لا نجد أحدًا فيها يهتم بألوان من الفساد الصريح تجرى فى معهد ... وإنشاؤه يعود إلى عام ١٩٤٧ ؟! وكان أن أشرت إلى الأستاذ الغاضب إلى أن التليفون ليس الوسيلة المناسبة لمناقشة أى قضية! ثم قلت له فى تحديد ووضوح : هل قصرنا فى تناول ما فى معهدكم أم أنكم المقصرون فلم تتقدموا لنا حتى الآن ؟! وعند هذا الحد أنهى الأستاذ مكالمته التليفونية على موعد للقاء .

لم يأت الأستاذ الشاب وحده فى الموعد . بل اصطحب بعضا من زملائه وزميلاته من أعضاء هيئة التدريس بالمعهد ، كان كل منهم يحمل حزمة من الأوراق عبارة عن مستندات ووثائق تفضح ألوانًا من الفساد بالفعل ! وكانت الوقائع كلها تخص عميد المعهد وقتها ! وقد لاحظت أثناء نقاش المجموعة إشارتهم إلى أن العميد - فيما بدا لهم - مسنود ، ودليلهم على ذلك أن هناك جهات عديدة فى الدولة تعلم بالوقائع ! وعلى رأس هذه الجهات جامعة القاهرة نفسها التى يتبعها المعهد ! ومع ذلك فإن العميد قد بقى فى منصبه دون مساءلة من أحد .

طلبت مهلة للعكوف على دراسة الأوراق وتحليلها بعناية . لكننى افترقت عن المجموعة ونحن على اتفاق للبقاء فى حالة اتصال دائم .

ماذا قالت الأوراق ؟!

فى عام ١٩٨٣ . دعا عميد معهد . . . . وقتها إلى أن ينظم المعهد ندوة دولية يدعى إليها المتخصصون فى جميع أنحاء العالم ، لتدارس مشكلات القارة الإفريقية. وظل اقتراح عقد الندوة قائمًا حتى تحدد موضوعها فى نقطة ساخنة هى «الصراعات فى القرن الإفريقى - أثيوبيا - جيبوتى - الصومال» .

لكن مشكلة التمويل برزت أمام المعهد وهو بسبيل عقد هذه الندوة الهامة . حتى اقترح اثنان من أساتذة المعهد أن يكون التمويل عن طريق إسهامات لهيئات ومنظمات دولية وإقليمية كاليونسكو ومنظمة الوحدة الإفريقية وغيرها من المؤسسات الدولية . فتم تكليف الأستاذين بالاتصال بهذه الهيئات عن طريق خطابات رسمية موجهة من المعهد . وقد استجاب العديد من الجهات وبادرت باستعدادها للتمويل ، وتحدد موعد عقد الندوة فى أول يناير إلى السابع منه عام ١٩٨٥ ، وقد افتتح الندوة وقتها الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية - السكرتير العام للأمم المتحدة حاليًا - حتى إذا انفضت أعمال الندوة بدأت عملية تسوية حسابات حصيلة المساهمات والنفقات .

كانت المساهمات بالجنيه المصرى من المؤسسات الوطنية وبالدولار الأمريكى من الهيئات الأجنبية . تصل نقدًا أو بشيكات . أما المراسلات

الخاصة بالندوة ـ وضمنها المساهمات المالية ـ فقد كانت ترد باسم العميد ، ثم يسلمها بدوره إلى اللجنة المنظمة للندوة حينما يشاء ، أما المساهمات النقدية فقد كان العميد يتسلمها شخصيًا ! ولم يشكل جهاز مالى للندوة ! بل كان العميد يرسل ما يرد إليه من مساهمات إلى مدير الشئون المالية بالمعهد ليودعها فى البنك وكان معنى ذلك أن حصر المبالغ الواردة والتأكد من إيداعها فى حساب الندوة بالبنك غير ممكن ! وكان للندوة حسابان فى البنك الأهلى فرع جامعة القاهرة : أحدهما بالعملة المحلية والثانى بالعملة الأجنبية ، ثم استثنى من مبالغ الوارد مساهمة جامعة القاهرة فى الندوة ، إذ تم صرف مساهمتها عن طريق شيكات مباشرة : أو سلف مؤقتة يسوى المعهد حساباتها فيما بعد .

كان دخل الندوة من المساهمات قد بلغ ٣٨,٣١٦ ألف دولار أمريكى ساهمت بها مؤسسة فورد الأمريكية ، ومنظمة اليونيب ، والجامعة العربية ، ومدفوعات أفراد مشاركين فى الندوة قبل انعقادها وأثنائها ، ووزارة الخارجية المصرية ، كما بلغ دخل الندوة بالعملة المحلية ٢٨,٥١٢ ألف جنيه ، كونتها مساهمات الوحدة الحسابية بجامعة القاهرة ، وحساب الصناديق الخاصة بالجامعة ، وجهة أمنية مصرية هامة ، ووزارة الخارجية المصرية ، ووزارة الثقافة ، والمجلس الأعلى للشباب ، والهيئة العليا للتكامل المصرى السودانى ، واتحاد الصحفيين الأفارقة ، واشتراكات أفراد .

وقد عين أحد أساتذة المعهد أمينًا للصندوق ، وأما دفتر الشيكات الخاص بحساب الندوة فقد ترك لدى موظفة بالمعهد ، والتوقيع على

الشيكات للعميد وأمين الصندوق ، وتحرير الشيكات كان لواحد من ثلاثـة : مديـر الشئـون الماليـة ، أو أحـد موظفـى الشئـون الماليـة ، أو موظف بالتوريدات .

وقد أدى هذا إلى خلط واضطراب واضح فى عمليات الإنفاق على الندوة مما أثار بدوره الكثير من الشكوك ! خاصة وأن دخل الندوة من المساهمات كان يتجاوز المنصرف بكثير ، ومع ذلك فقد قرر عميد المعهد ـ منفردًا ! ألا يرد لأية هيئة ساهمت الفائض من مبلغ مساهمتها ! وتعلل فى ذلك بأنه يريد أن يكون حصيلة للمعهد تعينه على عقد ندوات أخرى ! ومن هنا بدأ مسلسل المخالفات ! فقد كان على المعهد أن يقدم فاتورة الصرف الواحدة إلى أكثر من جهة ! حتى يبدو المعهد أمام الهيئة التى ساهمت وكأنه قد استهلك قيمة مساهمتها كاملة فى الإنفاق على الندوة ! فلما ثار لغط واسع حول انحرافات شابت عملية التصرف فى أموال الندوة ! اضطر رئيس جامعة القاهرة وقتها إلى تشكيل لجنة بقراره رقم ١٦٧ بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٨٧ مكونة من بعض موظفى الشئون المالية بجامعة القاهرة لمراجعة حسابات الندوة ، وكان أن قدمت هذه اللجنة تقريرها بعد الفحص للمستندات التى قدمها المعهد ، وقد رصد التقرير أول ما رصد أن مستندات الصرف التى قدمها المعهد لا تمثل أصل المطالبات التى أفاد المسئولون بالمعهد أنها أرسلت إلى الجهات المساهمة فى تمويل الندوة ! ولاتتضمن هذه المستندات بيان هذه الجهات ! أما السلف المؤقتة للصرف فلم يأت ما يدل على تسويتها ! وبعض الذين ذكر أنهم تقاضوا مكافآت لم يوقعوا باستلام مكافآتهم ! ولا توجد دفاتر محاسبية سليمة للإنفاق على الندوة ودخلها ، كما أن ورود المساهمات بغير تواريخ .

هذا فى الوقت الذى كانت فيه الجهات المساهمة فى تمويل الندوة مصرة على أن يقدم لها المعهد ما يفيد أوجه إنفاقه لهذه المساهمات حتى تسوى هذه الجهات حساباتها بصورة سليمة ! لكن المعهد اختار طريق التحايل الذى أثبتته الأوراق !

مستندات مزدوجة !

مثلاً . هناك فاتورة حساب إقامة الضيوف فى أحد الفنادق ، بلغت قيمتها ٤٣٨٩,٥ جنيه ، دفعتها جامعة القاهرة بالشيك رقم ٢٣٧٩٦ على البنك المركزى ، وإذ بالمعهد يقدم نفس الفاتورة إلى مؤسسة فورد الأمريكية كمستند صرف من مساهمتها فى تمويل الندوة !!

ويقدم المعهد كذلك ـ طبقًا لمنهج التحايل ـ ثلاث فواتير لثلاثة أفراد بمبلغ ٣٣٧ جنيهًا لوزارة الثقافة ! وأربع فواتير لأربعة أفراد بمبلغ ٥١٢,٥ جنيه للأزهر ! وفاتورة غداء بأحد الفنادق قدمها المعهد لوزارة الخارجية المصرية ثم أعاد تقديمها للأزهر كذلك ، أما مكافآت أعضاء هيئة التدريس بالمعهد ـ وبلغت ٦٠٠ جنيه فقد قدم المعهد مستندها إلى وزارة الثقافة كمستند صرف من مساهمتها ! ثم أعاد تقديم ذات المستند إلى منظمة اليونيب « التابعة للأمم المتحدة » ! كما احتاجت الندوة إلى ورق حساس لطبع البحوث تم شراؤه من إحدى الشركات بمبلغ ٧٠٥,٩٣ جنيه دفعتها جامعة القاهرة بالشيك رقم ٢٣٧٥٥ فى ٢٥/ ١١/ ١٩٨٤ ، لكن المعهد رأى أن يقدم فاتورة هذا الورق إلى منظمة « اليونيب » ! فلما تم

طبع أوراق الندوة لدى كلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة ، بلغت التكاليف ٢٦٩٣ جنيهًا . دفعتها الجامعة كذلك . لكن صورة مطالبة كلية الطب البيطرى للمعهد بهذا المبلغ قدمت لمؤسسة « فورد » الأمريكية ! ثم قدم بيان بالمبلغ لمنظمة اليونيب ، أى أن المبلغ قد صرف ثلاث مرات! وهكذا تم توزيع التحايل على كافة المؤسسات والهيئات المساهمة فى الندوة كل بنصيب !!

مصاريف وهمية !

قدم المعهد إلى اللجنة التى شكلها رئيس جامعة القاهرة مستندًا عبارة عن « عرض سعر » من أحد الفنادق بعد كشط كلمة « عرض » ليكتب مكانها كلمة « مطالبة » بقيمة حفل عشاء أقيم بهذا الفندق لأعضاء الندوة يوم ٤/ ١/ ١٩٨٥ تكلف ٧٠٠ جنيه ! لكن الحقيقة كانت غير ذلك ! إذ أنه فى ذلك اليوم لم يقم أى حفل للعشاء ! بل أقيم حفل شاى بمقر المعهد حضره د . بطرس غالى ! يفضح التحايل فى وهمية المستند إذ أشرت المراقبة الموظفة بالمعهد على المستند بعبارة « تم حفل الشاى بصورة مرضية » ، ونسيت أن المستند يطالب بحفل عشاء !!

الفندق الذى أقام فيه المشاركون فى الندوة تم الإتفاق معه على أسعار مخفضة للإقامة ، لكن المعهد قدم كشفًا بأسعار مختلفة عن المبالغ الحقيقية الواردة بفواتير الفندق ! فسعر إقامة الفرد فى الليلة ـ قبل التخفيض ـ ١٦,٥ جنيه ، بينما الفواتير الأصلية التى تمت على أساسها محاسبة

الفندق كان السعر فيها - بعد التخفيض ١٢,٥ جنيه !! وتم وضع الفرق فى الجيوب !

نظمت رحلة إلى مدينة العريش لأعضاء هيئة التدريس بالمعهد بعد انفضاض الندوة ، وتقاضت شركة الأتوبيس - وهى من شركات القطاع العام - مبلغ ٣٨٢ جنيهًا نظير قيام سيارة تابعة لها بالرحلة ، وقد صرفت الشركة المبلغ من حساب الندوة بالشيك رقم ٩٢٢١٢٧ من البنك الأهلى فرع جامعة القاهرة . بينما قدم المعهد فاتورة مطالبة للشركة بمبلغ ٧٠٠ جنيه لمنظمة « اليونيب» عن نفس المهمة !! .

ولم يترك التحايل - بل الاختلاس الواضح - شاردة ولاواردة فى أموال الندوة إلا وأحاط بها ! فالمعهد قدم لوزارة الثقافة فاتورتين بتذاكر طيران بمبلغ ٥٦٨,٩٥ جنيه لتذكرة ، وأخرى بمبلغ ٦٧٥,٩ جنيه ، مع أن ضيفى الندوة صاحبى التذكرتين لم يحضرا الندوة أصلاً ! وألغى المعهد بخطاب رسمى حجز التذكرتين !! .

نفس الشىء حدث عندما قدم المعهد لمؤسسة « فورد » الأمريكية ثلاث تذاكر طيران واحدة منها بنصف القيمة ، والثانية بربع القيمة ، أما الثالثة فقد دفع الأزهر قيمتها بالكامل ! لكن المعهد شاء أن تتحملها مؤسسة فورد كاملة !

مجلس تأديب للعميد !

وأما الواقعة المدهشة حقًا . فهى إقدام عميد المعهد على احتفاظه لنفسه بمبلغ ألف جنيه ساهمت بها جهة أمنية مصرية هامة ! لقد قدمت

هذه الهيئة مساهمتها هذه فى الندوة نقدًا عن طريق أحد العاملين بها إلى العميد شخصيًا ، وإذ بالعميد يتعلل بأنه قد سافر إلى تونس بقيمة مساهمة الجهة الأمنية لجمع مساهمات للندوة ! ثم إذ بالأوراق تثبت أن سفره إلى تونس كان بعد انعقاد الندوة ! كما أنه لم يقدم ما يفيد استئذانه فى هذا السفر من رئاسة جامعة القاهرة ! مما جعل جامعة القاهرة تحيل العميد فى الواقعة إلى مجلس تأديب فى ٣٠/ ٨/ ١٩٨٧ !

لم يعد الجو صافيًا بين عميد المعهد وقتها وبين أساتذة المعهد ! فاحت الرائحة فأصبح العميد مع الأساتذة على خصومة واضحة ! تلقى الضوء عليها بعض من الخطابات التى كان يتبادلها العميد مع بعض أعضاء هيئة التدريس ، وفيها يسوق العميد ألفاظًا وعبارات محلها ومجالها أمكنة غير الجامعة ـ أى جامعة ـ بالتأكيد ! ونكاية من العميد فى أعضاء هيئة التدريس راح يستأثر لنفسه بالإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ، حتى لو كانت فى غير تخصصه العلمى ! ليحرم الآخرينَ من الإشراف رغم تخصصهم ! وهو الأمر الذى دعا جامعة القاهرة إلى ملاحظته والتنبيه إليه فى خطابات رسمية ! ومبالغة منه فى التنكيل بأعضاء هيئة التدريس نرى العميد ـ عندما استطاعت جامعة القاهرة تدبير مبنى لائق للمعهد ـ يسعى إلى التخلى عن هذا المبنى طواعية ! .

ولم يكن ما أسفرت عنه الأوراق من هذه الوقائع هو الغريب ! بل كان الغريب حقًا أن العميد قد ظل فى منصبه بالرغم من كل ذلك ! وكان علينا أن نواصل كشف وقائع أخرى فى مسلسل انحرافات العميد !

.. العميد يستقيل فجأة !

لم يمض أسبوع على تناول الوقائع السابقة بالنشر فى جريدة « الوفد » بعددها رقم ١٨٨ الصادر بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨٧ .حتى فوجئ الجميع باستقالة عميد المعهد من منصبه ! وتردد وقتها أن جامعة القاهرة قد أجبرته على الاستقالة ! لكن أوراق الانحرافات كانت ما تزال ترد إلينا دافعة بوقائع جديدة ، وقد لوحظ أن مجلس التأديب الذى أحيل إليه العميد لم ينعقد طيلة شهرين مضيا على تاريخ قرار الإحالة ! وبدا أن الجامعة قد رأت أن استقالة العميد ـ أو إقالته ـ هى نهاية الموضوع! ولكن تقريرا لهيئة الرقابة الإدارية يحمل رقم ٥٤٩٧ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٩ ظهر يتهم العميد بكل ما أسلفناه من وقائع ! وتأتى مذكرة أخرى لأحد أساتذة المعهد كتبها إلى العميد فى ٧/ ٧/ ١٩٨٧ يطلب فيها من العميد « إتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة مبالغ مالية خصمت منى، خاصة وأنها لم تصل إلى الجهة المستفيدة بها » ! . لكن العميد يؤشر على المذكرة بعبارة « يرد إلى الشاكى ليكون دقيق العبارة » !! .

أما حكاية هذه المبالغ التى طلب الأستاذ استردادها . فعبارة عن تبرع من أعضاء هيئة التدريس فى المعهد بنسبة ٥٠٪ من مكافآتهم عن امتحان الدورين الأول والثانى للعام الجامعى ٨٤/ ١٩٨٥ ، ورغم تفاهة هذه المبالغ المخصومة لصالح نادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، فقد أفاد النادى بأنه لم تصله هذه المبالغ ! والإفادة رسمية بتوقيع أمين صندوق النادى وقتها الدكتور ياسين محمد مراد ! ولم تكن هذه هى العينة الوحيدة فى هذا الصدد ! فقد كتبت د . إجلال محمود رأفت الأستاذة بالمعهد

مذكرة مماثلة طالبت فيها بمبالغ خصمت منها ولم تذهب إلى النادى ! لكن عميد المعهد اكتفى بالاطلاع فقط ! .

بيع بحوث الأساتذة لحساب من ؟!

يذكر الدكتور إبراهيم نصر الدين الأستاذ بالمعهد فى مذكرة منه إلى عميد المعهد بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٨٧ أنه قد وضع بحثين أحدهما بعنوان «زمبابوى ـ مسار التسوية » والثانى عن « الاندماج الوطنى فى نيجيريا » ، ويشير الأستاذ فى مذكرته إلى أن بحثيه قد بيعا !! وأنه لم يحصل على مستحقاته التى بلغت ١٨٢,٥ جنيه ! وهناك حالات عديدة من هذا النوع ، فالأساتذة يطبعون بحوثهم على نفقتهم ، فضلاً عن جهدهم العلمى ، ثم تباع البحوث لجهات عديدة ولا يعرف إلى أين تذهب حصيلة البيع ! لكن الأساتذة ظلوا يسألون العميد دون إجابة !

الامتحانات .. والعميد !

عميد أى كلية أو معهد جامعى مسئول عن الامتحانات وسيرها حتى النتيجة ، لكن عميد معهد .... كان له شأن آخر مع بعض الامتحانات! فلدينا صور لأغلفة كراسات إجابات طلبة السنة الثانية بقسم النظم السياسية بالمعهد فى امتحان دور مايو ١٩٨٤ ، ويظهر عليها تغيير النتائج بمعرفة العميد وأستاذين من أساتذة المعهد ! وهم جميعًا ليسوا من أساتذة المواد التى جرى تصحيحها ! وليسوا كذلك أعضاء فى لجنة ممتحنى هذه المواد ، ثم نطالع كشفًا تم بمقتضاه تغيير النتائج ثم أعلن

للطلاب ، بعد توقيعه من أساتذة ليسوا أعضاء فى الكنترول ! بل كان أحدهم معارًا ووقع أثناء وجوده فى إجازة ! جرى هذا التعديل لطالبة فى مادة السياسة الخارجية للدول الكبرى تجاه أفريقيا ! وورقة إجابة أخرى لنفس الطالبة فى مادة « اقتصاديات التنمية » ! وقد رفعت درجات الطالبة ثلاث درجات فى كل من المادتين ! وقد جرى تغيير النتيجة بدون علم أستاذ المادة فى كل من الورقتين ، كما تولى العميد بنفسه تغيير نتيجة طالب فى مادة « الاقتصاد»! رغم تخصص العميد فى الجغرافيا ! وبغير علم أستاذ المادة ! وقد يتصور البعض أن رفع الدرجات وتغيير النتائج كان من قبيل الرأفة بالطلبة ! لكن الامتحان كان له دوران : أول وثان ، وكان أمام الطلبة الذين جرى تغيير درجات نتائجهم فرصة التقدم لامتحان الدور الثانى ! أى أنهم لم يكونوا عرضة للفصل مثلاً ! لكنهم محظوظون ! ثم نرصد ـ من خلال الأوراق ـ فى الامتحانات ما انطوى على تزوير صريح ! فبعض الذين وقعوا على كشوف أصلية لرصد الدرجات عادوا فوضعوا توقيعاتهم على الكشوف المزورة ! بل انضم إليهم البعض تخلصا من الذين لا علاقة لهم بمواد الامتحان أو الكنترول ! ولم يكن معنى ذلك أن كل أساتذة المعهد قد سكتوا على إهدار قدسية الامتحانات باعتبارها المقياس الوحيد لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، فالأوراق كذلك تبين أن أستاذين هما « عراقى عبد العزيز مصطفى » و«إبراهيم نصر الدين » قد طالبا العميد فى مذكرات متتالية بتصحيح ما شاب أعمال الامتحانات ! وإعادة الأوضاع إلى أصليتها ، لكن العميد كان يكتفى بالاطلاع فقط !

علاقات جامعية !

نكتشف أن بعضًا من أساتذة المعهد قد اجترأ على العميد ومنصبه فى خطابات رسمية ! لكننا بالفحص نجد هذا رد فعل طبيعيا لممارسات العميد ! هذا أستاذ يقول للعميد فى خطاب مؤرخ ١٤/ ١٠/ ١٩٨٧ : إننى لا يشرفنى أن أقبل تكليفك لى ، اختر من زبانيتك من هو أقدر على التعامل فى مسائل « الكهنة والأموال العامة » ، وأرفض التعاون مع إدارتك التى تقصف رؤوس الشرفاء ، حتى تبت الجامعة فى أمرك وأمر تأديبك ، فإن جانب الجامعة الصواب بعد كل هذا ، فلأن أكون خارج أسوار الجامعة أشرف لى من أن أكون داخلها » !! .

ويكتب العميد خطابًا إلى الدكتورة إجلال محمود رأفت الأستاذة بالمعهد حوى الكثير من الغمز واللمز « وأما ذكرك أن المعهد فى وضع دقيق الآن وأنه تثور حوله الشكوك، فلا شىء من هذا على الإطلاق ، وإنما هى غشاوة على أبصار الحاقدين لنجاح إدارة المعهد ، وسأعفو عن أسلوبك هذه المرة لأننى أعرف تمامًا أن غيرك صاحبه» ! هكذا كان رد العميد عندما كتبت الأستاذة إليه تقول بالنص : « إزاء المخالفات المتكررة والضارة بمصالح أعضاء هيئة التدريس وبسمعتهم ، وباعتبار سيادتكم المسئول الأول عن إدارة المعهد رجاء إتخاذ اللازم » ! ولم يكن هذا إلا إشارة من الدكتورة للعميد، عندما استحل لنفسه أن يشترك فى مناقشة رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية بدلاً من الأستاذة ! وهى المتخصصة فى هذه العلوم وتخصصه هو فى الجغرافيا !

وقد يظن البعض أن أساليب التخاطب بين الأساتذة وقيادتهم فى الجامعة هى من الأمور الهامشية ، لكن هذا الظن يهون كثيرًا من خطورة الأمر إذا كان وراؤه ما وراؤه من الممارسات ! وهو دليل على انحدار واضح وهبوط بالأعراف والتقاليد الجامعية ! وها نحن نرى أن العميد لم يجرؤ على إحالة مخاطبيه بالسوء إلى تحقيق جامعى ! لأنه ببساطة كان البادئ بنفسه إلى السوء ، لقد ضرب بالدف ليرقص الكثيرون !

.. ثم أتانا العميد !

باليد سلمنى عميد المعهد ـ بعد ابتعاده أو إبعاده عن منصبه ! ـ ردًا على ما نشرته بشأن ممارساته فى المعهد واردا فى عددى ٨ أكتوبر و ٢٩ من نفس الشهر من جريدة « الوفد » عام ١٩٨٧ ، أى بعد حوالى شهرين من النشر إذ زارنى العميد فى مكتبى بالجريدة ظهر يوم الاثنين ٧ ديسمبر ، كان اللقاء مثيرًا بالرغم من محاولات العميد احتفاظه بهدوئه ! وقد جرى نقاش بينى وبينه دون أن أحتد ! على الرغم من أنه قد أشار أثناء الحديث أنه ليس من وظيفتى ـ وظيفة الصحافة ـ إثارة مثل هذه الموضوعات التى تخص جهات رقابية وقضائية فى الدولة ! وأوضحت له أن القانون قد رسم لكل واجباته وحقوقه ! وقد انتهينا إلى عدم اقتناع متبادل ، لكن العميد سلمنى رده على ما نشر فى نهاية اللقاء ، وقد نشر الرد فى ذات الاسبوع ، وقد تفرع العميد فى رده إلى الكثير من الأمور التى لا علاقة لها بالوقائع المنشورة ! وحاول أن يضفى صفة « الشخصية » و « الإغراض » على كل من كان وراء إمدادنا بالمعلومات ! وقال فى رده : « إن هناك محاولة للهدم،

ومن أجل الهدم السريع لابد أن تكثر المعاول وتطلق السهام فى مواضع متعددة ، فالذى يبدأ القراءة يظن أنها انحرافات مالية فقط ، ولكن سرعان ما تنتقلون إلى المبانى ومن المبانى إلى الرسائل الجامعية ، ومن الرسائل الجامعية إلى التعامل مع أعضاء هيئة التدريس . . إلخ « سمك . لبن . تمر هندى » مما أدى إلى أن تطيش سهامكم ، وكان لابد أن تعرفوا من البداية أن عميد أى كلية من الكليات يعتمد ما تقوم به الشئون المالية والإدارية ، أما التفاصيل فهى من اختصاص هذه الشئون ، فما بالك بالعميد وهو أستاذ الجغرافيا بجامعة القاهرة وليس أستاذ المحاسبة بكلية التجارة ! وعلى العموم ما أتيتم به من تفصيلات وتواريخ وأرقام أظن ليس مجاله صحيفة يومية ، وإنما مجاله الأجهزة المحاسبية المتخصصة والإدارات القانونية » ! ثم انطلق العميد فى تبرير بعض ما نشرناه . وبعد ذلك قال : « لن أدخل فى تفاصيل المسائل المالية » ، وناقش العميد بعض النقاط التى جاء تبريره لها غير مقنع ! وأما عن استقالته فإنه قد عللها ـ بعد استعراض مجهوداته العلمية وفى المعهد ـ بأنه اكتشف أنّ زمار الحى لا يطرب » !! .

ولأن العميد كان على اعتقاد أكيد بأن وراء ما نشرناه أشخاصًا بعينهم من أعضاء هيئة التدريس فى المعهد ! فقد ساق فى رده ـ معلقًا على ما أوردناه بشأن إشرافه على ـ رسائل الدكتوراه فى تخصصات بعيدة عن تخصصه ـ ما يلى : « أظن أن جامعة القاهرة كمؤسسة علمية تعلم بالتخصصات أكثر ممن أمدك بهذه البيانات ، وتخصص المعهد هو الدراسات الإفريقية سواء فى السياسة أو التاريخ أو الجغرافيا ، والانثربولوجيا والموارد . . إلخ ، وتكامل فروع المعرفة خاصة العلوم

الإنسانية بديهية لا تستحق مناقشة أو جدالاً ، وتذكر الدكتورة « . . . . » أننى أشترك فى مناقشة رسائل السياسة مع تخصصى فى الجغرافيا . أريد أن ألقى عليها سؤالاً واحدًا وهو : ما هو إنتاجها العلمى منذ أربعة عشر عامًا منذ اخترتها من بين المتقدمين عام ١٩٧٣ ، وحتى عام ١٩٨٧ كى نعترف لها بعلو كعبها فى الدراسات الإفريقية ؟ ! » .

وكان لنا تعقيب على رد العميد ، وكان لابد ـ عند هذه النقطة ـ أن نشك فى « كيف أصبحت هذه السيدة أستاذًا مساعدًا بالمعهد لسنوات ـ وحتى النشر ـ دون إنتاج علمى وهو السبيل الوحيد للترقى فى السلك الجامعى ! ثم تساءلنا ـ فى التعقيب ـ عمّا إذا كانت جامعة القاهرة التى يتبعها المعهد تعرف إنتاجًا علميًا جعل الأستاذة المساعدة جديرة بالترقى؟! حتى « لا نشك فى جدارة الأستاذة بدرجتها هذه » .

وإذا بالدكتورة ـ الأستاذة المساعدة وقتها ـ تعتبر أن العميد قد أصاب مكانتها العلمية وجعل عندنا الشك الذى يمكن أن يملأ آخرين غيرنا فى جدارتها ! فلجأت الأستاذة إلى القضاء لتقيم دعوى أمام المحكمة ضد العميد ، مستندة إلى ما نشر فى رده بشأنها صراحة ! . وظلت القضية تتداول لسنوات . لكن العميد كان محظوظًا ! فقد أسفرت القضية عن أن هناك إجراءات لم تتبع بدقة فى الدعوى التى أقامتها الأستاذة ! .

ومن هنا . . كانت البراءة ! .



سرقات علمية .. الحيل والتحايل !

أستطيع أن أقرر ـ على ذمتى ـ أن سطو البعض على مؤلفات الغير فى جامعاتنا ظاهرة قد فشت خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، وقبل أن يبدأ هذا المسلسل لم تكن جامعات مصر تعرف من هذا إلا ماندر ! ولعل فى ذلك ما يؤكد أن الجامعة ـ شأنها شأن أى مؤسسة وطنية ـ هى جزء من المجتمع يلحق بها ـ مهما نأت ـ ما يعترى المجتمع من ظواهر الانحراف ككل ، وهذا يأتى بالرغم من أن البعض يحلو له أن يسمى من يرتكبون مثل هذا الانحراف هنا وهناك بأنهم « قلة ضئيلة منحرفة لكن القاعدة سليمة » أو أن هذا من قبيل « الحوادث المؤسفة » »! وقد يكون هذا صحيحًا ـ جزئيًا ـ إذا ما أجرى الحصر الدقيق بالقياس إلى الأغلبية ! لكن توالى الوقائع والحوادث فى هذا النوع أو ذاك من الانحراف يجعل أكثر الناس تفاؤلاً أو سماحة لا يطمئن ! خاصة إذا توالى هذا الانحراف فى بعض جامعاتنا ـ أو قل لا تنجو واحدة منها من حوادث فى هذا النوع ـ جريمة السرقة العلمية ! وما أورده فى هذا الصدد لا أزعم أنه قد أحاط بكافة جرائم هذا النوع ! بل ما خفى كان أعظم ! وربما كان هناك ما لدى الغير. لكن ما اتصل بعلمنا من جرائم السرقة العلمية نختار منه المدهش فى تحايله وحيلته فقط !

أذكر أنه فى شهر يونيو من عام ١٩٨٥ ـ وكنت وقتها أعمل فى جريدة «الشعب » لسان حزب العمل ـ أن تقدم لى طالب من كلية الحقوق بجامعة الزقازيق بكتابين: الأول هو « شرح قانون المرافعات الجديد ـ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ » لمؤلفه الفقيه القانونى الدكتور « عبد المنعم الشرقاوى » وزميله الراحل الدكتور «عبد الباسط جميعى » ، والثانى هو «مبادئ المرافعات » للدكتور « . . . . » رئيس قسم بكلية الحقوق فى جامعة الزقازيق . كان الطالب وهو يحمل الكتابين إلينا فى دهشة وحيرة ! فالكتاب الثانى مقرر عليه كطالب ! والكتاب الأول حصل عليه من مكتبة والده المحامى ، وقد اكتشف الطالب ووالده أن الكتاب المقرر عليه قد نقل « نقل مسطرة » أجزاء كبيرة وصفحات كاملة متتالية من كتاب «الشرقاوى وجميعى » ! مع عدم وجود أية إشارة فى صفحات الكتاب الناقل إلى الكتاب المنقول منه وعنه !

ولم أتصور أن الأمر حقيقة إلا بعد قراءة الأجزاء موضوع السرقة والتى دلتنى عليها علامات وضعها والد الطالب حامل الكتابين إلينا والتى أوضحت أن الأمر قد خضع لفحص لم يزده فحصنا الدقيق كذلك إلا إيضاحًا وقطعًا بأن الأمر سطو صراح ! وتشككت فى أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى يعرف بأمر هذا السطو أو لا يعرف ! أم أن الرجل قد عرف وسكت حفاظًا على من لم يرع حرمة كتابه الذى شاركه فى تأليفه أستاذ فى ذمة الله !

وقائع السطو !

كتاب الدكتورين « الشرقاوى ـ جميعى » طبع عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ونشرته دار الفكر العربى ، وكان مقررًا على الطلاب فى كليتى الحقوق

بجامعتى القاهرة وعين شمس ، وأما الكتاب موضوع الاتهام لمؤلفه الدكتور « . . . . » فهو طبعة لا ناشر لها ، وكل ما يذكر على غلافه رقم ١٩٨٥ ! ولا رقم للإيداع فى دار الكتب ، ولا ترقيما دوليًا كما اعتدنا فى الكتب العلمية ! ونلاحظ أن صفحات الكتاب كلها منسوخة بطريقة التصوير الضوئى ! وتختلف أحجام الحروف وشكلها فى صفحاته ، ثم نقلب صفحات الكتاب حتى نصل إلى القسم الثانى منه فيما يسمى « نظرية الدعوى » الباب الأول ، فنطالع ما ورد فى صفحة رقم ٤٢٦ لنكتشف أن نفس الصفحة بما ورد فيها برقم ١١٩ فى كتاب الدكتورين « الشرقاوى - جميعى » !

وتستمر عملية التصوير الضوئى من صفحة رقم ١٩ وحتى الصفحة رقم ١٢٧ فى كتاب الدكتورين « الشرقاوى - جميعى » لتستقر فى كتاب الدكتور الناقل فى صفحات من رقم ٣٢٦ وحتى صفحة رقم ٤٣٤ !! ثم يأتى الباب الأول فى كتاب الدكتور الناقل فى صفحة رقم ٤٣٥ ، ليقابلها الباب الأول فى كتاب الدكتورين « الشرقاوى - جميعى » فى صفحة رقم٤١١ ! وطبعًا بالنص ! .

ويتأكد لدينا أن الصفحات من رقم ٤٣٥ وحتى رقم ٥٥٨ من كتاب الدكتور الناقل مصورة بالكامل ابتداء من صفحة رقم ٤١١ وما بعدها حتى نهاية الكتاب الذى وضعه الدكتوران « الشرقاوى - جميعى » !

وقد بادرت إلى نشر الواقعة فى مقال لى نشر فى جريدة « الشعب » يوم الثلاثاء الرابع من يونيو عام ١٩٨٥ بالعدد رقم ٢٨٧ ، وكان همى أن أنبه الدكتور الشرقاوى إلى ما حل بكتابه مع زميله الراحل ! لكن المفاجأة بعد النشر لم تأت من صاحب الكتاب المنقول عنه ومنه !

جامعة الزقازيق ترد !

مر شهر على النشر . وإذا برئيس جامعة الزقازيق وقتها يرسل لنا ردًا موقعًا باسمه وصفته ، وقد هالنا ما جاء فى الرد ، الذى أرفق به رئيس الجامعة ما اعتبره وثيقة تبرئ الدكتور الناقل ! قال رئيس الجامعة وقتها فى رده : « مرفق طيه صورة لخطاب الدكتور عميد كلية الحقوق بجامعة الزقازيق ، وذلك بعد اتصال سيادته شخصيًا بالدكتور عبد المنعم الشرقاوى الذى أفاد بأنه قد أعطى المؤلف ـ أى الدكتور الناقل ـ الحق فى نقل بعض الفصول من كتابه لتدريسها لطلبة كلية حقوق الزقازيق ، وأنه لا يعترض على ذلك ، وقد بين العميد أنه سقط سهوًا ذكر ذلك فى مقدمة الكتاب ويعتبر ذلك خطأ مطبعيًا » !

ورغم ما هو مدهش فى هذا الرد إلا أننا نشرناه ، بالعدد رقم ٢٩٢ من جريدة « الشعب » يوم الثلاثاء ٩ يوليو ١٩٨٥ ! لكننا سجلنا دهشتنا التى لم يكن مردها إهتمام رئيس جامعة الزقازيق بالموضوع ، بل كان الرد نفسه يعبر عن ورطة رئيس الجامعة ! وكيفية اقتناعه بهذه السهولة بما أفاده به عميد كلية الحقوق فى الجامعة التى يعمل بها الدكتور الناقل من كتب الآخرين ! فالتصريح الذى أعطاه الدكتور عبد المنعم الشرقاوى للدكتور الناقل ـ على فرض صدوره ـ ليس مكتوبًا وهو ما يحيطه بالشك فى وجوده أصلاً ! وثانى ما يدهش أن هذا التصريح ـ حتى لو كان مكتوبًا ـ لا يبرئ الدكتور الناقل من تهمة السرقة العلمية ! لأسباب كثيرة أهمها أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ـ وهو رجل القانون المحنك ـ يعلم أنه لا يملك هذا التنازل عن حق الاستغلال المادى للمؤلف المنشور ! أما عن نسبة المؤلف إلى غير صاحبه فهو حق من الحقوق اللصيقة بالشخصية فلا يجوز التنازل

عنه ، والذى لا مجال للشك فيه أنه بصرف النظر عن صدور تصريح من عدمه ! فإن الدكتور الناقل قد قدم كذبة علمية واضحة بأن أعلن على قرائه - وهم طلبة الجامعة - أنه قام بإبداع هذا المؤلف واستحداثه ! وهى واقعة تمس شرف أستاذ الجامعة واعتباره ، ولا دخل لوجود تصريح بالنقل أو عدمه لحدوث هذه الواقعة .

ثم أتى التعلل بأن هناك « خطأ مطبعيًا » وهو ما لا يقبله عقل فالخطأ المطبعى هنا يمس جوهر عملية التأليف الجامعى ، وهو نسبة المؤلف المطبوع إلى صاحبه ! والخطأ المطبعى أيضًا كان ملحًا على الدكتور الناقل بحيث دفعه إلى اجراء عمليات توليف « مونتاج » متعمد وغاية فى الحرص بين ما كتبه الدكتور الشرقاوى وما كتبه المرحوم الدكتور جميعى ! .

والخطأ المتعمد أيضًا قد برر للدكتور الناقل أن يضع اسمه متصدرًا غلاف كتابه ، الذى صاغته فى الواقع قرائح غيره من الأساتذة ! فلما جرت الاتصالات - بعد النشر - للمداراة وإخفاء الحقائق . كانت همة عميد كلية الحقوق بجامعة الزقازيق وقتها فى إرهاق نفسه وتحمل مسئولية «التصريح الشفوى » هذا من الدكتور الشرقاوى ! والعميد هو الشاهد الوحيد على هذا التصريح ! وكان لابد أن يقتنع رئيس الجامعة بما جاء به عميد الحقوق ويعتبره ردًا مناسبًا على الجريدة ! ولم يكلف رئيس الجامعة خاطره بعرض الواقعة والتصريح على مستشاره القانونى ! لأن مستشاره القانونى كان الدكتور الناقل !!! والحمد لله أن جامعة الزقازيق قد اكتفت بتصريح الدكتور الشرقاوى ! ولم تزعم أن زميله الراحل الذى شاركه التأليف قد أعطى هو الآخر تصريحًا للدكتور الناقل قبل الرحيل عن دنيانا !



السر فى « عزومة » العشاء

أرسلت جامعة . . . . العربية برقية إلى الدكتور . . . . المدرس بقسم الرياضة والتأمين بكلية التجارة بجامعة القاهرة ، برقية تفيده بترشيحه بصفة مبدئية للوظيفة التى تقدم لها يوم ١/٤/١٩٨٦ كعضو فى هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية والسياسية بهذه الجامعة العربية للعام الدراسى ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ .

كانت البرقية تطلب من الدكتور . . . . موافقته على ترشيحها له خلال ثلاثة أيام من تاريخ إرسالها البرقية ، وعلى الفور أرسل الدكتور . . . . موافقته على السفر فى نفس يوم وصول البرقية ! لكن الدكتور . . . . فوجئ بما جعله يكتب مذكرة إلى رئيس الجامعة العربية التى رشحته شاكيًا بما نصه :

« إننى قابلت اللجنة التى أرسلتها جامعتكم يوم ١٥/ ٤/ ١٩٨٦ وهو الموعد المحدد فى البرقية ، ووعدتنى اللجنة بإرسال الترشيح النهائى فور عودتها إلى بلادها ، وحيث إننى علمت أن أحد زملائى وهو الدكتور. . . قد تم ترشيحه بصفة نهائية مساء يوم ٢٣/ ٤/ ١٩٨٦ وذلك أثناء « عزومة » عشاء فى محل على ضفاف نيل الجيزة ، وكانت الدعوة على نفقة الأستاذ الدكتور . . . . عميد الكلية وحيث أننى أصغر

سنا ، وأقوم بتدريس مواد التخصص ، وكل المعايير تشير إلى أفضليتى ، هذا بالإضافة إلى مؤشرات إجراءاتكم من ترشيحكم المبدئى لى ، وقد أرسلت لكم موافقتى ، كما أننى أوضحت للجنة عدم وجود أية عقبات فى السفر بالنسبة لى أو عمل زوجتى وظروف أولادى ، كما أننى ليس من حقى التدخل فى عمل اللجنة الموقرة التى أرسلتها جامعتكم ، ولكننى أرسل لكم هذه المذكرة للعلم ، وحتى لا يكون قد وصل إلى علم اللجنة اعتذار غير صحيح ، أو عقبات وهمية فى تعاقد جامعتكم معى ، راجيًا توضيح الموقف بالنسبة لى » !! .

شكوى الدكتور تصل العميد !

العميد صاحب « عزومة » العشاء سرب إليه أحد موظفى مكتب جامعة الدولة العربية بالقاهرة صورة من شكوى الدكتور ! فكتب العميد مذكرة فى ٦/ ٧/ ١٩٨٦ إلى رئيس جامعة القاهرة وقتها وعليها عبارة « سرى وشخصى » قال فيها العميد لرئيس الجامعة :

« فلان المسئول الإدارى عن مكتب جامعة دولة .... بالقاهرة ، سلمنى صورة من الشكوى المرسلة من الدكتور .... إلى رئيس جامعة الدولة العربية ، ونظرا لأن إرسال مثل هذه الشكوى وبالأسلوب الذى كتبت به يمس جوهر قيمنا وتقاليدنا الجامعية .... إلخ » ! .

وكان أن بادر رئيس جامعة القاهرة بتأشيرته على نفس المذكرة وفى نفس اليوم طالبا التحقيق فى الموضوع وعرض النتيجة عليه ، موجهة إلى الدكتور... المستشار القانونى لرئيس جامعة القاهرة .

التحقيق !

أجرى المستشار القانونى تحقيقه ، وقال فى مذكرته إلى رئيس الجامعة :

« إن الشكوى التى تقدم بها الدكتور .... فيها مساس بسمعة الدكتور عميد الكلية ! وللأسف لدى جهات أجنبية بما يتنافى مع السلوك الجامعى ويسىء إلى جامعة القاهرة وسمعتها وأعضاء هيئة التدريس فيها ، ويوحى بأن التعاقدات تتم عن طريق الدعوات والسهرات وفى ذلك إساءة بالغة ، وأدى إلى الحط من كرامة أعضاء هيئة التدريس لدى جامعة الدولة العربية ، حتى أن هذه الجامعة لم تكلف نفسها عناء الرد على الدكتور .... الشاكى » .

وقد أنهى المستشار القانونى مذكرته بتوصية « نرى أن هذا السلوك غير اللائق يستدعى إحالة الدكتور .... الشاكى إلى مجلس التأديب المختص » .

وقد وجه رئيس الجامعة المذكرة إلى نائب رئيس جامعة القاهرة ـ وهو رئيس مجلس التأديب لأعضاء هيئة التدريس ـ الدكتور أبو الوفا التفتازانى بتأشيرته نصًا : « موافق مع رجاء سرعة عرض الموضوع » .

لعبة التواريخ !

كان تاريخ تأشيرة رئيس الجامعة إلى رئيس مجلس التأديب فى ٩/ ١٠/ ١٩٨٦ فى حين كان تاريخ مذكرة المستشار القانونى لرئيس الجامعة الذى أجرى التحقيق هو ١٠/ ١٠/ ١٩٨٦ ! وكان من الممكن أن يكون اختلاف التاريخين على نفس المذكرة نتيجة سهو من رئيس الجامعة ! لكن التصرفات التى تلت ذلك كانت دليلاً على ارتباك الجامعة !

العربة أمام الحصان !

الدكتور الشاكى المحال إلى مجلس التأديب تساءل عن سبب اختلاف تاريخى تأشيرة رئيس الجامعة ومستشاره القانونى ؟! وهل يجوز الإحالة إلى مجلس التأديب قبل التحقيق ؟! كان هذا تساؤلا شكليًا لكنه يتسم بالمنطق! واتفق أثناء ذلك أن ذهب المستشار القانونى لرئيس جامعة القاهرة إلى باريس ـ بعد أن حقق الموضوع ـ ليعمل رئيسًا للبعثة التعليمية المصرية فى فرنسا ، فماذا تفعل الجامعة لتلافى خطأ التواريخ ؟!

حتى تبطل حجة الدكتور الشاكى فى تساؤله المنطقى ، أتت جامعة القاهرة بنفس مذكرة المستشار القانونى إلى رئيس الجامعة لتضيف تأشيرة جديدة لرئيس الجامعة عليها من كلمة واحدة « موافق » ولكن التاريخ اختلف فأصبح ١٣/ ١٠/ ١٩٨٦ !! .

مفاجأة !!

انعقد مجلس التأديب ، وفى الجلسة الأولى إضطر رئيس المجلس إلى الانسحاب ! لأن الدكتور المحال إلى المجلس فجر مفاجأة فى الجلسة ! إذ ذكر أن توقيع المستشار القانونى لرئيس الجامعة على المذكرة توقيع مزور ! لأن الثابت أنه فى فرنسا فى التاريخ الذى يرافق توقيعه ! وقد أصر الدكتور المحال على أن التوقيع مزور ! كما أفاد الدكتور المحال بأن توقيعى المستشار القانونى لرئيس الجامعة بينهما فارق ملحوظ ! بمعنى أن هناك توقيعًا صحيحًا وآخر مَقلدًا ! .

وزير التعليم وخطورة الموقف !

لجأ الدكتور المحال إلى مجلس التأديب بشكوى إلى وزير التعليم وقتها الدكتور أحمد فتحى سرور ، وفى الشكوى ركز الدكتور المحال إلى مجلس التأديب على نقطة التوقيع المزور ! وقد سلم شكواه إلى مكتب الوزير فى ٢/ ٢/ ١٩٨٧ ، وقيدت برقم ٨١٧ ـ ٩ ، وقد بادر الوزير بكتابة خطاب إلى رئيس جامعة القاهرة قال فيه : « أرجو إبداء الرأى والإفادة كتابة ، والتحقيق فى مسألة تغيير التقريرات التى وردت شكوى الدكتور المحال إلى مجلس التأديب . . . . والتدخل لإنهاء هذا الموضوع نظرًا لخطورة الموقف » !

وقداستمر الأمر هكذا بين مذكرة ومذكرة ! ومن تأشيرة إلى تأشيرة ! لكن الوقائع قد كشفت الكثير عن طبيعة العلاقات بين بعض أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات ! والأسلوب الذى تدار به هذه العلاقات بما لا يدعو إلى الاحترام ! وقد نشرت تفاصيل هذه الواقعة لكاتب هذه السطور فى جريدة الوفد يوم الخميس ١٦ ابريل من عام ١٩٨٧ بالعدد رقم ١٦٣ ، ولم تتكرم جامعة القاهرة بعد النشر ـ وحتى الآن بالطبع ـ بموافاة الجريدة بسطر واحد يرد على ما نشر نفيًا ، أو إيضاحًا ، أو غيره !



كتاب العميد !

حملت الخطاب لى إحدى الموظفات بكلية الإعلام فى جامعة القاهرة ، وكان هناك من وراءها بالطبع ! ومن يعنيه فى هذه الكلية - خاصة من بين أساتذتها - أن يصل الأمر لنا فى جريدة « الشعب » ، كان الخطاب باللغة الإنجليزية وموجها من « د . كلاوس كريبندورف » إلى عميد كلية الإعلام بجامعة القاهرة وقتها - عام ١٩٨٤ - شخصيًا . الأستاذ الأمريكى - أظنه من أصل ألمانى - حاد العبارات مستقيم القصد واضح فيما يتهم ومن يتهم ! « كريبندورف » يأخذ على عميد كلية الإعلام فى جامعة القاهرة أن الأخير قد سطا على كتاب له بعنوان « تحليل المضمون » قرره العميد على طلبته فى مختلف فرق الكلية حاملاً نفس العنوان !

ولم يكن فى إمكاننا بالطبع أن نشارك الأستاذ الأمريكى فيما ساق من اتهام ، وكان علينا أن نحيل خطاب الأستاذ الأمريكى إلى ترجمة دقيقة متخصصة ، ثم الحصول على الكتاب الأصلى لكريبندورف ، ومضاهاته بالكتاب المقرر فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة . . كتاب العميد « تحليل المضمون » ! حتى يتسنى لنا تحرى الأمر ثم إثارته بالنشر .

الأمريكى على حق !

ويبـدو أن عميـد كليـة الإعـلام بجامعة القاهرة وقتها قد تصور أن بعد المسافة بين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ومصر سيجعل اكتشاف الأمر من المستحيلات، وكان له بعض العذر فى تصور هذا! فالأمريكى «كريبندورف» ذكر فى خطابه إلى العميد أن اكتشافه لأمر السطو كان محض صدفة ! عن طريق واحد من طلبته العرب هناك ! وقد شاء سوء حظ العميد المصرى أن الطالب العربى كانت لديه نسخة من الكتاب بالعربية كما وصفه العميد ! ومع ذلك . . فإن العميد ـ فيما يبدو ! ـ قد اعتبر أن وصول خطاب الأستاذ الأمريكى إليه ومن ثم إيداعه الأدراج يمكن أن يدفن جريمته إلى الأبد ! لكنها الصدف وحدها ولا ينفع حذر من قدر !

جاءتنا الترجمة الواضحة الدقيقة لخطاب « كريبندورف » إلى العميد ! وهو يتهمه صراحة بالسرقة ! ثم ينذره بأن الأمر سيكون أمام القضاء وأنه سيعرف كيف يحصل على حقوقه بالطرق القانونية !

ثم اجتمع الرأى عند اثنين من أساتذة الإعلام المتخصصين ـ بعد فحص الكتابين فحصًا دقيقًا وشاملاً ـ على أن عميد كلية الإعلام قد ارتكب الجريمة محل الاتهام ! وفى العدد رقم ٢٣٩ من جريدة « الشعب » يوم الثلاثاء الثالث من يوليو ١٩٨٤ أثرنا الواقعة بصراحة ، وطلبنا من جامعة القاهرة أن تحقق فى الأمر ! وطالبنا مجلس كلية الإعلام باتخاذ موقف واضح من هذا الاتهام الذى أثرناه !

مساع وانتقام !

وأما المساعى بشأن السكوت على الجريمة فقد جاءتنا من صحفية

زميلة على صلة وثيقة بدوائر الجامعات والتعليم تعمل فى جريدة يوميةقومية واسعة الإنتشار ، وكانت الزميلة صاحبة حاجة عند عميد الإعلام ! فقد كانت شارعة فى التقدم إلى الدراسات العليا بكلية الإعلام وظل الأمل يحدوها فى تحقيق ذلك عن طريق مجاملة عميد الإعلام والوقوف إلى جواره فى محنته ! وقد استغلت السيدة زمالتها القديمة لرئيس تحرير جريدة « الشعب » الزميل الكبير حامد زيدان فبذلت معه المحاولة تلو المحاولة حتى تنتزع وعدًا بالسكوت ! لكن حامد زيدان أعلن لها أن العميد يمكنه أن يدفع عن نفسه الاتهام بالوسيلة التى يراها ! لكنه ـ أى رئيس التحرير ـ لا يرضى لنفسه أن يمنع ما سيرد بشأن الواقعة مستقبلاً ! فكفت السيدةعن المحاولة .

لكن عميد كلية الإعلام كان مهمومًا بشىء آخر ، من أين وصلنا خطاب الأمريكى « كريبندورف » من مستقره المكين ؟! ومن الذى ساعد على وصول الخطاب ؟! وحصر العميد شبهاته وتحرياته فى موظفة مسكينة تعمل سكرتيرة فى مكتبه ! وقد شوهدت السكرتيرة باكية نائحة أمام الطلاب والموظفين والأساتذة بعد أن هددها العميد بالويل والثبور وعظائم الأمور مع أنها راحت تثبت له بالدليل تلو الدليل على براءة ساحتها من تهمة تسهيلها حصول « الشعب » على الخطاب ! . أما جامعة القاهرة فقد ظلت على صمتها إزاء الواقعة ! ثم راح العميد يوزع شبهاته واتهاماته على بعض من زملائه أعضاء هيئة التدريس بالكلية ! حتى أنه تواترت الأنباء فى الكلية عن وصول خطابات بالتهديد من مجهولين إلى بعض من هؤلاء الأساتذة والتلويح بالانتقام ! وقد تقدمت وقتها أستاذة بالكلية إلى رئيس جامعة القاهرة ملمحة باتهام عميد الكلية بأنه وراء ما وصلها من

خطابات! حوى بعضها أوراقًا من الملف الخاص للأستاذة بالكلية على نحو مشين ! لكن الجامعة ظلت صامتة !

عبقرية الرد !

وبينما عميد كلية الإعلام يمضى فى تحرياته وتهديداته بالانتقام ، إذ به بعد ثلاثة أسابيع من نشر قضية سطوه على الكتاب الأمريكى يرسل لنا ردًا « عبقريًا » ! على ما نشر فى الجريدة ! وقد تجلت « عبقرية الرد » ! فى أن العميد قد رأى فيه الخلاص ! فقد نفى فى هذا الرد أن خطاب «كريبندورف » قد وصله من الأصل ! ثم زاد على ذلك بنفى اتهام الأستاذ الأمريكى له بالسطو جملة وتفصيلاً ! وكان أن نشرنا الرد ! بتعقيب منا أشرنا فيه إلى العميد ـ أنه فى حدود معلوماتنا ـ فإن الخطاب كان فى درج مكتبه الخاص ! وأنه ـ على فرض أن الخطاب لم يصله !ـ فإننا على استعداد لموافاته بصورة منه ! وأننا ما زلنا نرى أن الاتهام لا يمكن دفعه بهذا الرد ! وكررنا أن على الجامعة جلاء الحقيقة فى هذا الاتهام ، لكن جامعة القاهرة ظلت ـ على عادتها ـ صامتة !

السطو على أمريكى آخر !

تبين ـ بمزيد من الفحص ـ أن عميد كلية الإعلام لم يكتف بالسطو على كتاب الأمريكى « كريبندورف » وحده ! ذلك أنه قد امتدت يده بالسطو على كتاب آخر لمؤلفه الأمريكى « أول هولستى » فى كتابه « تحليل المضمون » الذى نشرته دار « أديسون ـ ويزلى » عام ١٩٦٩ ! ولم يكن الاهتداء إلى هذه السرقة الثانية إلا بإشارة قد وردت فى خطاب

«كريبندورف» إذ ذكر لعميد الإعلام أنه ـ أى العميد ـ قد نقل حرفيًا فى كتابه من كتاب « أول هولستى » ! وها نحن نجد صفحات كاملة مترجمة ترجمة حرفية إلى كتاب العميد بالعربية ! صحيح أن العميد قد أشار إلى «أول هولستى » ضمن مراجع كتابه ، الأمر الذى لم يفعله مع «كريبندورف»! لكنه يبقى أن العميد لم يكن له فضل فيها نقل من كتاب «أول هولستى » ! اللهم إلا الترجمة الحرفية ! ولم يذكر أنه مترجم بل مؤلف ، وفوق ذلك فقد قال فى مقدمته لكتابه « من هنا . . نبتت فكرة هذا الكتاب التى راودتنى منذ فترة طويلة ، ومنذ أحسست بمدى حاجة المكتبة العربية إلى دراسة نظرية متكاملة فى هذا الموضوع » ! .

وكانت أمانة العميد فى النقل والترجمة الحرفية مدهشة ! آياتها ما نجده فى صفحات « أول هولستى » بأرقام ٣ ، ٤ وقد وردت فى كتاب العميد فى صفحة رقم ٢٢ وكذا صفحات ٢٦ ، ٧٠ ، ٨٩ ، ١٢ ، ٥٩ من كتاب «أول هولستى » هى صفحات ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ فى كتاب العميد ، بالنص فلا تعديل ولا تبديل .

جلاء العميد عن المنصب ومصر !

رأت جامعة القاهرة أنه بدلاً من الفضائح فمن الأوفق أن يرحل عميد كلية الإعلام عن منصب العمادة ! وهو ما حدث بعد إثارتنا لما أثرنا ! وقد وجد عميد الإعلام أنه ببقائه فى مصر بعد ذلك بقاء لجريمته ماثلة حية فآثر الرحيل عن مصر ، واستقر فى دولة عربية شقيقة يدرس مواد الإعلام لطلبة إحدى جامعاتها الإسلامية ، وظل هناك لسنوات عاد بعدها ليدرس فى الجامعات المصرية وكأن شيئًا لم يحدث ! .



كيف أصبح عميدًا ؟!

فى عام ١٩٨٢ تقدم الدكتور .... المدرس بكلية الآداب بجامعة .... بإنتاج علمى لكى يرقى من درجة مدرس إلى درجة أستاذ مساعد ، وقد تألف إنتاج المدرس من عدد من الكتب فى الآداب ، وطبقًا للمتبع فقد أحيل هذا الإنتاج إلى لجنة علمية على رأسها الأستاذ الدكتور رئيس قسم اللغة العربية بجامعة .....

فماذا قالت هذه اللجنة العلمية ؟ وما الذى اتفق عليه أعضاؤها فى هذا الإنتاج الذى تقدم به هذا المدرس للترقية ؟! نقتطف بعضًا من تعليقات اللجنة وهو ما ورد فى تقريرها الصادر فى ١٢ نوفمبر من عام ١٩٨٢ . بتوقيعات أعضائها وعلى رأسهم رئيس اللجنة .

عن الكتاب الأول الذى ألفه المدرس طالب الترقية وقدمه ضمن إنتاجه قالت اللجنة :

« الكتاب لا يكاد يقدم أى فكرة جديدة تثرى البحث الأدبى ، فالغالب عليه العرض والنقل على نحو مدرسى ، كما يكثر فيه الاستطراد الذى يبعد به عن جوهر الموضوع ، فهناك فصل خاص بالعصر .... بدأ بنحو خمس وعشرين صفحة « من ص ١١٩ ـ ص ١٤٥ » فى تاريخ

الدولة . . . . وحديث عن الفرق والمذاهب ، وكل ذلك خارج عن موضوع الدراسة ، وتبدو مدرسية الكتاب فى إيراده لنماذج عديدة من الخطب بهدف تحليلها ، ولكن التحليل لم يكن يتجاوز شرحًا للخطب ، أو ذكر الظروف التى أنشئت فيها ، ولهذا فإن الكتاب لا يبدو دراسة أدبية بمعنى الكلمة ، وتحديده لخصائص الخطابة الجاهلية ، أو خطابة العصور التالية تحديد سطحى لا يكاد يقدم شيئًا جديدًا . فحديثه عن الخطابة الجاهلية تغلب عليه السذاجة وتسوده الأحكام الخاطئة . ومن ذلك تفسيره قصر الجمل والفقرات عند الخطباء الجاهليين بأنهم كانوا . . . . . «ص ٥٧ » . وليس هذا بتعليل صحيح ، فهذه أحكام ينقصها التحديد والدقة ، ولا تقدم شيئًا فى الحقيقة ، هذا فضلاً عن كثرة الأخطاء التى يبدو أن السبب فيها كان هو السرعة فى إعداد الكتاب ، ومن ذلك تعريفه « الخطابة » بأنها جمع لكلمة « خطبة » وهو خطأ لغوى واضح ، والأخطاء التعبيرية فى الكتاب كثيرة ، وكذلك فى النقول ، ومنها نقله للآية القرآنية «يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له. . . الآية»، ففى الآية خطآن جسيمان، لم يستدركهما المؤلف فى قائمة التصويبات الطويلة التى ألحقها بالكتاب » !!

كان هذا أول ما بدأت به اللجنة من إنتاج المدرس طالب الترقية ! فماذا عن الكتاب الثانى من إنتاجه ؟ ! .

قالت اللجنة فيه :

« وفى هذا القسم من الكتاب نلاحظ كيف تغلبت السطحية والتسرع وسذاجة الأحكام والبعد عن الدقة . وزاد الأمر سوءًا فى هذا القسم أن

المؤلف أقحم نفسه بجرأة غريبة فى ميدان الأدب الغربى ، والحديث عن مدارسه ومذاهبه . بغير أن تكون له حصيلة من القراءات فيه ولا المعرفة به ، ثم حاول أن يطبق تلك المذاهب والمدارس على الأدب العربى ، فازداد تخبطه واضطرابه » !

ويستطرد تقرير اللجنة فى صدد هذا الكتاب فيقول :

« وقد بدأ المؤلف فى الصفحات الأولى من الكتاب بالحديث عن تعريف الأدب عند العرب والغربيين ، فلم يأت بأكثر من نقول متضاربة كانت مناقشته لها ساذجة لا تقدم شيئًا . أما حديثه عن المذاهب الأدبية فى الأدب العربى فقد أنكر فيه وجود مذاهب « بالمعنى المفهوم عند الغربيين فى مذاهبهم المتعددة التى تقوم أساسًا على دعائم فلسفية ونقدية» (ص ١٤) ولست أدرى لماذا كان هم المؤلف بعد هذا الحكم هو أن يتصور وجود كل هذه المذاهب الغربية فى الأدب العربى وأن يثبت ذلك . ولم يفطن إلى ما فى هذا من تناقض واضطراب . على أنه لا يلبث أن يثبت وجود مذهب جديد فى الشعر العربى هو ما نادى به أبو نواس من إحلال المقدمة الخمرية محل المقدمة الطللية (ص ١٦) ثم انتقل من ذلك إلى مذهب جديد هو الذى يسميه « مذهب البديع » الذى تزعمه أبو تمام . وفى سياق ذلك يورد المؤلف أحكامًا غريبةبيِّنة الخطأ مثل قوله : إن ابن المعتز تناول فى كتابه « البديع » « المحسنات التى ليس لها علاقة بالشعر مثل الجناس والطباق ورد الأعجاز على الصدور» (ص١٧) .

ويأتى المؤلف فى الصفحة التالية بحكم غريب هو أن المذاهب الغربية الأدبية زحفت إلى البلاد العربية والأدب العربى منذ القرن الخامس عشر الميلادى (ص ١٨) . ولسنا نعرف ما هى هذه المذاهب الأدبية التى زحفت على الأدب العربى منذ هذا القرن ، مع أن هذه المذاهب لم تكن قد تكونت بعد . والغريب أنه يقول بعد ذلك بسطور قليلة فى نفس الصفحة : إن الاحتكاك بين أدبنا العربى والآداب الغربية لم يظهر إلا بعد جهود جماعات التبشير الدينى وكذلك « فرق الترجمة وبعثاتها التى نشطت على أيدى المفكرين العرب » هذا مع أن المعروف هو أن الترجمة وبعثاتها لم تظهر إلا فى القرن التاسع عشر أى بعد الزمن الذى قرره المؤلف منذ سطور بأربعة قرون كاملة .

ويتحدث المؤلف بعد ذلك عن المذاهب الأدبية فى الغرب فيقول فى صيغة التشكك : إنها مذاهب «يقولون إنها نشأت ونمت فى العالم الغربى» (ص ١٩) ، ويقول بعد ذلك كلامًا يفهم منه أنه ينكر هذه الحقيقة لكى يؤكد أن كل هذه المذاهب معروفة عند العرب منذ الجاهلية (!) . هذا مع أنه أنكر قبل ذلك وجود هذه المذاهب فى الأدب العربى جملة .

ويبدأ حديثه بالمذهب الكلاسيكى ويتعرض لتاريخه وخصائصه ، وكلامه فى ذلك منقول عن بعض المراجع الحديثة التى لم يهضم مادتها . ثم ينتقل إلى أن هذا المذهب عرف عند العرب وأجاد شعراؤهم فيه ، ومنهم امرؤ القيس وزهير وعنترة (ص ٢١) ، ويعد من شعراء المذهب الكلاسيكى فى العصور التالية الحطيئة والفرزدق والأخطل وجرير وأبو تمام والبحترى والمتنبى وابن هانئ الأندلسى والبارودى وشوقى وحافظ واسماعيل صبرى وعلى الجارم .

ثم ينتقل إلى المذهب الرومانسى وبعده إلى المذهب الرمزى ، ثم الواقعى . ويجتهد فى أن يثبت أن الشعراء العرب السابقين كانوا أيضا رومانسيين ورمزيين وواقعيين . ويسوق ذلك فى حماسة ساذجة وكأنه يدافع عن قضية قومية لا يتم رفع رايتها إلا إذا أثبت أن الشعراء العرب فى جميع العصور : من امرئ القيس إلى حافظ وشوقى والجارم كانوا كلاسيكيين ورومانسيين ورمزيين وواقعيين فى وقت واحد ! ونرى فى حديث المؤلف عن كل ذلك اختلاطًا غريبًا فى المفاهيم أدى إليه عدم معرفته بالأدب الغربى واعتماده فى ذكر من ذكر من أسماء شعرائه الغربيين على كتابات مترجمة لم يفهمها ولم يحسن هضم مادتها ولم يعرف دلالة مصطلحاتها . فهو مثلاً يعتقد أن المذهب الرمزى الذى عرفته أوربا هو نفسه الذى يتمثل فى شعر اسماعيل بن يسار الشعوبى حينما افتخر على امرأة « رمز » بها إلى العرب هى « أمامة » (ص ٦٩) وكأن هذا هو أقصى ما وصل إليه ما يسمى بالشعر الرمزى ، وهو يرى أن الواقعية التى سادت الأدب الأوربى بعد الرومانسية هى التى تمثلت فى شعر الحرب عند الجاهليين لأنهم « صوروا الوقائع والأحداث تصويرًا واقعيًا » (!!) .

وهكذا نرى أحكام المؤلف كلها من هذا النوع الذى يدل على فجاجة التفكير وقلة الحصيلة من معرفة الآداب والتبسيط والتسطيح فى الأحكام . ولا شك فى أن هذا مرجعه التسرع وشهوة الكتابة السريعة بغير رصيد من المعرفة ، أو التثبت ، ثم اقتحام ميادين للبحث ليس للكاتب بها خبرة ولا تمرس .

أما القسم الثانى فهو دراسة لغرضين من أغراض الشعر العربى هما الفخر والحماسة . وليس فى هذه الدراسة جديد يذكر ، بل هى عرض للمعانى التى افتخر بها الشعراء العرب منذ العصر الجاهلى . والمؤلف بعد هذا العرض يأتى بنماذج لا نجد لها تحليلاً ، وإنما نثرًا للأبيات وشرحًا لها . والشىء السيئ هنا هو أنه فى أغلب الأحوال لا ينقل عن المصادر الأصيلة ، بل عن مراجع حديثة لا يذكر حتى أسماء مؤلفيها مثل كتاب «الفخر والحماسة » (؟ !) . وحديثه بعد ذلك عن هذين الغرضين ـ وقد تتبعهما المؤلف منذ العصر الجاهلى حتى المتنبى ـ يتسم بالسطحية وتتخلله أحكام خاطئة مثل قوله : إن الفخر الجاهلى تحول فى ظل الإسلام من الذاتية الفردية إلى الجماعية (ص ١٢٩) . مع أن الطابع الجماعى واضح فى الفخر الجاهلى لم ينكره أحد ، ومثل قوله : إن الشريف الرضى « هيأ نفسه مثلاً للوقوف ضد البويهيين لما أرادوا الإغارة على الدولة العباسية والقضاء عليها فوقف يحمس قومه متخذًا من نفسه مثلا (ص ١٧٣) . فهذا الكلام يدل على أن المؤلف لم يعرف الشريف الرضى ولم يعرف تاريخ الخلافة العباسية ولا الدولة البويهية ، فقد كان البويهيون على عهد الشريف الرضى (عاش بين سنتى ٣٥٩ و ٤٠٦) كانوا يتحكمون فعلاً فى الخلافة العباسية ، وكان الشريف الرضى يمدح ملوك البويهيين وكانت صلته بهم صلة مودة لاسيما وأنهم كانوا شيعة مثله . أما « تحليل » المؤلف للشعر فتكثر فيه عبارات من طراز « فيالها من لوحة تفوق ما ألفناه لدى شعراء الحماسة . . . وما أبدع ما ساقه الشاعر فى بيته الأخير (ص ١٣٩) .

نأتى إلى الكتاب الثالث فى إنتاج طالب الترقية وما قالته اللجنة الفاحصة ليس آخر المفاجآت ! تقول :

« هـذا الكتاب أشتات من المقالات لا يضمها جامع ، فهى كما صورها العنـوان اختارهـا المؤلـف من « . . . » ليبرز بها رسالـة الأدب الهـادف إلى الإرشاد والتوعية .

ولا ننتظر والأمر هكذا من هذه المختارات أن تكون موضوع بحث منهجى بمعنى الكلمة ولا دراسة تقدم للقارئ شيئًا جديدًا ، بل هى نصـوص يعلـق عليهـا المؤلـف محاولاً أن يستخلـص منهـا عظـة خلقيـة أو درسًا تربويًا .

ويبدأ الكتاب بفصل يتحدث فيه المؤلف عن أدب التهذيب والسلوك فى القرآن الكريم والحديث النبوى . والفصل الثانى « جولة فى محيط الأدب » يدرس فيه جوانب من حياة عنترة وزهير وشعرهما . . والفصل الثالث « من رياض . . . . » يدرس عينية حسان بن ثابت ثم قطعا من شعر المتنبى الحماسى ، والفصل الرابع عرض لبعض المواقف الأدبية ، منها وصف الإمام العادل للحسن البصرى ، وموقف لليلى الأخيلية مع الحجاج الثقفى ، ثم عرض لعمرية حافظ إبراهيم . والفصل الخامس مفرد لرباعيات الشاعر المهجرى إلياس فرحات ، ثم من شعر شوقى درس فيها بصفة خاصة قافية شوقى « من أى عهد فى القرى تتدفق » .

والكتـاب كما نرى مجموعـة من المقالات المتفرقـة لا يضمـها إلا كونهـا متعلقـة بأدب التربية والتهذيب . وهى تتسم بما سبق أن لاحظناه فى

الكتابين السابقين من سطحية وبعد عن التعمق وقلة الحظ من النتائج الجديدة » !!

تبقى الكتب الرابع والخامس وسادس أخير ، رأت اللجنة فى الكتاب الرابع ما كشف أنه ليس أسعد حالاً من سابقيه الثلاثة ، قالت اللجنة :

« يتألف هذا الكتاب من أربعة مباحث : الأول حول كلمتى أدب وجاهلية ، ثم رأى فى الحياة العقلية الجاهلية . والمبحث الثانى يتضمن جانبين : الأول حول أيام العرب فى الجاهلية ، والثانى الشاعر العصلوك الشنفرى من خلال قصيدته المشهورة « لامية العرب » والمبحث الثالث يدور حول ثلاثة من الشعراء الجاهليين : عنترة وعمرو بن كلثوم وزهير بن أبى سلمى . . والمبحث الرابع فيه محاولة لدراسة بعض أغراض الشعر الجاهلى : المديح والهجاء ، ثم الغزل بنوعيه العذرى والفاحش . وينهى المؤلف دراسته بالكلام عن بعض السمات الخلقية فى الشعرالجاهلى .

أما المبحث الأول الذى يتعرض فيه لتطور دلالتى كلمتى « أدب » و «جاهلية » فلا يأتى المؤلف فيه بشىء جديد . ثم يضيف إلى ذلك ما يسميه « نظرة ورأى فى الحياة العقلية الجاهلية » . وهنا نجده فعلاً يحاول أن يقول شيئًا جديدًا ، وذلك حين ينكر أن يكون عرب الجنوب قد أورثوا عرب الشمال حضارة يمكن الاعتراف بها ، ويعلل الكاتب ذلك بأنهم ـ أى عرب الجنوب ـ « لم يخطوا فى مجال الحضارة خطوات يعتد بها أو تترسم بعدهم » ، « وأنهم لم يكن عندهم إلا قشور فى علوم مختلفة كالزراعة ورى الأرض والهندسة» (ص ١٧) ، هذا رأى خاطئ يدل على عدم تتبع المؤلف للدراسات الكثيرة الخاصة بحضارة بلاد العرب الجنوبية .

وكلامه الموجز بعـد ذلك عن ثقافـة عـرب الشمـال لا يخـرج عن حـدود ما هـو معـروف متداول .

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن الجزء الأول من المبحث الثانى ، وهو الخاص بعرض بعض أيام العرب فى الجاهلية . أما الجزء الثانى وهو دراسته للشاعر الصعلوك الشنفرى . فإنه يسوق فى أولها ترجمة الشنفرى كما وردت فى بعض المصادر القديمة بما تحمله من تفاصيل خرافية ، ثم يحلل بعد ذلك لامية العرب فيقسمها إلى أجزاء ويشرح كل جزء ، وينهى المبحث بكلام عن فلسفة اللامية ليس فيه جديد .

والمبحث الثالث يتناول مواقف ثلاثة من الشعراء : عنترة وعمرو بن كلثوم وزهـير بن أبى سلمى من خـلال معلقاتهـم ، وطريقتـه فى التحليـل هى التى اتبعها فى المباحث السابقة . ونلاحظ أنه أعاد فى هذا المبحث صفحات كاملة كان قد نشرها من قبل فى كتابه (. . . .) والصفحات الواردة هنا حول زهير (بين صفحتى ١٢٩ و ١٤٠) . من هـذا الكتـاب هى نفسهـا التـى سبـق للمؤلـف أن كتبهـا فى كتابه السابق « . . . » (ص ٨٤ ـ ٩٣) ، والصفحات التى درس فيها عنترة (من ص ٦٦ إلى ٧٢ من هذا الكتاب) هى نفسها الواردة فى كتاب « . . . » (من ص ٩٨ إلى ١٠٤) .

وفى المبحث الرابع يتناول المؤلف بعض أغراض الشعر الجاهلى ثم يتحدث عن بعض السمات الخلقية المستخلصة من هذا الشعر .

هـذا الكتـاب بما ضمـه من أبحـاث متفرقـة لايكـاد يأتى بفكرة جديدة » !!

بدلاً من الاستطراد !

كان هذا مجرد استعراض لبعض أحكام لجنة الترقية على إنتاج المدرس ، ولو استسلمنا لاستعراض ما بقى من أحكامها على الكتابين الباقيين لضيعنا الكثير من الورق والوقت ، ذلك أن الكتابين لم يصادفا عند اللجنة غير ما صادفه سابق إنتاج المدرس للترقية ! وجاء قرار اللجنة ينص على :

« وننتهى من فحص هذا الإنتاج فى جملته إلى أنه لم يكد يسلم منه إلا الكتاب الأخير ، الذى كان خير ما قدمه الباحث ، على أنه حتى فى هذا الكتاب لا نستطيع أن نقول : إنه قد وصل إلى نتائج جديدة حقًا . غير أنه قد يبشر بأن صاحب هذا الإنتاج ربما استطاع أن يقدم فى المستقبل شيئًا يرقى إلى استحقاق الترقية ، أما بهذا الإنتاج الذى تقدم به ، فإننا لا نراه جديرًا بالترقية ، إذ أنه لا يكفى وحده لذلك ، وبالله الاستعانة » .

كان هذا قرار اللجنة لكن المدرس بقدرة قادر قد ظل يترقى حتى أصبح عميدًا للكلية التى كان مدرسًا فيها ويشرف على دراسات الماجستير والدكتوراه لطلاب الدراسات العليا فى هذه الكلية ، سألنا : كيف أصبح عميدًا ؟! وكيف قفز هذه القفزة ؟! وجاء الجواب عجيبًا . . نعم . . لقد أخذ طريقه إلى الترقى إداريًا !! والقانون يسمح ؟! كيف مرة أخرى ؟! .

اسألوا معنا الجامعة !! .

أساتذة .. أم ماذا ؟!

كان هذا هو عنوان مقال لكاتب هذه السطور فى جريدة الوفد بتاريخ ١٢ أغسطس من عام ١٩٨٧ بالعدد رقم ١٣٥ . والذى أثار شهيتى لكتابة هذا المقال أن مؤتمرًا قوميًا لتطوير التعليم كان منعقدًا فى جامعة القاهرة فى الفترة من ١٤ ـ ١٦ يوليو ١٩٨٧ ، وقد نظم المؤتمر المجلس الأعلى للجامعات ، لم يكن المؤتمر فى حد ذاته هو الدافع لكتابة مقالى ، وإنما كان الدافع بالتحديد بحثًا لأستاذ جامعى فاضل وشجاع إذ صارح الأستاذ الدكتور سعيد اسماعيل على ـ وللرجل مقالات وكتابات عديدة فى مختلف الصحف والمجلات ـ بما لم يشأ غيره أن يطرحه فى أى محفل خاص بالتعليم الجامعى والجامعات ! وعلى غير العادة مما درجنا على طرحه فى مؤتمراتنا الرسمية . فقد بلغت شجاعة هذا الأستاذ الجامعى حدًا سيظل مذكورًا له . خاصة وأن بحثه الذى طرحه فى المؤتمر كان خاصًا بموضوع تعليمى هام وخطير ! موضوع البحث « الدراسات العليا التربوية ـ الأزمة والأصل » ، كما أن أهمية البحث تعود كذلك إلى أن واضعه أستاذا جامعيا له باع وذراع فى الدراسات التربوية فى جامعة عين شمس وهى من جامعاتنا العريقة ، وقد وجدت البحث كالشهادة التى يقدمها صاحبها على ما آل إليه حال الدراسات العليا الجامعية فى هذا الفرع العلمى الهام ! وكان تعليقى فى المقال ما نصه :

(طالعت بحثًا علميًا للدكتور « سعيد اسماعيل على » طرحه على المؤتمر القومى للتعليم ، وفى البحث قال الأستاذ : « إن الدراسات التربوية أكثر التصاقًا بالأبعاد الاجتماعية وأشد حساسية لنبض الواقع الاجتماعى ، وهذا يفرض على الباحث التربوى بصيرة اجتماعية ووعيًا اجتماعيًا بعملية تثقيف مستمرة بقضايا المجتمع ومشكلاته ، لكن الأستاذ الشجاع يؤكد أن القائمين بالدراسات التربويةالعليا لا يتوافر فيهم هذا ! فالبعض « يرتعد » إذا اقترح باحث موضوعًا له مساس بالسياسة ! أو حاول أن يفسر بعض الظواهر الاجتماعية بتحليل تشير نتائجه إلى اتهام للنظام السياسى وممارساته أو بعض ممثليه ! ويبادر هؤلاء القائمون على أمر هذه الدراسات بدور «مباحثى » ! بأن هذا « ممنوع ويسبب لنا حساسيات » ! إلى غير ذلك من مبررات لا علمية ، تنبئ عن افتقاد الشجاعة وتدل على تسيد منطق المسايرة إيثارا للعافية واستجلابًا للمنافع ! فإذا كان للباحث موقف فكرى معين رفع القائمون على أمر هذه الدراسات شعارًا باطلاً هو « الحياد العلمى » المزعوم فى القضايا الاجتماعية ! والويل لصاحب الاتجاه الفكرى ـ كباحث ـ إذا وقع تحت طائلة مشرف من أصحاب تيار المسايرة والجبن !
أقول : إن هذا الأستاذ الذى صارح جمهرة المؤتمرين ـ وهم أساتذة وزملاء له ـ بهذه المصيبة الجارية فى دراساتنا التربوية الجامعية كان شجاعًا وصاحب ضمير حتى لأنه قال للجميع ما لم يقله آخرون ! آثروا أن يكون الكلام أنيقًا أناقة المؤتمر وموضوعه ، ولابد أن البعض قد استبشع ما قاله الأستاذ فى بحثه ! لكنه أكد أن البحث العلمى أساسه الحرية ، وأن أساتذة الجامعة لا يجب أن يخلطوا بين دورهم ودور رجل « المباحث » ! لأن هذا الخلط إذا استقر فى جامعاتنا فعلى البحث العلمى والجامعات السلام) ! .

لم يكن ما أشرت إليه فى هذا المقال كتعليق على البحث هو الشأن الوحيد الخطير فى هذا البحث ! لقد عنيت بالإشارة إلى أن بعضًا من الأساتذة الذين يشرفون على الدراسات العليا التربوية يقومون بمهمة «رجل المباحث » فيما يطرحه تلامذة الدراسات العليا من أفكار بحثية ! وهو خطير - فى حد ذاته كما نرى - لكن البحث قد عنى - فى صراحة وشجاعة بالغة - بالكثير من الجوانب الأخرى كذلك ، ولا تقل هذه فى خطورتها - عما أشرت إليه ! ورغم مضى خمس سنوات على طرح الأستاذ بحثه فى هذا المؤتمر . إلا أننى أعلم - ويعلم غيرى بالطبع - أن الصورة فى الدراسات العليا التربوية لم تتغير ! أو لم تتطور فى إطار المؤتمر الذى طرح فيه البحث كمؤتمر قومى للتعليم ! وإليكم ما ذكر الأستاذ فى بحثه الجدير بأن ينشر كله . لكن المجال لا يتسع . ذكر الأستاذ متسائلاً ومجيبًا فى نفس الوقت :

لماذا هذه القضية ؟

إذا كان التعليم الجامعى هو (المصنع) الذى يخرج إلى المجتمع كوادره التى تقوم بتسيير وقيادة المجالات المختلفة فى مواقع الخدمة والإنتاج ، فإنه يمكن القول بأن (الدراسات العليا) هى . « المصنع » الذى ينتج «العلم» و « الفكر » الذى يقوم عليه العمل الاجتماعى بمعناه العام الذى يجعله يتسع ليشمل كل عمل من شأنه أن يدفع بالمجتمع إلى التقدم والتطور .

فلقد أصبح التعليم الجامعى وخاصة فى منطقتنا يكاد يكون امتدادًا لوظيفة التعليم الثانوى من حيث وقوف المستوى العلمى لما يقدم إلى الطلاب عند حدود ما هو مستقر الرأى عليه وما هو عام ، عن طريق عملية (نقل) تخلو من الابتكار والإبداع ، وتغيب عنها نظرات النقد والمقارنة والتحليل ، ومن ثم فقد أصبح من المحتم على الدراسات العليا أن تمثل ما يمكن تشبيهه (بخط الدفاع الثانى) ونكاد نقول (الأخير) حيث لابد فى هذا المستوى من (الابتكار) و (الإبداع) و (النقد) ، وتقديم وجهات النظر المختلفة والمواقف الفكرية ، فبمثل هذه العمليات تنمو المعرفة وبتقديم العلم وبتطوير المجتمع ، بدونها داخل الدراسات العليا بالذات ، تنتفى آخر خاصية للتعليم الجامعى ، بحيث يصبح المتبقى مجرد مدرسة ثانوية ، وإن تسمت باسم الجامعة .

وقد كان من الضرورى أن نولى (الدراسات العليا التربوية) اهتمامًا خاصًا بإفراد الورقة الحالية لها ، لا بحكم انتماء الكاتب واهتماماته ، ولكن بسبب ظروف خاصة انفرد بها هذا النوع من الدراسات ، وإن اشترك مع بقية الدراسات العليا الأخرى فى ظروف أخرى هى بالضرورة نبت المجتمع الكبير . ما دامت غير قاصرة على قطاع دون آخر .

مظاهر الأزمة والمخرج منها

ولسنا نصادر على المطلوب فنقول : إن هناك أزمة فى الدراسات العليا التربوية قبل أن نقدم الأدلة ونسوق البراهين ، ذلك أن الاحساس بهذه الأزمة عام وشامل ، وتلوكه الألسن والأفواه ، ومن ثم فهى ليست (فرضًا)

نسعى إلى تحقيقه ، وإنما هى (واقع) ننطلق منه بحثًا عن أعراضه، فما هى هذه الأعراض والمظاهر ؟

إذا حصرنا نظرنا فى دائرة البحوث التى تتم على مستوى الماجستير والدكتوراه فإن أكثر ما يشد الانتباه للملاحظ لحركة العمل العلمى هنا ، هو أنه أشبه بالماء الذى يسير على سطح الأرض بغير مجرى ، تتحكم فيه حتى نسمات الهواء بأن توجهه إلى يمين أو إلى يسار إن واجهه حجر ، وقف، وإن واجهته حفرة صغيرة ، سقط فيها . . . وهكذا ، وهذا بطبيعة الحال عكس الحال عندما يسير فى مجرى محدد .

وإذا تركنا التشبيه ، فلنقل ، إن مثل هذه الدراسات تتم فى غياب المشروع الحضارى للمجتمع . . فلتتنوع المجالات ولتتعدد الموضوعات ، ولتختلف المداخل ، ولكن من الضرورى أن يكون هناك (توجه) عام . . حد أدنى من الفكر والفلسفة والآمال تكون محل اتفاق عام ، توجه حركة البحث وترسم له الغايات وتوحى له بالسبل والوسائل .

هى إذن ليست مشكلة خاصة بكليات التربية ولا بأساتذتها ، فضلاً عن طلابها ، وإنما هى مشكلة خاصة بمجتمع مر بتحولات فكرية جذرية فى فترات زمنية قصيرة بعمر الشعوب ، ورسب كل تحول أنصارًا وتلاميذ ودعاة ، فامتلأت الساحة بالأسود والأبيض والأحمر والأخضر ، وكل فى فلك يسبحون : قبل عام ١٩٥٢ عشنا مجتمعنا يحكمه ملك وباشوات وإقطاع ورأسمالية ، ويحتله إنجليز ، وما يرتبط بكل هذه القوى من أنظمة وقيم وأساليب واتجاهات ، ثم تغير كل هذا لنعيش مجتمعًا آخر يخاصم الغرب ، أو يخاصمه الغرب ، ويصادق الشرق ، ويعادى الاستعمار

ويسعى إلى بناء الاشتراكية ، ويحاول صب الجميع فى فكر واحد ويحكمه بتنظيم سياسى واحد ، ويتصدى للصهيونية معتبرًا إياها خطرًا حضاريًا مدمرًا . . ثم تغير كل هذا لنعيش مجتمعًا آخر يدير ظهره للشرق ، ويعقد أواصر الود ، بل والعشق ، مع الغرب وخاصة زعيمته وقائدته (الولايات المتحدة الأمريكية) ،وفتح الأبواب لحركة رأس المال محليا كان، أو عالميًا ويدير الظهر لإخوانه فى العروبة ، أو يديرون هم ظهورهم له . ويصادق إسرائيل ، إلى الدرجة التى تصب فيها الصحف القومية جام غضبها عندما يزور زعيم المعارضة ، سوريا وليبيا ، وتحتفى بزيارة وزير مصرى إلى إسرائيل ! !

وإذا بالناس تشعر بتيه كبير وبلبلة عظمى ، ويتساءلون : من نحن فتجىء الإجابة بالسلب دون الإيجاب ، أى : نحن لسنا هذا ولا ذاك . . ولكن إذن : من نكون فى تصورى ، إن السؤال لم يُجَبْ عنه بكل أسف .

ويرتبط بهذا بالضرورة ، ملاحظة :٠« غياب الخريطة القومية البحثية» . . مع أن البحث المختار لدراسة الماجستير ، أو الدكتوراه يكون من اختيار الباحث ويشكل مشكلة تؤرقه ويهتم بها ، لكن البحث العلمى ، إذا كان يقوم به فرد ، فهو لابد أن يتم من أجل هذا المجتمع ، وذلك بأن يلبى احتياجاته ويتصدى لمشكلاته ، ومن ثم فلا ينبغى أن تعطى أولوية للبحوث ذات الوظيفة المعرفية ، وإنما لتلك ذات الوظيفة الاجتماعية ، فإذا جاء باحث يطلب دراسة موضوع عن دور النظام التعليمى فى تحقيق العدالة فى جمهورية أفلاطون ، قد لا نشجعه ،

لا تقليلا من قيمة الفكرة ، فهى فكرة جيدة من غير شك وتحتاج بالفعل إلى دراسة ، ولكن ربما كان من الأوفق أن تتم فى مجتمعات لا تقلقها لقمة العيش ولاتقض مضجعها المشكلات الضاغطة فى المسكن والأمن وتصبح المشكلة الأكثر إلحاحًا هى البحث عن مدى تحقيق نظام التعليم المصرى للعدالة الاجتماعية فى هذه المحافظة ، أو تلك ، أو هذه المرحلة ، أو تلك .

وفى مجتمع يعانى من التخلف والأزمة الاقتصادية الطاحنة ، لا ينبغى أن يترك الأمر للمحاولة والخطأ فى الاجتهادات الفردية البحتة ، وإنما من الضرورى أن تتفق السلطة التعليمية التنفيذية والسلطة العلمية التربوية على تشخيص لمشكلات الواقع التعليمى وقضاياه والتى تحتاج إلى جهود بحثية لدراستها وتشخيصها وتقديم الحلول اللازمة إن لم يكن للقضاء عليها ، فعلى أقل تقدير لتلافى آثارها الجانبية وتخفيف ويلاتها على مسيرة التعليم .

والدراسة العلمية لكى تتم ، فإن غذاءها الرئيسى هو المعلومات . لذلك فإن نوعية الدراسة ومدى علميتها ويسر تدفقها إنما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنظام المعلومات القائم فى المجتمع . فإذا ما أردنا تشخيصًا لنظام المعلومات التربوية فى مصر ، فسوف نجد ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

ولا نستطيع أن نزعم قدرتنا على تناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة فهو موضوع بحث قائم بذاته ، وإنما يكفينا هنا بعض النماذج والأمثلة التى تؤكد قبل ذكرها ، أن وضع المعلومات التربوية هنا ليس خاصًا

بالدراسات التربوية وحدها ، وإنما تشترك فيه كذلك مختلف الدراسات الأخرى :

(أ) فعلى الرغم من انتشار كليات التربية من الإسكندرية إلى أسوان إلى سيناء ، إلا أن باحث الماجستير والدكتوراه فيها لا يجد فى محافظته ما يتيح له الفرصة للحصول على المعلومات الكافية ، إذ أن الكم الأكبر منها فى القاهرة . إن المسألة ليست كتبًا فقط ، فهذه يمكن الحصول عليها وأنت فى أى مكان ، ولكن الباحث التربوى يكون دائمًا فى حاجة إلى الوثائق والتقارير والإحصاءات واللوائح والقوانين وغير هذا وذاك مما هو ضرورى لبناء البحث ، هذا فضلاً عن الحاجة- فى بعض البحوث والدراسات - إلى إجراء حوارات ومناقشات مع عدد من القيادات التربوية سواء على المستوى التنفيذى ، أو على المستوى الفكرى .

(ب) وعلى الرغم من أن الجمهرة الكبرى من دارسى الماجستير والدكتوراه من المعلمين الذين يقومون بالعمل الفعلى فى النصف الأول من اليوم إلا أن معظم مكتبات كليات التربية تغلق أبوابها فى الثانية ظهرًا وكأن نظامنًا يحرض المعلم على .. التزويغ .. من عمله حتى يستطيع أن يجلس فى المكتبة فى أوقات العمل الرسمية ، للوصول إلى ما لابد من الوصول إليه من معلومات .

(جـ) ومكتبات كليات التربية تعيش تخلفًا مخجلاً حقًا ، لا من حيث الخدمة الداخلية ، أو التصنيف فقط ، وإنما من حيث متابعة الجديد فى العلوم التربوية والنفسية ، هذا الجديد ، نجده أكثر فى

الدوريات العلمية . ومن المضحك والمبكى معًا ، أنه ظهرت فى الآونة الأخيرة دوريات علمية تربوية ، لم تعرف طريقها إلى أرفف مكتبات الكليات مما يؤكد أن المسألة لا تقتصر على الدوريات الأجنبية وحدها ، ولا على أنها مسألة اعتمادات مالية فقط ، فمثل هذه الدوريات العربية زهيدة الثمن .

الدراسة الجامعية فى أصلها الأول : أستاذ وتلميذ . والأستاذية هنا ليست مجرد « درجة مالية » أو « وظيفة ذات موقع عال » فى السلم الإدارى، وإنما هى بالدرجة الأولى . . رسالة فكرية . . ومدرسة علمية تحمل نهج الأستاذ وفلسفته ، ويكون له تلاميذه الذين يسيرون على هذا النهج ويبشرون بهذه الفلسفة ويتابعون فكره . مع التنمية والتطوير والإضافة . وما دام الحق رائدنا ، والصراحة منهجنا فى هذه الورقة فإننا نقول بأن هذا المفهوم للأستاذية هو أدخل فى « التاريخ التربوى » منه فى جزء من الواقع التربوى .

فالكم الأكبر من كليات التربية أنشىء وليس به عضو هيئة تدريس واحد وخاصة فى الأقاليم ، حتى لقد أصبح ذلك مثالاً مشهورًا يجرى على الألسن عندما يريد أحد أن ينتقد من أوضاع التعليم الجامعى فى مصر بصفة عامة وكليات التربية بصفة خاصة . وفى أحسن الأحوال يكون هناك أستاذ واحد ، غالبًا ما يكون من غير التربويين ، وربما أقل من ذلك درجة ،كأستاذ مساعد مثلاً . . . فيغرق إلى أذنيه فى العمل الإدارى وخاصة بالنسبة لكلية جديدة حيث تتزاحم عليه مشكلات الإنشاء والتكوين والتأسيس ويقوم هذا الفرد الأحد بالإشراف على معظم إن لم

يكن (كل) الرسائل دون اعتبار لما تقوم عليه الجامعة من فكرة التخصص ، تحت دعوى أن لابد من أن يكون هناك فى الإشراف واحد من داخل الكلية ، أو الجامعة ، والأمثلة فى الذاكرة متعددة ، لا نريد ذكرها لأنها ستشير على الفور إلى أشخاص بأنفسهم ، ونحن حريصون على ألا نزج بهذه الورقة فى مسائل من هذا القبيل .

هنا نجد العدد الأكبر من المعيدين والمدرسين المساعدين يتكون فى غير مدرسة . . . فى غير الرحم الطبيعى . . . هم كأطفال الأنابيب، لا. بل هم أضل وأسوأ سبيلاً . . . يفتقدون الأستاذ الذى يتعايش معهم ويحاورونه ويحاورهم ويقرأ ويصحح ويناقش ويصحبونه فى غدوه ورواحه، ويحضرون معه المحاضرات والدروس ليقتبسوا منه نهج الممارسة والقيم الموجهة للسلوك ، والمقومة لما قد يعوج منه .

لكنهم يتحولون فى ظل الظروف الحالية إلى شىء آخر تمامًا . . أشبه بأطفال الملاجئ من اللقطاء . . يلقون الدروس بدلاً من الأستاذ لأنه بالضرورة فى أكثر من مكان فى وقت واحد رغم أنف أرسطو فى قانونه الفكرى المعروف وهو عدم التناقض يصححون بدلاً منه أوراق الإجابة ، لأن أكوامها لديه فوق الطاقة . . . يصححون له البروفات ، ويقومون بمختلف الخدمات التى قد يمتد بعضها إلى المنزل .

. هذا إذا وجد الأستاذ الواحد الذى يكون هو الوحيد فى الكلية ، فماذا إذا لم يوجد؟ فى هذه الحالة سوف تجد المعيد أو المدرس المساعد وخاصة فى كليات الأقاليم التى لا توجد هذه الظاهرة إلا فيها ، يتصرف أمام الطلاب

كأستاذ : لا يخاطب ألا بلقب . . دكتور . . هو الذى يحاضر بصفة أساسية علنية ويصحح . . . إلخ .

وكثير من أساتذة التربية خصوصًا ، فى حركة دائبة للإعارة ، وبعد أن يسير الطلاب مع أستاذ شهورًا طويلة ، إذا به يسافر للإعارة فيتلقفهم آخر ، نجده تلميذًا مخلصًا للمدرسة الفرعونية المعروفة : « امسح كل ما فات ، وابدأ من جديد » . وربما يسافر هذا أيضًا بعد شهور ، فيتلقفهم ثالث . . وهكذا ، وتكون النتيجة : مواليد مشوهة ، ممسوخة ، هى حصيلة ظروف الخروج والدخول ، والشطب والتعيين والتحويل والتبديل .

ومن أخطر ما يمكن أن يحدث حقًا فى معظم الكليات التربوية سواء فى العواصم أو غيرها ، مما يمكن أن يهدم فكرة الأستاذية والتلمذة ، أن يتم الإشراف (بالتعيين) لا (بالاختيار) أى أن يحدد القسم أن يشرف فلان على الطالب « أ » أو « ب » دون أن يكون للطالب رأى فى هذا ، ويتصل بهذا ما لا يقل عنه خطورة ، إن التغيير فى الإشراف عندما يتم ، يتم دون أخذ رأى الطالب ، بل ودون حتى إخطاره . . ولا أريد أن أفزع القارئ فأقول : إن التعديل قد يتم حتى بدون أخذ رأى الأستاذ المشرف ، أو حتى إخطاره .

والحجة التى تذكر أن ذلك من قبيل دفع شبهات ما قد تنشأ نتيجة تكاثر طلاب على أستاذ معين لا لأستاذيته العلمية المرموقة ، وإنما لما يشيع عنه ويعرف من تسهيلات وامتيازات ، وربما يكون بعضها مدفوع الأجر ويستدل أصحاب هذه الحجة بما تقوم به بعض جامعات الخليج بكل

أسف فى الفترة الحالية . من إعطاء الأولوية فى التعيين لحاملى درجة الدكتوراه من جامعة أجنبية ، لعدم الثقة فى الدرجات الممنوحة من الجامعات المصرية . . ومرة أخرى . عندنا الأمثلة لما يريد .

وحجة التكاثر المشار إليها واهية لأنه يمكن التغلب عليها بإجراء بسيط وهو أن يكون هناك حد أقصى لعدد الرسائل التى يسمح لكل عضو هيئة تدريس بالإشراف عليها ، وأما هذا الذى بدأ يظهر مؤخرًا اتهامًا للدرجات العلمية المصرية . أنها (سيئة السمعة) فتلك لعمرى مصيبة المصائب التى لا أملك حقًا اقتراحًا ما لعلاجها ، فهو تعميم باطل بطبيعة الحال ، فضلاً عن أن هناك جامعات أجنبية تفعل ما هو أسوأ ، إلى درجة بيع الدرجات بأساليب ملتوية ، لكننا لا نستطيع أن ننكر مسئولية البعض منا ، وهى قضية أخلاقية بالدرجة الأولى لا يقضى عليها مجرد قرار، أو قانون ، وإن كان هذا لا يمنع من ضرورة التدخل الرسمى باتفاق بين الدولتين : مصر ، والدولة المعنية سواء كانت هذه ، أو تلك .

ولأن التوسع كان ضخمًا فى إنشاء كليات التربية وعشوائيًا وسريعًا ، اهتز كثير من معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، حتى لقد أصبح البعض يتصور أن هذه الكليات هى . . سلة مهملات . . الجامعات ، فمن عسر إلحاقه بكلية ما ، يلتحق بالتربية ، ولم يكن عسيرًا أن يتم . . تبذير . . وإسراف فى إعطاء الدرجات فى السنوات النهائية والدبلومات حتى يفتح الباب على مصراعيه للتعيين ومرة أخرى . فلدينا أمثلة تقشعر لها الأبدان ، نمسك عن ذكرها .

وإذ يهتز البنيان الخاص بطرفى العلاقة الجامعية : الأستاذ والتلميذ تفقد النتائج مصداقيتها وتذوب فاعليتها .

وقد شاع فى كليات التربية ، وتشاركها فى ذلك كليات أخرى بطبيعة الحال، تقليد هام ، وهو أن يكون الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه مشتركًا فلا ينفرد به واحد . ونحن حقيقة فى حيرة بالغة ، لاندرى : هل نشجب هذا الاتجاه أم نصفق له ؟ فمن حيث المبدأ العلمى، لا نستطيع إلا أن نقر بأن العمل العلمى (جماعى) ، وكلما تآلفت عقول أكثر . كلما اقتربنا من الصواب والنمو أكثر . لكن ماذا نقول عندما تتحول القضية إلى . . كلمة حق أريد بها باطل ؟

إن البعض أصبح ينظر إلى عملية المشاركة على أنها . . مصدر رزق . . يأتى بمال لا بأس به لابد من المقاسمة فيه ، مما جعلها هدفًا ومطمحًا للمدرسين الجدد لا لمجرد تدريبهم على مهارات التوجية والإشراف وأساليب البحث العلمى ، وإنما . . كمصدر دخل . . مالى ، حتى لقد أصبح مألوفًا أن نسمع واحدًا يشكو من إنه ليس لديه ـ مثلاً ـ إلا ثلاث رسائل ، بينما فلان لديه خمس ، إذ أن ترجمة ذلك : أن دخله المالى سيقل عن الآخر بمقدار كذا !

والبعض يتعامل مع منهج (المشاركة) على أنه . . وصاية و . . مخابرات . . على عمل الآخرين ، وأن من الضرورى أن تكون له . . بصمة على كل من يتخرج . ولا بأس بطبيعة الحال من أن تكون للأستاذ بصمته فهذا هو المأمول ، لكن ـ كما يقول أولاد البلد ، فليس كل من يركب حصانًا يستطيع أن يدعى أنه خيَّال ، وليس كل من (رص)

الصوانى ، يستطيع أن يقول إنه . . حلوانى . . !! إذن ، ما العمل عندما يفقد الأستاذ الفكر والمنهج ، وتتحول البصمة إلى مجرد خطوط قلم بالشطب المتعنت وبالتعديل الشكلى ، والتقديم والتأخير المخل . . وركن . . أوراق الباحث شهورًا لمجرد أن يقول : إنه هنا ؟ !

ثم إن المسألة ليست مجرد حاصل جمع ا + ب من الأساتذة ، وإنما لابد من وجود قدر من الانسجام الفكرى والتآلف العلمى حتى لا يقع الطالب بين المطرقة والسندان ، يشده هذا إلى يمين ، ويشده ذاك إلى يسار، ففى المجال الإنسانى عمومًا ، والتربوى خصوصًا ، لا تكون القضايا التربوية (موضوعية) تمامًا ، فهى تتصل بالقطع بالاتجاه الفكرى للباحث وللأستاذ وتتصل بالميول والقيم ، وتتعدد فيها الاجتهادات وتتباين المداخل والمشارب ، ومن الصعب فيها أن نقول : إن هذا الاتجاه أصح من ذاك . . وإن هذه النظرية أصوب من تلك .

وفى بعض الأحوال يغلب الطابع الإدارى على مسألة (المشاركة) بمعنى أن هذا الأستاذ أو ذاك إذ يكون عميدًا للكلية أو ربما للقسم فلابد أن يكون له وجود مكثف على الرسائل ، مع أن العكس هو الصحيح إذ لاشك أن العمل الإدارى يستقطب الأستاذ ويلتهم الكثير من وقته مما يوجب أن يكون أقل إشرافًا من غيره . ولأن الذى يحدث هو غير هذا « إذ متى وكيف يقرأ مثل هذا الأستاذ ، الرسائل التى يشرف عليها ؟ » فإنه يحملها إلى الأعوان بحيث يصبح وجوده إسميًا ويتحول الغرض من الاشتراك فيصبح صوريا ، وتنتهى فلسفة الإشراف إلى قدر كبير من الإفلاس .

غلبة الجانب المهنى والفنى : فنحن نقر بطبيعة الحال بأن الدراسات التربوية تستند إلى نظريات علمية ، كما أنها تطبق نتائج علوم عدة فى مجال الواقع التعليمى ، وهذا يعنى أنها تختص بالفعل بمهنة ذات طابع فنى وأساس علمى مما يتطلب من الباحث حفرًا وتنقيبًا ودراسة فى الجوانب الفنية والأسس العلمية .

هذا كله حق لا شبهة فيه . . . .

لكن هناك جانبًا آخر ، ربما لا تشارك الدراسات التربوية فيه الدراسات الأخرى ، فإذا كانت (الكيمياء) تساعد على تكوين فئة معينة وكذلك (الفيزياء) و (الهندسة) ، وما إلى ذلك من دراسات ، فقد يتصور البعض أن الدراسات التربوية هى الأخرى تختص بتكوين فئة معينة وهى (المعلمون) . . . . .

إن هذا صحيح بطبيعة الحال ، لكن هؤلاء المعلمين بدورهم يقومون بوظيفة اجتماعية عامة . . . يقومون بتنشئة وتربية المواطن فى أخطر مراحل حياته قبل أن يكون مهندسًا ، أو محاميًا ، أو طبيبًا ، أو غيره . . مهمتهم موجهة إلى كل الفئات وكل الشرائح ، ومن هنا كانت الدراسات التربوية أكثر التصاقًا بالأبعاد الاجتماعية وأشد حساسية لنبض الواقع الاجتماعى وهذا وغيره يفرض على الباحث التربوى بصيرة اجتماعية ووعيًا اجتماعيًا ليس من السهل توافره إلا بعملية تثقيف مستمرة بقضايا المجتمع ومشكلاته وآماله وطموحاته .

لكن هذا مع الأسف غير متوافر بدرجة كافية بين القائمين بالدراسات التربوية العليا ، إلى الدرجة التى يرتعد فيها البعض ـ مثلاً ـ إذا اقترح

باحث موضوعًا له مساس بالسياسة ، أو حاول أن يفسر بعض الظواهر بما تدل عليه نتائج التحليل من تفسيرات تشير بإصبع الاتهام إلى النظام السياسى وممارساته ، أو بعض ممثليه ، ويبادرون بالقيام بدور (مباحثى) بأن هذا . . ممنوع . . و . . . يسبب لنا حساسيات . . و . . قد يجلب لنا هذا المتاعب . . . . . إلى غير هذا وذاك من مبررات (لا علمية) ، ولا تنبئ إلا بافتقاد الشجاعة ، ولا تدل إلا على تسيد منطق (المسايرة) إيثارًا للعافية واستجلابًا للمنافع .

كما أن الدراسة التربوية بحكم وظيفتها تقتضى (موقفًا فكريًا) محددًا ، ومن المتعذر ـ كما أكدنا أكثر من مرة ـ تناول مسائلها من خلال موقف محايد لا طعم له ولا لون . فهنا أيضًا يصاب البعض بالخوف والرعب ويرفعون شعار (الحياد العلمى) المزعوم فى القضايا الاجتماعية وياويل الباحث إذا كان صاحب اتجاه فكرى معين ، ووقع تحت طائلة مشرف من هذا التيار الذى نشير إليه !

هنا ، إما أن يحمل الباحث عصاه ويرحل ، وإما أن يصانع . ويداهن فى الحالة الأولى يفقد وظيفة ومركزًا من حقه أن يسعى إليه . وفى الحالة الثانية، يفقد مبدأ وفكرًا ، وربما يصطنع موقف المسايرة ، حتى إذا ظفر بدرجته عاد أدراجه الأولى ، لكنه بطبيعة الحال يسقط فى جب النفاق ، وفى كلتا الحالتين يخسر البحث العلمى وتخسر التربية الكثير مما يصعب تعويضه .

ويرتبط بهذا سلبية معروفة فى الدراسات التربوية : فهناك قاعدة معروفة صحيحة ، وهى أن (التعليم) باعتباره نظامًا اجتماعيًا له مشكلاته

وقضاياه مما يقتضى بحثًا ودراسة حتى يكتسب ما يراد له من فاعلية وصحة بنيان . لكن ما لا يقل عن ذلك صحة أن هناك العديد من الجوانب والمشكلات التربوية القائمة فى النظم الاجتماعية الأخرى تحتاج هى الأخرى إلى بحث وإلى دراسة واستقراء ما تم من بحوث ودراسات تربوية ، يؤكد أن توجهها الأول هو : دراسة نظام التعليم نفسه ، وقلما تتجه إلى النظم الاجتماعية الأخرى من حيث تأثيرها وتأثرها بها فى النظام التربوى من قضايا ومشكلات .

إن دراسة قيم الطلاب واتجاهاتهم فى مجال هام ـ مثلاً ـ لابد من بحثه ودراسته ، لكن الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى لها أيضًا قيم واتجاهات تحتاج إلى تعديل وإلى تربية ، ومن ثم وجب على باحثى التربية فى دراساتهم للماجستير والدكتوراه أن يخضعوها لميكرسكوب البحث .

والذى يفتش فى عينات الكم الأكبر من الدراسات التربوية ، سوف يجد أنها ـ عامة ـ من تلاميذ المدارس وكليات التربية ، وقلما يختارون عينات من كليات أخرى إلا إذا كان موضوع البحث يحتم ذلك .

وإذا أردنا توضيحًا ، فإننا نضرب المثل ببعض الدراسات التى وجهنا الطلاب إلى بحثها ، أو شجعنا اختيارهم لها ، فمنها دراسة الاحتياجات التربوية لعمال الصناعة ، ومنها لعمال الزراعة ، وأخرى لعمال الخدمات ، ورابعة للبدو . إن مثل هذا النوع يتيح الفرصة لدراسة الجسور القائمة بالفعل بين النظام التربوى والنظم والشرائح الاجتماعية الأخرى .

حتى هذا المجال الذى يتصور البعض أنه يتعلق فقط بموروثاتنا . وهو (التربية الإسلامية) ، وجهنا بعض الطلاب إلى دراسة موقف الصحف المصرية اليومية من قضايا الفكر التربوى الإسلامى ، ودراسة أخرى عن

تحليل مضمون البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى بحثًا عن مدى تحقيقها لأهداف التربية الإسلامية . وبمثل هذه الدراسات فى هذا المجال الهام ، نصل بين الماضى والحاضر ، لا بربط تعسفى ، وإنما بدراسة علمية تقوم على النظر التحليلى والبحث الموضوعى ، فيتحقق الأمل المنشود فى حل المعادلة المشهورة وهى كيف يعيش المسلم مخلصًا ومرتبطا بتراثه الدينى وفى نفس الوقت يواكب حركة العصر ؟

وبمثل هذه الوسائل وغيرها ، نحقق ونطبق بالفعل المقولة التى يرددها . . كلاميًا . . و . . ورقيًا . . عن اجتماعيات العمل التربوى حيث تصبح هذه المقولة شعارًا يعبر عن واقع ،ولافتة تعبر بصدق عما يجيء تحتها من معان . وعندما يتوفر فى العمل التربوى ذلك التناغم بين حركة الفكر ونبض الواقع ، يصبح البحث أكثر قدرة على تحريك الواقع ويصبح الباحثون أكثر بصرًا بما هو فى حاجة إلى نفى وإلغاء ، أو إلى تثبيت وتأكيد أو إلى تغيير وتبديل .

وموضوعات الدراسة العلمية التربوية ليست حكرًا بطبيعة الحال على أحد من الباحثين ولا على كل كلية من الكليات . كذلك فإن للباحثين أساليبهم التى قد تتباين وتحليلاتهم التى قد تختلف ، ورؤاهم التى قد تتعدد بحيث يصبح منْ الجائز علميًا أن يتناول الموضوع أكثر من باحث واحد . لكن ما يحدث فى كلياتنا التربوية ، وإن اتفق مع المنطق العلمى إلا أنه لا يتفق والواقع الاجتماعى . . .

فالمجتمع المصرى ليس من المجتمعات التى بلغت من التقدم شأوا بعيدًا بحيث نتصور أن باحثيه وعلماءه قد استطاعوا أن يغطوا كافة

الموضوعات والجوانب بحيث يجدون لزامًا عليهم بعد ذلك . . إعادة . . بحث نفس الموضوع الذى تمت دراسته أكثر من مرة من أجل التجويد والتحسين ، فمجتمعنا ما زال مجتمعا ناميًا يواجه تلا كبيرًا من المشكلات التى لم تدرس وتبحث إلا نسبة ضئيلة منها ، ومن ثم فلا يصح فيه أن يتكرر بحث نفس الموضوع عدة مرات فى كليات التربية المختلفة ، ونترك العديد من الموضوعات الأخرى التى لم يقرب منها أحد ، والتى تشكل دراستها حاجة اجتماعية ومطلبًا علميًا ملحًا .

ومظاهر التخلف التى نستطيع أن نلحظها بسهولة فى مجتمعنا ، تمتد ظلالها لتشمل كذلك التكوين العلمى والبحثى لباحثينا ، فباحثونا قل أن تشيع فيهم مهارات التجديد والابتكار ، وقل أن تشيع فيهم القدرة على التحليل الفلسفى والنظرة الشاملة والبصر المتكامل ، ومن ثم فإن إعادة دراسة نفس الموضوع ، لن تنتج لنا تحليلاً جديدًا لم يلتفت إليه صاحب البحث السابق ، ولن تنتج لنا نظرة مختلفة عن نظرة الدراسة السابقة، وإنما هى فى أغلب الأحوال اختلافات شكل ورسوم ، لامضمون وأساسيات .

لقد حدث على سبيل المثال ، أن درس الفكر التربوى عند طه حسين فى ثلاث رسائل فى فترة زمنية واحدة فى كليات تربية مختلفة . وطه حسين مفكر كبير تختلف النظرة إليه بين الاتجاهات الفكرية السائدة ، فالبعض يقدمه كرائد للتجديد والبعث الفكرى فى مصر الحديثة ، والبعض يقدمه كأداة تخريب للفكر والعقيدة الإسلامية . ولو كان باحثونا يتناولون موضوعًا كهذا بمثل هذه الرؤى المتباينة ، لقلنا : إن تكرار الدراسة ليس

جائزًا فحسب ، وإنما هو حتمى حتى لا تنفرد بالساحة الثقافية وجهة نظر واحدة ذات لون واحد . لكن قارئ الرسائل الثلاث لن يلمس هذا التباين إلا ظلالاً باهتة ، لا تثمر ولا تغنى من جوع .

وإذا كان التكرار جائزًا فى مثل هذه الموضوع بحكم طبيعته الجدلية الخلافية ، إلا أن هناك موضوعات أخرى تنتفى فيها هذه الطبيعة الجدلية الخلافية ، مما يجعل من التكرار فى دراستها ، ترفًا لا قبل لنا به على الأقل فى المرحلة الحالية .

بيد أن هناك موضوعات ، وخاصة تلك التى تتصدى لمشكلات يصطخب بها الواقع الاجتماعى والتربوى يحسن التكرار فيها إذا كان هناك فاصل زمنى واضح بين المحاولة الأولى والثانية وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت دراسة قد تمت فى أوائل الخمسينات عن الميول القرائية لدى طلاب التعليم الثانوى ، فإن من المفضل بالفعل أن تعاد مثل هذه الدراسة ونحن فى نهاية الثمانينات حيث يبين لنا هذا مقدار التطور الثقافى الحادث ومدى التغير الاجتماعى المعاش فى هذا الجانب من حيث القوى المؤثرة والظروف المحيطة .

وكانت كليات المعلمين قبل دخولها تحت مظلة كلية التربية تضم قسمًا يسمى . . قسم التربية وعلم النفس . . ثم إذا بنا الآن ، بل منذ سنوات طويلة نرى أقسامًا خمسة كل منها له مظلة معينة فى أحد المجالات التربوية والنفسية ، وإذا بكل مجال ينطوى تحته بدوره كم غير قليل من علوم التربية وعلم النفس .

ومؤدى هذا كله أن هناك تفريعًا وتشعيبًا يستجيب لحركة التطور العلمى الحادث سواء على المستوى المحلى ، أو المستوى العالمى .

ومادام هناك (تطور) ، فهذا التشعيب والتفريع لابد أن يكون محمودًا ومرغوبًا فيه ومع ذلك فإن له آثاره الجانبية السلبية !

فمهما تعددت فروع العلوم والدراسات التربوية والنفسية ، إلا أنها تصب فى مصب واحد هو هذا (التلميذ) الذى نقوم بتربيته وتعليمه ، ومن هنا يصبح من الخطورة بمكان أن تفتقد الدراسات التربوية التنسيق والتكامل حتى لا يؤدى إلى تفتيت الشخصية المصرية .

ومن هنا فإننا لا نشعر بالارتياح لأن يستقل كل قسم بدراساته استقلالاً تامًا تحت دعوى التخصص والاستقلال . إنه لابأس من ذلك بطبيعة الحال بالنسبة لعدد غير قليل من الموضوعات ، ولكن لابد من ظهور واقتحام موضوعات أخرى مشتركة . . بين التخصصات المختلفة . إن ذلك لا يعد ردة إلى وراء ، وإنما العكس هو الصحيح ، فبعد أن سار التطور الثقافى والعلمى شوطًا بعيدًا فى التفريع والتشعيب ، عاد ليكتشف خطورة ذلك ، فظهر اتجاه جديد يؤكد لا على مجرد التكامل بين التخصصات التى تفرعت من أصل واحد ، بل على التكامل والتشارك بين تخصصات يظنها البعض بعيدة بعضها عن بعضها الآخر فأصبحنا نسمع عن (الهندسة الوراثية) وعن (الهندسة الطبية) وما إلى ذلك .

وبالنسبة للعلوم التربوية والنفسية ، فحقيقة الأمر أن هذا يتفق مع الواقع الاجتماعى والتربوى ، إذ من العسير حقًا أن تمسك بقضية تربوية ما وتدعى أنها . . أصول تربية . . فقط . . ، أو . . مناهج . . فقط ، أو غير هذا وذاك من التخصصات المعروفة .

بل إننا لو ضربنا مثالاً بموضوع يبدو متخصصًا للغاية ، فسوف نجد أنه لا يخلو من حتمية الدراسة المشتركة لو أردنا له دراسة عميقة شاملة فهناك دائمًا مجال للدراسة التحليلة لمنهج من المناهج الدراسية وهذا ما يختص به قسم المناهج وطرق التدريس . لكن مثل هذه الدراسة ، تحتاج إلى تتبع التطور التاريخي للمنهج ، وهذا يمكن أن يقدمه قسم أصول التربية . كما تحتاج إلى اعطاء صورة لنفس هذا المنهج فى بعض البلدان الأخرى ، وهذا مما يقدمه قسم التربية المقارنة ، كما تحتاج إلى تحليل اجتماعى ثقافى لمعرفة الاتجاهات وكذلك الأهداف التى يجب أن يسعى إلى تحقيقها ومعرفة الأسس الاجتماعية التى ينبنى عليها ، وهذا ما يقدمه قسم أصول التربية أيضًا .

ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لمساهمات أكيدة يمكن أن يؤديها كل من قسم الصحة النفسية وعلم النفس التعليمى .

وطوال سنوات عديدة . ساد تنظيم للدراسات العليا يعد من أطول الطرق على وجه التقريب على الطلاب .

فلكى يسجل الطالب لدرجة الماجستير ، فى كثير من الكليات ، فلابد من سنة دراسية تمهيدية . أما فى كليات التربية ، فقد كان من الضرورى أن يكون حاصلاً على درجة الدبلوم الخاصة . ودرجة الدبلوم الخاصة هذه إما أن يتم الحصول عليها فى سنة للحاصلين على الدبلوم العامة ، أو فى سنتين للحاصلين على درجة البكالوريوس ، أو الليسانس من إحدى كليات التربية .

هنا يحق للإنسان أن يعجب لهذه التفرقة التى لا مبرر لها إلا هذا المبرر البيروقراطى ، إذ مادام الحاصل على بكالوريوس ، أو ليسانس من كليات غير تربوية يمضى عامًا للدبلوم العام وعامًا للدبلوم الخاص ، فلابد لنظيره ، خريج كليات التربية أن يستغرق فى دراسة لمدة عامين هو الآخر ووجه العجب فى هذا أن خريج كليات التربية قد درس طوال سنواته الأربع نفس ما يدرسه خريج الكليات غير التربوية فى الدبلوم العام من المواد التربوية ، بالتالى فإذا كان هناك نقص فى إعداده لابد من استكماله ليتساوى مع زميله ، فهو نقص الإعداد الأكاديمى .

لقد حاولنا أن نسد هذه الثغرة فوضعت بعض مواد التخصص فى السنة الأولى للدبلوم الخاص ، لكن ظلت الغلبة للمواد التربوية ، مما لم يكن له داع أبدًا .

وإذ كان التنظيم الجديد قد استحدث قناة مستقلة لمن يريد استكمال دراساته من خريجى التربية فى مواد التخصص ، يصبح من ثم هذا العام الزائد فى الدبلوم الخاص بالنسبة لمن سيكملون دراساتهم فى التربية إنما هو استمرار لفلسفة (الاستبقاء) بلا مبرر منطقى ، أو أساس علمى مقنع .

إن استغراق خريج غير الكليات التربوية عامًا بالدبلوم العام وآخر للدبلوم الخاص قبل التسجيل لدرجة الماجستير له ما يبرره ، حيث أنه لم يسبق له دراسة العلوم التربوية ، فالدبلوم العام إذن لا يعد دراسات عليا فى واقع الأمر ، وإن اتخذ موقعه بعد المرحلة الجامعية الأولى ، وإنما هو «استكمال» للإعداد التربوى فى هذا المرحلة الأولى ، وبالتالى يكون الدبلوم

الخاص مرحلة ضرورية لكى تمده بالأساس الثقافى التربوى العام الذى يتيح له فيما بعد أن يتخصص فى الماجستير فى هذا الموضوع ، أو ذاك . .

كذلك فإن تنظيم الماجستير على أساس أن يقوم الطالب بتقديم رسالة . كان يحصره حصرًا كبيرًا فى قضية جزئية متخصصة للغاية ويحرمه بالتالى فرصة المعرفة الوافية بعدد من المجالات اللازمة لإعداده . ولا يصح الاعتداد بمرحلة الدبلوم الخاص ، ذلك لأن الثورة المعرفية الرهيبة التى يشهدها عصرنا الحالى ، امتدت إشعاعاتها بطبيعة الحال إلى العلوم التربوية والنفسية ، مما يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع مستمر فى مستوى القاعدة الثقافية العامة التربوية .

ومن ثم فإنه يصبح من المطلوب ـ وقد تحقق جزء كبير من هذا فى التنظيم الجديد ـ أن يدرس الطالب المسجل للماجستير عددًا من المقررات الأساسية ، وكذلك فى مرحلة الدكتوراه إلى جانب إعداد الرسالة . إن الزملاء من خريجى المعاهد والجامعات الإنجليزية ربما يميلون إلى نظام الرسالة وفقًا لما تعلموا ، إلا أن المسألة لم تعد إمّا نظام الرسالة وإمّا نظام المقررات ، إذ أصبح من المفضل اليوم الجمع بين النظامين ، وهو التنظيم الذى بدأت بعض البلدان تأخذ به بالفعل .

والتربية بمعنى من المعانى هى ميدان تطبيقى تلتقى فيه نتائج علوم ودراسات أخرى من خارج القطاع التربوى مثل العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها . . وكثيرًا ما نجد بالفعل دراسات ماجستير ودكتوراه تتداخل تداخلاً واضحًا فى مثل هذه المجالات والقطاعات مما يعد مظهرًا طيبًا لما يجب أن يحدث من تكامل وتعاون .

وإذا كنا نستعين فى مناقشة هذه الرسائل بزملائنا من أهل هذه المجالات ، إلا أن الوضع الأمثل هو أن نشركهم أيضًا فى الإشراف . وللحق نقول إن بعضًا من الدراسات التى تمت فى مجال أصول التربية بتربية عين شمس . قد حققت قدرًا كبيرًا من هذا ، وإن كنا نطمع فى المزيد ، لأننا أحد المنهومين اللذين أشار إليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله : « منهومان لا يشبعان » : طالب علم وطالب مال . . هذا فضلاً عن أملنا فى أن يمتد هذا الاتجاه إلى مختلف كليات التربية .

لكن اللافت للنظر حقًا هو أننا إذا كنا نأخذ على بعض كليات التربية تقصيرًا فى ذلك على نحو ما ، فإننا نوجه اللوم أيضًا إلى كليات أخرى حيث نجد تشابكا فى بعض موضوعات الدراسة فيها مع الدراسات التربوية ومع ذلك فلا تفكر فى الاستعانة بأساتذة التربية فكم من مرة نجد موضوعات ـ مثلاً ـ فى اقتصاديات التعليم فى كليات التجارة ، أو اجتماعيات التربية فى أقسام الاجتماع فى كليات الآداب ، أو تاريخ التعليم فى أقسام التاريخ بكليات الآداب ، مما تملك كليات التربية المساعدة فيه بكل الثقة العلمية ، نظرًا لضمها عددًا كبيرًا متخصصًا فى مثل هذه المجالات لكن كليات التجارة والآداب لا تفكر غالبًا فى مد يدها ابتغاء صور من التعاون .

إن ذلك مرجعه ـ غالبًا ـ وهم شائع فى الكليات الأخرى ، أن مهمة كليات التربية هى فقط أن تعلم طلابها كيف يدرسون فى فصل فى مدرسة، ومن ثم لا يخطر على بالهم أنها ـ أى كليات التربية ـ مَعْنِيَّة بدراسات تاريخ التعليم واجتماعيات التربية وكذلك التربية السياسية

واقتصاديات التعليم والتربية الإسلامية وفلسفة التربية . . إلى غير ذلك من مجالات تتداخل بالضرورة فى مجالات كليات أخرى عديدة .

وبعد . . .

لقد تضمنت بعض النقاط التى أشرنا إليها فى الصفحات السابقة اقتراحات بالحلول المأمولة ، وبعض النقاط الأخرى يمكن اعتبار حلها هو الوجه العكسى لما عرضناه منها كمظهر لأزمة ، وصورة لمشكلة . وعلى سبيل المثال ، فإن ملاحظتنا الخاصة بانكفاء كثير من الدراسات التربوية على نفس النظام التعليمى لدراسته وقلة التوجه إلى القضايا والمشكلات الاجتماعية ، تستوجب بالضرورة مثل هذا التوجه .

لكن تبقى هناك بعض من الضوابط العامة التى يأتى فى مقدمتها أهمية وجود ما يشبه المجلس الأعلى الذى يقوم بالتنسيق بين الجامعات ، أى مجلس يقوم بالتنسيق بين دراسات الماجستير والدكتوراه فى كليات التربية المختلفة ، فيكون منبثقًا من لجنة قطاع إعداد المعلم وعلم النفس التربوى التى تجمع عمداء كليات التربية ، ويتكون هذا المجلس من وكلاء كليات التربية للدراسات العليا وتقتصر وظيفته على إعطاء الرأى الفنى والعلمى بالنسبة لعمليات التكرار ومراعاة التخصص فى الإشراف والمشاركة فيه ، ووضع خريطة بحثية للدراسات التربوية والنفسية فى مصر تكون قد نوقشت أولاً فى كل قسم على حدة ، ثم على مستوى الكلية « الواحدة » ، إلى أن تصل إلى هذا المجلس المقترح ، وضرورة مشاركة المركز القومى للبحوث التربوية بوزارة التربية فى مثل هذا .

وقد يقول البعض : إنه فى كل الكليات الأخرى يحدث هذا الذى نلاحظه فى كليات التربية فى مصر ، حيث يسود النمط الواحد فى التعليم الجامعى ، فنجد ـ مثلاً ـ كل الجامعات بها كليات للزراعة ، وكذلك كليات هندسة وطب . . إلخ ، وبالتالى التنسيق المطلوب ليس قاصرًا على كليات التربية ، وردنا هو أن هذا حق لا شبهة فيه ولكننا نقصر كلامنا هنا على هذا النوع من الكليات التى ننتمى لها ، وعدم أخذ الآخرين بفكرة نقتنع بصحتها لا يمكن أن يكون مبررًا لعدم طرحها .

ومن ناحية أخرى ، فلابد من منع التسجيل فى الأقسام فضلاً عن الكليات التى لم تكتمل هياكلها الفنية الأساسية ، وفى مقدمتها وجود (أساتذة)؛ ومجلس قسم ومجلس كلية ، حيث إن ما يحدث غالبًا فى بعض الكليات والأقسام أن خطط البحوث المطروحة تنبت بغير دراسة ، ولا تمر بمراحل المناقشة الضرورية والفحص والاختيار .

وإذا كانت الأقسام التى تخلو من أساتذة مساعدين تستعين بغيرهم من الخارج ، إلا أن هذا (الندب) قلما يتيح الفرصة لطالب الماجستير والدكتوراه أن . . يتتلمذ . . التلمذة المرجوة ، فالتلمذة ليست مجرد أن يجد الباحث (أستاذًا) يقرأ له يكون مشغولاً فى أغلب الأحوال فى كليته وأعماله الأخرى ولا يعطيه إلا الفتات من الوقت والجهد ، وإنما التلمذة ـ كما سبق أن ذكرنا فى موضع سابق من هذه الورقة ، مناخ ، لابد أن يعيشه الطالب معظم أيام الأسبوع .

هنا تنشأ مشكلة : فماذا عن المعيدين والمدرسين المساعدين فى مثل هذه الكليات غير المكتملة ؟

الحل غاية فى البساطة : يرسلون فى بعثة داخلية إلى إحدى كليات التربية الرئيسية التى تكتمل فيها الهياكل الفنية والعلمية .

ومرة أخرى نقول : إن الجامعة إذا كانت تمثل (الرأس) بالنسبة إلى جسم المجتمع . فإن الدراسات العليا تكاد تكون (المخ) فى هذا الرأس .

وعلى الرغم مما يعتور التشبيهات أحيانًا من مبالغات وتجاوزات للحقيقة والواقع ، إلا أننا لا نريد هنا تجاوزًا للواقع وقفزًا فوق الحقيقة بقدر ما نريد حفزا للإحساس بالأهمية والخطورة ، ومن ثم حفزًا للتحرك نحو الإصلاح وحثا للعمل من أجل سمعة مصر .

المحتويات



رقم الإيداع ١٠٨٩١/٩٣
I.S B N:977-0187-3

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤

بيروت : ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الكاتب

يؤمن حازم هاشم بأن الكتابة بكافة ألوانها ليست من قبيل الأشياء المجانية ! ، فلابد أن يتوفر للكاتب المبرر الوجيه والدافع القوى لكى يكتب ، لذلك كانت كتابات حازم هاشم الصحفية فى مختلف المجلات والصحف تحرص على قوة المبرر والدافع. سواء ما يشنه من حملات صحفية وتحقيقات متنوعة . أو مقالاته التى تتناول مجريات الأمور فى الحياة الثقافية خاصة عند المرافق الثقافية الرسمية ! ، وقد عرفه القارئ فى هذا كله من خلال حضوره الصحفى فى جريدتى « الشعب » و « الوفد » اللتين يمارس العمل فيهما حتى الآن كمحرر ثقافى . لكن التنوع الشديد فى كتاباته يوضح أنه ليس المحرر الثقافى فقط ، بل تتعدد اهتماماته فى شتى الشئون . وهذا الكتاب عما أحاط به حازم هاشم من معلومات عن بعض الانحرافات الجامعية ، بمنهج الكشف والتوثيق الذى يتبعه دائما فى كتاباتـه . وهكـذا كـان كتابه الشهير عن التطبيع الثقافى المصرى الإسرائيلى الذى صدر عام ١٩٨٦ بعنوان « المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصرى». ووضـع الحقائـق الخفيـة أمـام القـارئ هـو من الهمـوم الأولى عنـد هـذا الكاتب .